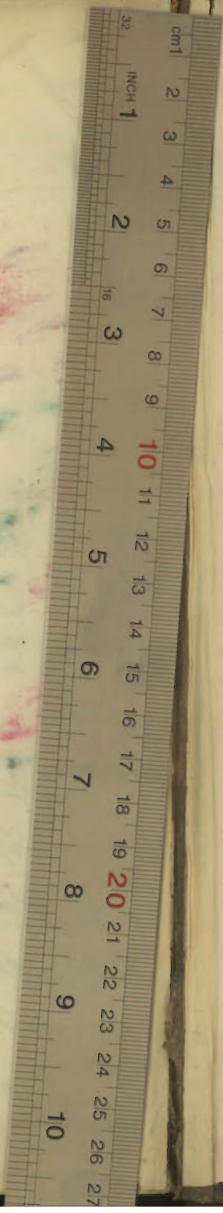


۱۵
۸/۵۳

۹

۷-۴
۲۷-۴
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی
اسم کتاب: **جواهر النور**
تألیف: **امیرکبیر میرزا علی آقاخان**
موضوع: **تاریخ**
شماره قفسه: **۱۵۰۹۳**
تاریخ ثبت: **۱۳۸۲**

کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت: **۵۹۶۴**

51
5/3

9

۲-۵
کتابخانه
موزه

بازدید شد
۱۳۸۲



۴۵۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب: **جواهرالنفوس**

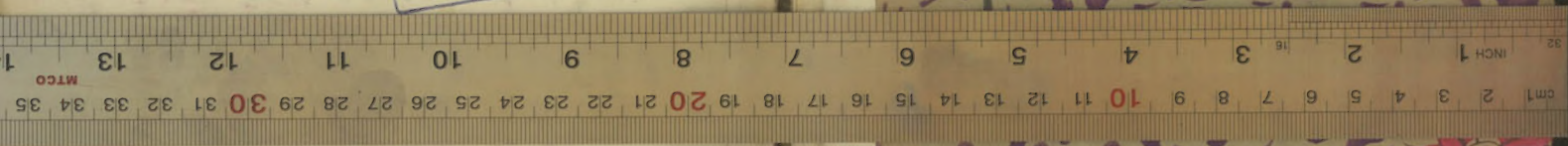
تألیف: **امیرکبیر**

موضوع: **تألیف**

شماره قفسه: **۱۱۶۱**

شماره ثبت: **۱۵۰۹۴**

شماره کتابخانه: **۹۵۳۴**



کتابخانه
موزه
۵۹۶۴

والله اعلم انما نريد به منتهى ما وصله كل لفظ هاء هاء كالمثل هاء اى هاء فبال
هـ اى اى فاق ثم نلت الحرف الفال كذا لفتاح ما قبلها كذا دم وهذا مذنب كقوله
وقب كذا الى اى اصد اى على نه جمل شفا من اى قبل حركت الواو ففتح
ما قبلها لفتاح الفاضعة اهل على الاو واكمل على الشافى كالفى بين الاو
كان لان الاول الايهات الا اى شرف كافى اللهم صل على محمد واله والشافى
جلايه كافى اهل او كفايتهم واما ال فممن نلتهم ما قبلها لى هاء فاضافة
الى الغنى والى والى حذو المستكملين بانواع الشرفا اى لفتاح الفاضعة
واسمعين الله فى الفتنة اى لبعضه المظنة وقوله اياها بالفتنة
الفتان وفى بعض على الفتنة الاستعانة ومضاهى اى وان اسبقه بعض بعض
اسبقه غيره ما يندب بقى مقاصد الحق اى اى غرضه وقبل مطالبه بها
بمعنى منها كحوت اى شمله والحق شمل فى اللغة على حدة معان الصدق والشئ
راكمه والمفاد والشم وفى الاصطلاح هو العلم المتخبر بالمقاييس للسبيلة من
استفاد كلام العرب المصلة الى معرفة احكام اجزاءه والواثلف منها ففرب
من الايكيد الا فصى اى لا يكمن فى اللغات الاقلام بلفظ موجز

الباء بمقتضى مع أى لشرب الأباعد من المصافى للأفهام مع إخصا المصلحة كقولهم
كثير الفرح **ونبط** أى طمع **البدل** بالذل المجهول بمعنى العطاشارة
لما عطش لقاءهم من كثرة الفلوات **بوكل عجر** أى عصى فيها فأرعد فى العجر
والرعد فى الشجر **ونفضى** أى طلب لما اشبع عليه من الطرائف **مضى**
خالصا **بعبر سبط** بغير فائضة **ألهته** الامام العلاء بن الحسن ع
ابن عبط ابن عبد الله بن الزنادى وبهره فى اعراف لغة الشعب لكنه حالاً
عن فاعل **نكشنى** والنكش كثر من قبله **مخروبت** والمخرجة كثر عندنا **لألهته**
وهو أى ابن سبط **السبق** الباء بالبتية أى بسبب سببه **أحاط**
نفضيلاً أى جامعاً للنفضيل والقديم على **مسنوح** على
ثنائ الجيلا عليه لأن السلف سبى ثناء الخلف والله يقضى
أحكامهم **بمبايات** وأمرة أى عطاشة كثيرة **لى** أى فى درجته
الأخرة **المتجاع** التجوع وهو العطش وقيل كثرهم **التيج** أى على والدليل
التيج كالبال **المجد** درجة **المجد** درجات وأما وصف المصنف رحمه الله
بالمعز ومن الأما مع لفظ المصنف بين الصفات والموصف والأفهام والمصلحة كقولهم

وضه لثانيه بالجماعه هذا باب الكلام وما ينال منه
 كلامنا عن مباشر النحاة أو غير النحاة أي النحاة لفظ أي
 ضم شمل على بعض الحروف محققا كزيد أو مقدره كالقيل للمشتبه مفيد
 فابداً يحسن التكرار عليها كاستنعم فانه لفظ مقيد بالرفع فمفيد
 اللفظ يخرج غيره من الدوال كالخط والحرز والاشارة وبالفتح يخرج المفعول
 والمركب الامتلاء والمركب الاستناد المعلوم مدله صفة خبر زيد وفلام زيد
 والتمار حارة وغير المستعمل كالمجمله السبعة غير ان قام زيد وغيره بضمير كاللفظ
 الصادر من النائم والتشاهي لا يظن الكلام على ما ذكرنا من الامثال لكن
 اللفظ فيها غير مفيدة فانه يحسن التكرار عليها وانما قلنا وما ينال منه ولم
 وما يتركب منه لان الناحية خاص من التركيب اذ هو تركيب مع زيادة وهو
 الالف والناسب كذا الجزئين واسم وفعل ثم حروف الكلم اي
 الكلم الذي ينال منه الكلام ينضم الى ثلثة اقسام الاسم والفعل والحرف
 ودليل الاخصا انما ان تضع ركبا لا شأنا ان لا التثنية الحرف وانما
 ان يقبل لا شأنا بطرفه او بطرف واحد الاول الاسم والثاني الفعل ثم الكلام

اما ان ينال من اسمين خفيفه فهو زيد الخليل كذا خبر زيد قائم او من فعلين
 ضرب زيد فائق الكلم اسمين على التماس وفيه اسم جمع وعلى الاول فاق
 انه اسم جنس جمع لا يرد له قال الا على ثلاث كلاما فكثر سواء الخبرين هما انما
 افادت ام لم تعد وفيه لا يقال الا على اربعين العشرة وفيه فاق اي يدل على
 القليل والكثير كذا وارب وعلى الثاني فقال بعضهم انه اسم فاعل وذهب البعض الى
 انه اسم كثره ويخرج هذا الخلاف في كل اسم يقرن بانه وكن واحد بالهاء ويخرج في
 الفعل المخرج اليه السابقت عايد اليه كذا في كل اسم يقرن بالهاء او كثر لورده
 في الكلام الغنيص نحو اليه يصعد الكلم الطيب ويخرج من الكلم عن امره
 واحد اي الكلم كلمه ونظيره من المستعرات لبن ولبنه ومن المخلوقات
 بنو ونهقه فاسم الجنس المجعول هو ما يقرن بانه وكن واحد بالهاء او بالهاء
 لما جاء منه على العكس كذا وكذا فيكون الذي يقرن بالهاء خبر ثم من
 ونحو وفي الكلمة ثلث اقسام كلمة على ثلثه سبعة ويجمع على كلم كبن وكلمه كسنة و
 يجمع على كلم كسنة وكلمه على ثلث ثم ويجمع على كلم كهم وكذا الحال في كل ما كان
 على ثلثه فعل نحو كفت وكبد فان كان على طرف حلقها زعمه لغيره وهو

من ان ثلثه و هذا البرث فلا يحسن حذفها للاسم **مكتوب** عن فقه المكيين
 و هما الفعل والحرف **حصل** بهذه العلامة المذكورة و اما اخففت
 هذه العلامة بالاسم اما الحرف فلا يحسن حذفه في المعنى ولا يحذف الاسم
 و اما الينين فلا ن اقسامه الا كذا الذي ذكرناه قبل الا نافي في غير الاسم
 المندرجة فلا ن المتأخر مفعول به و هو لا يكون الا اسما و اما ال فلا ن فاعلاها
 التكرير و هو لا يكون الا للاسم و اما المسند فلا ن المسند اليه لا يكون الا اسما
 بنا الفاعل **فعلت** بضم الفاء في المتكلم و فاعلاها في الخطاب و كذا
 في الخطاب و ناء التانيث التاكيد و ضمها **انك** في المثنى الغائبة
 و كذا لوضع لعدم خروج نحو فالتامة و ناء التامة و كذا في المثنى
 ضمها الفاعل الى التاء في الاول و كذا الفاعل اليها في الثاني و التاء الساكنة
 حركة التاء فيها عارضة و لا اصل لتكون فلا يخرج عن تعريف ناء التانيث
 التاكيد و اما ناء التانيث المتحركة و ضمها فلا اخفاس لها بالفعل بل ان
 كان حركتها اعرابا اخففت بالاسم نحو فاطمة و فاعلاها و ان كانت غير اعراب
 فهي ايضا لا تخفف بالفعل بل يكون في الاسم نحو لا حول و لا قوة الا بالله و

في الفعل كتحذف نون و في الحرف نحو رب و ثمت و بها بين العلامة
 اي ناء الفاعل و ناء التانيث التاكيد ثبت فعلة ليس خلافا للبيان
 و هي خلافا للبيان و نعم و ثمت خلافا للفرق فانه ذهب الى اسميهما
 و با افعل اي باء الخطاب في الامر و نون التوكيد في النفي
 ا و خفيفة نحو اقبل **فعل** كحلي اي تضع الفعل و بها بين الحرف
 بهذه العلامة و هي نحو ناء الفاعل و ناء التانيث التاكيد و ناء
 الخطاب و نون التاكيد و اما قوله ا فاعلاها الضمة و التثنية فاعلاها بالثنية
 سواهما اي سوى ناء الفاعل و ناء التانيث المذكورة الحرف لما علم من
 اختصا الكلمة في الثلاث اي علامة الحرفية ان لا قبل الكلمة شيئا من
 خصائص الاء و الافعال كهل و في و لم **فعل** ضايع
 بلي اي يبيع لم التانيث و الجائز كيشم مضارع شمت العطب
 من باب علم يعلم على اللغة الفصحى و جاء ايضا من باب نصر نصره حكاه
 عن الفراء ثم من الحرف ما هو مشرط في الدخول على الاسم و الفعل كهل و هل
 ماكد فأم و هل كفند و ما هو مخش بالاء ساكن في و ما هو مخش بالاء فعال

غيره وما في الأفعال بالتا المقدم ذكرها وهي الأفعال
 واما التانيث التاكيد من تخفضها به وسمي اي علم
 بالتون المذكور وهي وزن التوكيد ثقلة كانت خفيفة فعل
 الآخر ان امرأ طلب فهم من اللفظ والمقصود من هذا التعريف
 ان علانه فعل الامر عندهم مجمع شين الاول افعال الكلمة الاخرى
 وهو الطلب وهو لما في التاكيد فان كانت الكلمة قابلة للثني ولم يفهم
 فهو متتابع غير كل فعلين او فعلين غير احسن يريد فان احسن لفظه صيغ
 على صيغة الامر كبر ما كرم على الصيغ والآخر على اللفظ الدال على الطلب
 كاذكرنا ان لم يك للثون محل فيه فلا يقال انه فعل امر
 بل هو اسم اتمامه غير فذل لا يرفع المال اي انك ان لم تفعل
 فخصه فان معناه اسكت وجهل معناه اقبل او قدم او عجل
 ولا عمل للثني فيها فائدة اعلم ان المفهوم من كلامنا في فعل الامر
 ان الكلمة اذا كانت دالة على الطلب ولم يفعل للثني فبغيره فمفعولها
 معنى الامر بها بمعنى انه لا يقال انه فعل امر فكذلك الحال في الكلمة التي كانت دالة

على معنى المتتابع ولم يفعل لم كونه بمعنى التجميع والكلمة الدالة على معنى التجميع
 ولم يفعل التاء كجهاث بمعنى بعد وشان بمعنى اقرن فهذه ايضا اشياء افعال
 وانما افعالنا في غير نخصه وجعل الدالين على الامر كره بجي اسم الفعل
 بمعنى الامر وطله بجي بمعنى الماضي والمتتابع فائدة في المعرب والمبني
 اعلم انهما مفعولان شقان من الاعراب والبناء فالاعراب في اللفظ وكذا
 اعرابا اي لان اظهر افعال احسن انزال اعرابه في الاصطلاح ما يجي
 لبيان مفعول العالم من حركة اعرابه ان سكن ان حركه في البناء في اللفظ
 بين على شيء على صفة واد بها البئر كبناء الدار وغيره وفي الاصطلاح
 هو انهم افعال الكلمة حركة او سكن البئر عامل او افعال والاسم منه
 من للبعير اي كغير الاسم معرب على الاصل فيه وبني مفعلا
 و منه اي وبضه الاخر بمعنى على خلاف الاصل فيه وبني مفعلا
 لشبهه من الحروف مبدل في ضرب فخره وفي كذا بمعنى قرب
 ويك في كذا لاناظم فاعل كذا في بد من باب الافعال بمعنى ان علنا اذنا
 مختصه في مشابهة الحروف شيئا في بظهر من الحروف وانما فلنا شيئا في الاشارة

عن الشبه الضعيف ومن الذوات وشبه من خواص الاسم كما في قاي فادان
 كانت مشابهة للحرف سواء كانت مصرية أو شبيهة أو مستفها به ولكن
 غايرت شجها الحرف لزيحها الاضادة التي هي من خواص الاشياء فمن ثم اعرب
 اي في الاحوال لثالث لعدم انفكاك الاقفا منها كالشبه
الوضعي في اسمي جئنا وهذا البناء وما الماد من الشبه
 الوضعي هو ان يكون الاسم مخرجاً على حرف واحد وحين كان في البناء
 اذا لا يقل موضع على حرف واحد كما في الجهر لثا على حرفين ومن هذا الشبه
 بعد قويا فصار الاسم لهذا الشبه متبنا لان الاصل في وضع الحرف ان
 يكون على حرف او حرفين وما وضع على اكثر فاعلى فلا لا يصل ولا يصل
 في وضع الاسم ان يكون على ثلثة فصاعدا فما وضع على اقل منها ففعل شابه
 الحرف في اسحق البناء وما نحو يد ودم فمريان لانها ثلاثيات وضعها
 و كالبته المعنوي في معنى وفي ههنا والماد من الشبه المعنوي
 ومن ان يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف لا يكون له محل من
 الحروف وذلك لضعف اسم من ان يكون من حرف مخرج كما في قاي فادان

الحرف

لاستفهام والشرط نحو لعمري ومن لم اقم فهي متبينة لضعفها معنى كذا
 في الاول ومعنى ان في الثاني كلاما مخرج او من حرف غير مخرج كما في
 ههنا اي كسما والاشارة فاما متبينة لضعفها معنى حرف كان من حقه ان يضع
 فما فعل لان الاشياء معنى جفرا ان يودي بالحرف كالحطاب والنبته و
كتبا بئر عن الفعل فالعمل بلا تاثير بالاعمال ويهي الشبه
 الاستغناء وذلك في أسماء الأفعال فاما فعل بناء عن الأفعال ولا
 يعمل غيرها فهنا واما هذا البناء بعد ما نشر العمل يخرج ما كان تابعا من
 الفعل ولكنه تابعا بالعمل كالمسكن النابس من فعله فانه ليس يسمى بل يسمى
 متبنا لضعف مشابهة الحرف **وكافقفا واصلا** ويسمى الشبه الا
 والماد منه افقفا الاسم الى الجملة افقفا موصلا اي لانها كالحرف كما في
 واذا وحجت والموصولات الالهيته فالاسم ينضم الى الجملة بعد بطريق
 اللزوم واما ما افقفا المفعول كبحان الى الجملة لكن افقفا غير موصلا
 كافقفا المتسا في نحو هذا بوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعد فلا
 لان افقفا بوم الى الجملة بعد ليس لانه واما من الماد كونه مضافا اليها

دليل على ما حشد ولم ينفذ لا لفعل الحركت البكر قبل الواحد فائدة
 اعلم ان ما اشترط في اعراب المقتض من الابهام والتخصيص قبل اتم الانتهاء
 في الجريان على لفظ اسم الفاعل ليس بمرجعه عندى اذ الاول والثاني في جريان
 في الماضي كانه الاثنان من زمانه فيعملان في الضرب والبعد فانه قد ضربه فيعملان
 يكون وتخرج الضرب من زمانه فربما او بعيدا فاذا دخلت عليه فليس بمرجعه في الضرب
 والثالث ايضا مجرد في الماضي فلهذا لا يمتنع ان يكون في الماضي بالمرور والاربع ليس بمرجعه
 فقد لا يجرى مقتضاه على لفظ اسم الفاعل في جميع ما ذكر من كونه في الماضي ايضا
 ليجرى على الاسم كخرج فخرج واشرفهم شر والمقتض ان لم يك عاريا من
 نفي التوكيد والاثبات فيعرب المضافه شبه الاسم بما من من خواص الافعال
 فجمع الماصلة وهو البناء فيبنى مع الاولى على الضم للركبة منها تركبة عشر
 ومع الثانية على الكون حلا على الماضي المتصل بها لانها سبيلان في اصله كمن
 وعرفوا الحركه كما قاله في شرح الكافيه وكل حرف يسكن للبناء ابا
 اذ لم يرفعه ومقتضى اعراب لعدم اتمها لغا فيكون هذه المضافه
 للاعراب والاصل في المبني اسما كان او فعلا او حرفا ان

ج

ليس كما حقت النكون مثل الحركه اذ المبني قبل فلهذا اجتمع ثقلان و
 منه اكن المبني ظاهر ذو فتح وذو كسر وذو ضم وذو فتح
 كانه وضرب رب وذو كسر اكن وضرب وذو ضم كنه حيث
 ومنذ والثاكن معكم وضرب وكل فالبناء على النكون والفتح يكون
 في الحكم الثلاث كما مر لاصل النكون وخفة الفتح والاسم والركبة كيان
 في الاسماء كنه لانه الفعل لعلها مثل الفعل فائدة وانما من كنه لعلها
 الحركه في المعنى وهو الكنه في الاستفهام وان في اللفظ وهو كنه لعلها
 التعريف لانه كنه من غير الاداء وبني كنه لعلها للازم الوجه في كنه
 الشبه التي هي المخدم ذكرها كنه كنه كنه اذ كان استفهامه ومعنى رب
 البكره اذ كان خبره وما فرغ النظم من ذكر الغائب البناء وهو الضم والفتح
 والركب والنكون شيع في بيان الغائب اعرابا هي ايضا كنه لعلها
 والرفع والنصب جعلان اعرابا لاسم وفعل فالاسم
 غرضه ان ينادى في الفعل غير ان لعلها لعلها والاسم قد
 حصص بالجر فلا يوجد في الفعل لان عامله لا ينفصل فعله على خلاف

وبلى الاكتماء الثلثة فالبنا دونهما هذه الاكتماء في القم بعلمهم عشر لغات النقص
 والنقص في الضعيف بثلاث لغات فبهن والناع فان عليه والنقص من لغاتهما
 فتح فانه ستمتها هذه الاكتماء المذكور تعرب بالواو في حالة النقص بالاولف
 في النقص بالثاني في جزم هذا الريب متعين في الاول مرة وفي الثاني
 في حالة انقضاء العلم وغيره من في البالي لكمة الاكتماء الاكتماء فيها
 والنقص في هذا الاخير وهو من احسن من الاكتماء من
 الاكتماء بالاصح لثلاث ولذا سخره الناطم والنقص هو حذف الهمزة
 الحركات الظاهرة على عهده وهو الذي كان في الحروف الثابتة كذا وفي اب
 ونا اليه اي بعبه وها هو ثم يكره اي قبل النقص كما في
 بالاضاعى عدى في الكلام ومن يشا بابه فما ظلم والعباس بابه في الشعر
 الاول واباه في الثاني وقصرها اي قصر هذه الثلاثة وهي اب
 واخ وحم من نقصهم اشهر اي اكثر استعمالا من نقصهم والمازني
 ذلك ان استعمال هذه الثلاثة بالاولف النقص مطلقا اكثر واشهر استعمالا
 لها من غير هذه الاكتماء معبر على الاكتماء الصحيح بالحركات الظاهرة

كما في قوله ان اباهما باباها فكل لغتا في الجهد فاباها في هذه الثلاثة
 ثلث لغات اشهرها الاعراب بالاكتماء الثلثة والاشبه ان يكون بالاولف مطلقا
 والاشبه ان تحذف منها الاكتماء الثلثة وهذا نادى في هن لثلاث النقص هي
 الاكتماء والاعلام من قبل فائدة اعلم ان ذو كمن صاحب وكذا
 فعل الحركاب ولاهما ناء عند سبهم وفعل بالاسكان ولاهما ووهي من باب
 فوه واصلد ووه عند الخليل والاشبه ان يكون فعل الحركاب ووهي من باب
 بالفتح فاكتماء ولاهما ووه عند الخليل سبهم وفعل بالفتح فاكتماء
 عند الفراء والبريه ووه فعل الحركاب ولاهما الى ان كان عند الخليل بدل
 الواو في ثقتها وقال بعضهم ان لامهم من الحركات ان كاه المبرمج حها في
 كره ود بدل ووهي في ثقتها وذهب الفراء الى ان ووه اب واخ وحم
 بالفتح فاكتماء وهذا ايضا كره ود لسماح فوهي ووهي كاهها على افعال فاكتماء
 فاصلد الحركاب بدل جمعه على كاهها وشروط الاعراب بالاضاع
 الثلثة وهذه الاكتماء ان نقص لا للناع مع كمن مفعلة
 وكبره كجا اخوابك ذا كاهها فكل واحد من الاكتماء المذكور

في ذلك النظم مفرد بكسر مضاف الى غير الياء و قد احرقت هذه الكلمة على غير
 حكم الياء فان غير الياء اذا ظهر في غير الياء مكررة او تكررة في غير الياء
 الاضانه فيها لانها تكون متعينة مع غير الحركات الظاهرة اذا لم يضاف غير الياء
 و ان كانت اضافة مكررة مع ما زاد في هذا العمل الاضانه في هذا الفرع فيكون
 الميم عن كنهه و هذا هو الذي يثبت الميم مع الاضانه كنهه في غير الياء و في غير الياء
 و لا يفتقر الضمة في قوله في غير الياء كنهه في غير الياء في غير الياء عند الله
 من جميع المسك خلافا الى على انما اختلفت الاضانه فيها ان تكون كنه الياء
 و انما اذا اضيفت للياء تكون مع غير الحركات المتعينة و كنهها نضاف للياء الاضانه
 فانها الاضانه لغير الياء انما نضاف لا سمحتم ظاهرها غير متعينة و ما خلا الفقدان
 نادر و قد اورد فيها للاضانه فيها اذا كانت متساوية او غير متساوية مع سلة فاذا
 ندرت على غيرها ان جمعت كنه كنه الياء بالحرركات الظاهرة و هذا كنه الياء للاضانه
 عليها اذا كانت متعينة فاذا ندرت كنه الياء بالحرركات الظاهرة بالالفاف
 المشي نادر عن الضمة و المشي اسم نادر عن اثنين متعينة في الزن و الحرف
 بزائدة اختلفت عن العاطف و العطف عليه فاذا سمع نادر عن اثنين في المشي كنه

ط
 يوز

كاللذين و غيره كالذين و اثنين و اثنين و كلا و كلنا و الالف الموضوعة
 للاثنتين كنه و شفع فخرج بالالف الاضانه في غير الياء و بالالف في
 العين في ابي بكر و عمر و بالالف كلا و كلنا و اثنان و اثنين و ثلثان
 اذ لم يجمع كل و الاثنان و الاثنان و الاثنان و الاثنان و الاثنان في كل
 سلامي واحدة فاصلة كلنا عن الف لالف للضمة في غير الياء بالالف
 في غير الياء و ليس من المشي و كلا اذا بضم مضافا و صلا
 الالف للالاف و المعنى ارفع بالالف كلا اذا وصل بضمها لكونه مضافا
 الى ذلك المضم كنه على المشي الحقيقي و كنه كنه الالف اي مثل كنه
 اضاها الى المضم نزل جاني الرجلان كلاهما و اثنان كلاهما فان اضيفا
 الى مظهرهما بمركات متعينة على الالف في الاضانه للاثنتين و بعضهم بغيرهما
 اعرب المشي في هذه الحالة ايضا و بعضهم بغيرهما اعرب المضم مطلقا و قد قيل
 نعم النفي حديث البصينة و حين جد بنا الميركلا فائت اعلم ان كلا
 و كلنا اثنان ملازمهما للاضانه و هما متعديان لفظا و شيئا فمما نحن
 الركنان في ضميرهما الاورد باعتبار اللفظ و التثنية باعتبار المعنى كما في قوله

كلها حين جئنا لجرى كبدتها فدا فلما وكلا انهما لم يري والشاهد في
 انهما لم يري ولكن اخذوا الضمير فيها اكثر من كبح كان نظير العنان في قوله تعالى
 كلنا الجحشين انت كلهما لم يقل لنا فلما كان كلا واحد خط من الاخر دون
 من الشبهة ابرأنا في علمها كجرى كبدتها ناره ويجوز لضم ناره ولكن امرها كجرى
 الشبهة محض بخلافه اذا فاما الى الضمير لان اللفظ بالجرى كبدتها فاعلم ان
 بالجرى والاضافة الى الضمير في الاضافة الى الظاهر فعمل الفصح مع الفصح والاول
 مع الاصل ما غناه للناسه اثنان واثنان بالمثلثة لان على الشبهة
 وليست اثنان في حقيقة كاسين وابنتين اللذين هما متباعدان في حقيقة
 بجرى بان مطلقا في زمان بالالف واثنان مثل اثنان في لغة عنهم و
 تخلف الباقى هذه الالكاء جميعها اى المتباعد والجرى والالف
 جوا وبصبا بعد فيجوز فذالف كالماء من هذان المتباعدان
 به برفق بالالف ويجوز نصب بالبناء المتفرج ما قبلها فاشدة
 اعلم ان في المشق وما الخويع لغة اخرى وهي لزوم الالف في الاكوال لثلاث
 واعلم بما جرت كات منقده عليها كالمقصود كافي في فاعلم ان هذا في النجاء

ذكر ان مساعدا لزيادة النجاء لهما ومنه ان هذان لاصرا وبعضهم يعرجا
 في هذه الحالة ليجزى كات ظاهره على الزن كالمصدر القيص فيقول جازى الزن كبد
 ضم الزن ويضمها وحالة الضب ويكتبها في الجر وهي لغة قديمة لا يجد انما ان
 بالضم فيجرى في اعراب ح وجمان احد هما اعراب قبل المعجمة والى في جعل كجرى في
 الالف وبمع الضب وفي بعضهم بان لا يجاوز سبعة اعراب فان جاوزها كانا
 لثمة استحياتا وهي لغة الجدة الى لا يطر فيها اعراب الجر والجرى والرفع والواو
 بنا بدع الضمة وبها جر وانصب بنا بدع الفتحة والكره سلام
 جمع عام وجمع هذنب وهما عامرين وهذنبون وجمع هذنب الجمع
 جمع المذكور السالم لانه بنا واحد وبشال له جمع السالم المذكور في جمع واحد
 لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعد نون السط لا اضافة ونحوه سلام جمع عام
 فاعراب سلام بالفتح وهذا نافع فيه العمل بالثلث فلهذا فاعلم ان فيه للاخير
 واضحا والضمير في الاكوال واما اضافة الى الجمع فمن اضافة الصفة الى الموصوف
 الصفة لبيان الزم بالنسبة لعمام من اذ لا يجمع لها غير سلام ومخصصة بالنسبة
 لثمة فبن ثم اشار بغيره وشبه فبن الى ان الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفه

ما به الحق فاعلم فافهم الزن لغة الفقه وتلحق بالجمع واللفظ كنية
 بين من المشي وقل من بكسر اى بكسر الزن نطق من العرب و
 فون ما شئى والمخوف من ثمان وثمان وثمان بعكس ذلك
 اى بعكس من الجمع استعملوه فكمه كثير على الاصل في الفاء لا كثر
 وفهم فلهذا بعدا ثانيا فاندبه لذلك وهذه اللغة حكاه الكاشى
 والفقه كونه على الحروف ثمان سفلت عتبة فاهى الله وتجب
 قبل لا تحذف هذه اللغة بالباء بل يكون مع الالف ايضا كونه اعرضه المحيد
 والقبانا وتخرجين اسما طبيا وكمه منها مع الالف كقول بعض العرب
 ها حيلان وفوله باننا انتمى القتل فالتم لان اللغة كتمان
 على الحروف ثمان احدى ومن حقيق المشي واره الشاعر بها جاني طاه
 تصفها بالحقه ومن سفلت ثمان وانضم بها جمع اليها وفوله فاهى الا
 لغة اى فما سفلت واهما الامثلة للجه وفوله وتجب اى بعد تلك اللغة
 لسه طلهما وفوله اعرف منها الضمير يجمع الى سفلت في البيت قبله والجيد
 وفوله وتخرج ان كان يفتح الزن الاضمر فالامر ظاهر وكبها فاعلى البيت

ليقين من ليقين وفي البيت ليقين اخر من ليقين لا يجرى في قوله والقبانا على لغة
 من ليقين المشي الالف والمخوف يفتح الميم وكسرها فاهما وتطيان اسم وجلا خلا
 من كثر من ثمان على كراه اسما اخر من طبيا في الكبر والجماع اصل في
 العظم والضمير وفوله ارفى اى كنهى والقبان بكسر الفاء وتكيد لذلك
 جمع قد وضمير كيد اى قد كيد والقبان والقبان والقبان الالف والالف
 افصح وما وقع النظم من بيان ما ناب فيه كنهى عن مركز من الاكسما شري في
 بيان ما ناب فيه كنهى عن مركز من شيان ما جمع بالفاء وما لا يفسر
 وبقي بالاول وقال وما بقاء والفاء فجميعا الباء متعلق بجمع
 اى ما كان مما بسبب ملائمة الالف والفاء اى كان لها ما قبل في البيت
 على خمسة بكسر ذلك الجمع في الجرح في الضمير كسر ارب
 خلافا للاختصاص في هذا الى ان يبنى في حالة الضمير ومن سفلت ثمان
 الباقية وانما الضمير بكسر مع امكان الفقه الجري على سن اكمل ومن سفلت ثمان
 التام في كل صيغة طرية واذا كان الكونين نصبه بالفتحة مطلقا اى في الاحوال
 وكذا في هشام ذلك فاحذف الامر ومنه قول بعضهم سمعت لغاتهم ومحل

هذا القول لما لم يرد اليه المختص فان لم يكن يصب بالكثرة كسائر مصنفات
 فان قلت لم يرد لنا علم يخرج المثلث الثاني كما عرفت من غير ثلث لثلاث ما كان
 لمذكر كما انما يرد ذات في جميع كلامه واما لم يرد في باب الجرح فثبت
 واخرت وادرج عليه خبر لثبات وقضاة لان الالف والباء فيها لا يدخلان
 في التلاوة على وجهه **كذا اولاد** اعني هذا اللفظ الخافا بالجمع المذكور
 مع انه اسم جمع لا واحد من لفظه كغيره وان كان اولاد كل والدني
 اسما فاجعل من هذا الجمع المذكور **كاذبا** بالذات المعجمة اسما
 بالثام في هذا اي هذا لا عراب ايضا قبل على اللفظ النحوي
 ومنهم من يمتنع من لغيره ويحذف ويصعب بالكثرة ومنهم من يجعله كالحاء على ان لا
 يترد ويحذف ويصعب بالفتح وهو له ثلثان من ادوات واحكاما يثبت
 اذ في اواخرها نظر قال كرهى بالوجه المثلث المذكور ثم جاء في نظرك
 بغيره لا يثبت في اواخرها لشد شرف ويطغى في شرفه لم يرد في التبر
 وفكره الذي عن لسانها بل ان من المذهب في الجمع والمافيه لا اهل كثر
 لا مقام لهم فحكاية عن قول لثام فيمن والكلام على حديث متدا اما من المثلث

اي نظرا في اواخرها ان الجراي ذو نظرا على ولكن ان نظرا الاقرب من اواخرها
 ان نظرا عظم تكلف بنظره الى اخرها **فاشع** اعلم ان الجمع على
 اذا شجر فيضه اوجه الاولى اعلم بان كان قبل الميمية والباء ان يكون
 كمثلين في لزوم الباء والافتقار بالحركات الثلث على الميمية منبهة والثالث
 اجزؤه يحذف عرفت في لزوم الواو والافتقار بالحركات على الميمية منبهة والثالث
 اجزؤه يحذف هرون في لزوم الواو والافتقار على الميمية منبهة للعلمة وشبهه
 والخامس لزوم الواو ونفع الزين كاذم الترابي وشبهه كمثلين ومما
 ان لا يجوز في بعضه كره فان جازها فاجزها الاول منبهة فيه **وجرح**
بالفتح ظاهرة او تقية بنا على الكثرة **ما الانبصر** وكلا
 يوجد فيه علان من العلل النسخ التي هي من تقصيرا منع الاسم او علان
 فاعلم مقام العلان كساجد وكلمة وهذا اي ثبابة الفصح عن الكثرة في
 المنصه **ما لم يصفوا وبك بعدال رد** اي منع في المنصه انه
 اذا اضيف الى منع ال ضعف ح شبه بالفعل فيرجع الى اصله من الجرح بالكثرة
 في احسن فيهم وانهم عاكرون في الملاحظ والافزون ان المعززة كما لم يكن

كالا كمن الاصح والمزيد كمنه ركب الاربعة البند مباركا ومثل ال ام
في المذمى وما فيخ الناطم من ذكره يوضع التبايد في الاسم شريح في بيان
مراضعها في الفعل فقال **واجعل نحو كفعال** اي من كل فعل
مضارع الفصل في الفعل الاثنى اسما كرجى **المونا رفعاً** الاصل علانية
منه مخففة المصا وانهم المصا اليه مقامه بدل على ذلك ما بعدد والمفرد
اجعل النون علانية الكف نحو كفعال ونحو **ندين** اي من كل مضارع
الفعل به في المخاطبة **وسيا لونا** اي من كل مضارع الفصل في ال الجماعة
اسما كرجى فالامثلة خمسة على التثنية هي كفعال وفعلان وفعلون و
فعلن وفعلين فمنها اثبات النون بناء عن الفتح **وحذفها** اي النون
للجزم والنصب **سمه** اي علانية بناء عن التثنية في الاول وفي النسخة
في الثاني **كلم تكوني لروحي مظلمة** فالاصول تكونين وروحيين
فحذف النون للجازم في الاول ومريم والنائب في الثاني فان المعنى بعدد
الام المحذرة لما في ال ان كغيره باثبات النون فليس من هذا الباب
اذا لم يرفعه لام الفعل والنون فيمير التثنية والفعل منها مكنى مثل يرضى وكونه

نحو

فعلن بخلاف الرجال كغيره فان من هذا الباب اوداه فيمير الفاعل وفيه
علامة الرفع فحذف عند الجازم والنائب عن النون ففعل من فاعل ورضى ورضي
واصد وفروا وما فيخ الناطم من بيان العرب الصريح من الاسم والفعل شريح في بيان
اعراب الفعل منها وابد بالاسم فقال **وسم معنلا من الاسماء** سم امر
من التثنية **هنا** اي الاسم العرب الذي حرفه العرب الف لينة لونه في الاصل
الثلاث لفظا كفعال **كالمصطفى** من من كل الصا اوها لانه في كلهما كثر
كالذي **والمنفى كاربما** متصين على الفعلية او المنفى المحذرة عن الفعل
او لظرفه الجارية **فاشد** اعلم انما هي كل من هذين الاصلين معنلا
لوضع حرفه لعله في اخره ان اوله الاول بغيره بالفتحة ما عدا ما في الفعل اي
عن من وهو المصطفى التثنية بغيره بالفتحة فخرج بالعرب كمن مني والذي وبذلك
الالف في الاول المنفرد نحو المنفى وبذلك الالف المهيمن نحو المظلم وبذلك الالف
في الثاني المصغر نحو الغنى وبذلك اللام فيهما نحو لربنا خالد وها الاربعة في
الاولى ورجح باخيل وعلاميل وبنيل في الثاني وباشارة الكثرة فعلا
نحو لربنا كرسى **فالاول** من كان كالمصطفى **العرب فيه**

وعلمه منسب الى محمد بن موسى و قوله اتم بانك والابن اتمى جلالك
 برون بن زياد و اتمى ما خرج من العن بقال فما البنى بنى ارماد و اتمى
 بنى ارفع و قوله هجرت زيان ثم جئت معنك من هجر زيان لم يجرى
 فيل هذا الاثبات انما هو للتحريك و قبل كل صنف صنف العبد ثم لثبات الالف
 في البيت الاول كالباء في الثاني والواو في الثالث من اشباع الفتح والكسرة
 و ما قرأه تعالى من غير ان فلا تسمى فلا فيه فائدة و لا ما هب

باب النكرة والمعرفة نكرة عند النفاذ ما هو قابل ال
 مؤثرا فيه التعريف كرجل و فرس و شمس و فم او واقع موقع ما
 فلا ذكره من ال التعريف كذى بجى صاحب و من و ما فى المثل و الا
 خلافا لابن كيسان فى الاستغناء بين فاعل عند معرفته لا يقبل ال
 لكنها تقع من ما قبلها اذا لا يقع من صاحب و من و ما بعدان
 من فى الانسان شىء و لا من قبلها من الصنف معنى الشرح و الاستغناء فان
 ذلك خارج على من و ما اذ لم يوضعا فى الاستغناء و من ذلك ايضا من ما
 نكرته من معرفته كذا فى ربه بن محب لك و بما يجعل فاعل الا قبل

ال كلها بثمان مفعى الانسان شىء و كلاهما قبل ال و كذلك صمد بالثنى
 لرفعها مفعى ما قبلها و هما كذا و انكفا و ما استبد ذلك **فامشك**
 اعلم ان الناطم قد قدم النكرة على المعرفة لانها الاكمل اذ لا يوجد معرفة الاولة
 اسم نكرة لان البنى اول جوده و لذلك الاسماء العامة ثم كرس ليدل على الاسماء
 الخاصة كالاولى و ان لد فانه ليعلم اناسا ان يكون له او يكون له ثم بعد ذلك يوضع
 للاسم العلم و اللقب و الكنية **و حفر** كى حفر كان قبالا اول او قبالا
 من مع ما قبلها **معرفة** عند النفاذ و انما علمها على ما ذكرها عند المضمرة
 كهم و اسم الاشارة كذى و العلم كهم همد المتنا التعريف
 كى ابني المستن بال كى الغلام و المصل كى الذى و زاد
 بعضهم فى انواعها السند المتنا كى رجل فما وضع للمعرفة
 المتقدم ذكره او وضع لى حصى متكلا كان كى طالبا كانت
 و ان فى الخطاب المتكلم وهو و رفعها فى الغالب لثابت ستم على
 اصطلاح البهين **بالضمير** بالضمير الكثر بن بتم كانه و كى فى الغيبة
 الغيبة المتقدم ذكره لفظا هو ان يتقدم المجمع صرحا غير جاش و جعلنا كرمته

ضرب هذا غلامه ومنا من يكون المجمع في قوله المتقدم صرحا للقدم
 رتبة ضرب غلامه به كذا أي يكون الكلام الشارح ضمنا للكهن عدل
 هو أقرب للفصح لأن الضمير من مرجع إلى العدد المفهوم من لفظ عدل أو أي
 يكون الكلام مستلزما له استدلالا فربما نحن ولا يكون لكل واحد منهما السبب
 أي ليست بقرينة ذكر الأثر أو بعد أن يخرج في ذلك بالكتاب إلى التمسك
 على أن يكون بقرينة ذكر العشي وحكا من أن يلحق بالمتقدم الحكم الوضع بقدر
 أن خلاف لتكثير الأفعال ثم التفصيل وهذا في المسائل التي لا يفرق فيها
 الضمير على من آخر لفظا رتبة غيرهم رجلا به **وَذُوْا نِصَالٍ مِنْهُ** أي
 من الضمير ما أي كل ضمير لا يبدل به ولا يلي أي لا ينبع
إِلَّا الْأَسْتِثْنَاءُ أَحْبَابًا أَيْدًا واما قوله وما بنا إلى ما كانت
 جازنا أن لا يجاوزنا إلى ذلك ذار فللمفردة والكاف في ذلك في
 محل الضمير على الاستثناء المتقدم على المستثنى منه وهو ديار واما بقدره
 بأن يكون للاستثناء الآخر عنه إذا كان للرجعة التي تعبر عنه ضمير كمرث
 رجل ذلك أي غير له بل ما نصال الضمير ح وذلك أي المتصل من الضمير

في

كَالْبِائِ كَالْكَافِ مِنْ فَرَكِ ابْنِ كَرَمَك **وَالْبِائِ وَالْكَافِ**
 من ذلك سلبه ما ملك أشار بغير الاستثناء إلى أن الرفع الضمير
 المنكسر والمطابق والناشئ من الاستثناء الترفع من الضمير فالقول من الباء
 ضمير متكلم مجزبه والناشئ من الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الباء
 ضمير مخاطب مرفوع والناشئ من الكاف ضمير مخاطب منصوب وهو ضمير مخاطب موصلة
 ضمير مخاطب مرفوع والناشئ من الكاف ضمير مخاطب منصوب وهو ضمير مخاطب موصلة
 ضمير مخاطب مرفوع والناشئ من الكاف ضمير مخاطب منصوب وهو ضمير مخاطب موصلة
وَكُلُّ مَضْمَرٍ سِرٍّ كَانَ مَقْصُودًا
لِلْبِتَائِجِ عَنِ الْجَوْدِ وَلَفْظُ مَا جَرَّ مِنْهَا كَلَفْظُ
مَا نَصَبَ منها ومن مع اختلاف الحركة نحو وضربه دانه وله وبه أي
 فائدة أعلم أن السبب في بناء الضمير كما هو جدير في كنههم كنههم الأول
 مشابهة الحرف في وضع أكثرها على حرفين من أجل الباء في الأكثر والثاني
 مشابهة الهمزة في الألفاظ لأن الضمير لا ينفك ولا على ستماء إلا بضمير من مشابهة
 أي ضميرها والثالث مشابهة في المحرر أي عدم الضمير في لفظها بوجه من الوجه
 نحو الضمير في الألفاظ منوصف أي بوجه بها والناشئ من الاستثناء على وجه
 باختلاف صيغها باختلاف المعنى والمادة باختلاف صيغها باختلاف ألفاظها أي من أن يكون

الاختلاف سادته كما بين هـ نحن وبين انت وياه او كهيته كما بين في الكلام
 واما الخطاب في الجاهلية والدرج باختلاف المعاني اختلافا جديدا كانا للكلام
 انت الخطاب من الغائب و باختلافها من الاعتراف بالكلام في الرفع والخفض
 وفي نصب الجاهلية والخطاب في الرفع مع الذكر بانه مفعول ومع السابيت
 ناه مكره وفي نصب الجاهلية مع الذكر كانه مفعول ومع السابيت كما مكره
 للرفع والنصب جـ من باب عطف التكرار على العطف فاما الدلالة
 المتكلم من فصدية المتكلم المشار الى العطف فصلة بفتح اللام فيهما
 لكن الفاعل استجاب في اربعة القافية كما عرف بنا فاننا قلنا
 المنيح اعرف بنا اي اعرف بغيرنا والمنيح العطف فنافيا في موضع خبر
 وفي فاننا في موضع نصب بان وفي قلنا في موضع رفع بالفاعلية واما
 الباء وهم فانتها بعلان في الاكمل للثلاث كذا مثلنا لكن لا يشهدان لهما
 من كل وجه فان الثاوانا منعك للثلاث وكان غير متصلا اذا انما
 لك فيها كغير واحد لانها في حال الرفع للخطبة نحو قوله وفي حال الخبر
 الصب للمتكلم نحو في وفي هم مفعول في الثالثة مع اتحاد معانيها الا انها

تكون ضمير متصل في الرفع ومقتضى في حال الخبر الصب واللف والولد
 والتون من باب عطف التكرار على التكرار في حيازة بانه متصلة
 لما غاب عنه من الخطاب فالغائب كها ما و تأمل وفي
 الخطاب نحو اعلمنا واعلمنا واعلمنا فاعلمنا من قول القاطن من ان اللف
 والولد والوزن اذا انشئت بالافعال في حال العطف والخطبة في حيازة بانه
 متصلة بها كما عرفت في الامثلة المذكورة ولما كان الضمير متصل على فاعلمنا بانه
 واما ما بين كمرجدا في اللفظ كانه من ضمير ومن ما ليس كذلك فاشارة الى
 الثاني بغيره ومن ضمير الرفع والصب الجاهلية ما يستمر كمرجدا
 رجرا كرجلا فالاول من الذي لا يخلط بظاهره ولا ضمير متصل وذلك اذا
 كان الضمير مفعولا بامر واحد للخطاب كالفعل لا يربط بغيره اذ امر واحد
 الخطابة ولا يشهدان في الجمع لأن الضمير فيها لا يربط بغيره مذكور مصدر
 بغيره المتكلم مثل اوافق لأن المضارع اذا كان محذورا فالضمير فيه يارب
 انما ان يربط المتكلم المشار الى العطف فصلة بفتح اللام فيهما
 نحن اذ لشكر بخلاف المضارع المتبني بانه الخطابة والخطابين والخطابين

والفريق ليس مشكلا لئلا يكون له ذوق سليم فالمحسن من قول الشاعر
 هو ان الضمير على هذا افع كرفع فصل وفصل فصل فصل فصل
 ويجوز ان يكون الامتلاء وفي اختيار الابهج الضمير المنفصل
 اذا نال ان يحجى الضمير المتصل فاذ من قول الشاعر اذا كان
 انان الضمير المنفصل ممكنا للكلام ضمير في هذا الاختيار من دون تحلف
 اجاز فليكن بحسب ما ناله منفصلا الا في رفع الضمير كما سبقنا في التعليل بعد
 التماسه من ان الضمير من وضع المتعلمات اما من الاخصا والمنفصل الضمير من
 المنفصل البند فائد اعلم انه لا يحجى المنفصل مع امكان المنفصل في محله
 من وضع ضمير منظم كقولهم وما صاحب من دم فاذا ذكرهم الا بذكرهم
 اليهم وفرد بالاعمال والاشياء فافهمك اياهم الا في رفعهم
 الدهاير فاذا ذكرهم من حيث لا عراب لرفعهم جلا بالرفع كرفعهم
 مطلقا على صاحب الضمير يرجع الى قوله لا الى المزمع الذي صاحبهم وكذا ضمير
 جلا الضمير المنفصل انما ليكث والضمير صاحب قوله فاذا ذكرهم فمما لا يرتفع
 في حباله الى كثرة شأنهم على فمى والشاهد فيهم الاخير الذي من على زيد كذا

وحيثما

والفريقين كالمطابق فان الضمير يبرز فيها انهما وانما خص ضمير الرفع بالابتداء
 لكونه عند الكلام ومن ثم يجب ذكره فان وجع اللفظ فذلك ولا فخر
 في البنية والبنية مجازية الضمير المحرك لكونها فضلا في الكلام ولادع
 الى تبيين وجودها اذا عدلنا من اللفظ والثاني من سناد الضمير المرفوع
 جلا من الذي جملته الظاهر الضمير المنفصل والمرفوع بفعل التثنية الى التثنية
 ان الضمير المنفصل فائد اعلم انه ليس الضمير اذا كان مرفوعا بفعل
 الاستفهام ايضا كجلا وعدل ولا يكون في نحو قام ما خلا يكل وما عدل كجلا
 ولا يكون بكذا ان بفعل التثنية نحو الحسن الزكيه ان بفعل التثنية مع
 هم احسن اثنا ارباعه فعل ليس بمعنى المعنى كذا في ردت وادع بخلافنا
 كان منه معنى لما هو في الاستفهام في جلا في لوز جملته الظاهر بجميع هذه الظاهر
 والضمير في ذلك جهات البقية جهات على ان من ناكيد الجمل وذو
 ارتفاع والفضال من الضمير انا للكلام هو للذات
 وانت اللطيفة والفرع عليها راضع لا يشبهه عليك
 وذو انصاف انفضل جلا اباي وروعه

في الخلف وفيه بالباعث الباعث متعلقه بحلف وكسب قبله ومنه ^{كسب}
 الاصل فيهم والارث من الذي توجع الاصل ككسبنا الملك ^{كسب}
 اما جهر باضافه الباعث والارث اليه على حد قوله كسب ذراعي جهر ^{كسب}
 ان يصب بالارث من باب نافع الوصف فيه واما في ضمنه ^{كسب}
 اي شئت ان يكتلف وللهار وكا في التخرج بمعنى شئت وللهار ^{كسب}
 الزمن الماضي بل لا حد في القاموس فلهم دهر هار وكسب شئت ^{كسب}
 كسب ليلاء وكسب وكسب وساعده سحره وكسب في الموضع المحذوف عند التميم ^{كسب}
 على عامه بخلاف الباعث كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 الدار الحار والدار والدار ^{كسب}
 فاعل من الدار كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 الشئ من غله مما يتعلق به والحب الفعل الحسن للشئ والدار كسب كسب ^{كسب}
 كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 او افضل بالاختصار هاء سكينه وما اشبهه من كل فاعل ^{كسب}

انما الحق غير مرفوع والمال في ما من غير المال لا ينفع ولا ينفع ^{كسب}
 فعلا كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 هاء كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ورثا ملككم اياهم ^{كسب}
 ومعطى اياه والافضل ح كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 الا في ذكره انني اني نسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 من كل ثا في كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 وانصلا اخار في الباين لانه الاصل ومن الاصل في الباين ^{كسب}
 قوله في ابن صباد ان كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 الشاعر فان لا كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 في باب خال فلان كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 ومن كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب ^{كسب}
 هو ان الصير في الباين خبر في الاصل كسب كسب كسب ^{كسب}
 من الاصل قوله لئلا كان اياه لفضل كسب كسب كسب ^{كسب}

ومن ثلث فكم اخبرنا انما وقد علمت انما كذا بالاضمار الى
فائدة اعلم انه قد وافق الناطق بكونه على اقسام في اقسامه
 وقال لا يخرج منه في الاصل قد يخرج عن الفصل من اجلها كونه فانه
 جزم منه في الاصل لكنه شبه بها وصرح فانه لم يخرج الا خبير فخرج والمخرج
 كبره من الفصل **وقدم الاجزاء** من الفقيهين في الاثر الثاني المذكور
 على غيره يعني في حال اتصال اى تقدم خبره للمتكلم على المتكلم
 وخبره على الغائب كما في ثلثه واعطيتك وكنته وثلثه فليسلكه من ثلثه
 فلا يخرج انما كذا على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الباء فحالة
 الاتصال **وقدم ما شئت** من اخص وغيره في الفصل
 كمن سئل انما كذا الهاء واللام اعطيتك انما كذا اعطيتك انما كذا والصاد
 كذا انما كذا انما كذا هكذا البرية من ان الله ملككم انما كذا من انما كذا
فائدة اعلم ان المتكلم مما ذكره الناطق من ان الفقيه كان خبر
 لكان اوصاف اخرها ان ثلثه فخرج من اوصاف غير فخرج من الاتصال
 لا ان فصل فخرج مثل الكاف من غير كذا كذا ودخل مثل الهاء من غير كذا

فصل

ومن ثلث فكم اخبرنا انما قد علمت انما كذا بالاضمار الى
 لا يخرج منه في الاصل قد يخرج عن الفصل من اجلها كونه فانه
 جزم منه في الاصل لكنه شبه بها وصرح فانه لم يخرج الا خبير فخرج والمخرج
 كبره من الفصل **وقدم الاجزاء** من الفقيهين في الاثر الثاني المذكور
 على غيره يعني في حال اتصال اى تقدم خبره للمتكلم على المتكلم
 وخبره على الغائب كما في ثلثه واعطيتك وكنته وثلثه فليسلكه من ثلثه
 فلا يخرج انما كذا على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الباء فحالة
 الاتصال **وقدم ما شئت** من اخص وغيره في الفصل
 كمن سئل انما كذا الهاء واللام اعطيتك انما كذا اعطيتك انما كذا والصاد
 كذا انما كذا انما كذا هكذا البرية من ان الله ملككم انما كذا من انما كذا
فائدة اعلم ان المتكلم مما ذكره الناطق من ان الفقيه كان خبر
 لكان اوصاف اخرها ان ثلثه فخرج من اوصاف غير فخرج من الاتصال
 لا ان فصل فخرج مثل الكاف من غير كذا كذا ودخل مثل الهاء من غير كذا

فصل

الرقابة قل من لقي بغيرها وعذره فاعف عنه بل من لقي عنده يخلف الزل
وعنه الدال والجهر قاتلن بئس ديها وفي فذلن وظفني كمن يحكي
تجلا دل محنة وظط الظرفه فان اباد الحكم انصلل عها وعلا لها اذا كانا قتل
كمن يحكي فان ذن الرقابة تلدها عدا ضال ابا بها الحنك للزن
انصا فاذ كني اكي باي تيلاد من ذره جاسا بين اللعنين في ذلف فذل
من نضر الخبيص فذل قيل اذ جاعل عبد الله بن الزبير اخاه مصعبا على الخبيص
لان عبد الله يكني الا حبيب فاحبيب لعبد الله بن الزبير ابا عبد الله و
فما حديث فخطط بعزل بكر بن الحارث كرها مع الياء ودمها ودم فظن
ظن بن الزبير والظن بالظن والزن اشهر من قوله اضلا الحضر قال
ظن كحلام ريد فذل ملك ظن فاذل اعلم ان كمن فذل ظنك
حسب اللعنين هر مذهب الخليل ويسكن وذهب الكفرين الى ان جعلها
يكنى حسب قال فذل وظن ظن الزن كاطل يحكي كن جعلها اسم فعل يحكي
قال فذل وظن بديها كدها من اسما والاسماء قد نفع فن الرقابة قبل الحكم
مع الاسم المرب في قوله لعمري هل اتم صادق وقل الشاعر لعمري

وقال لمنعه صديق إذا اقبل صديق وقوله كبير المرافعين فلهذا
فان اقصا المكان املا للذين على اصل نرك لان الاصل ان تشعب
الرقاب والاكباد المعبره المضاعف الى المكمل فيها خاف الاصل على امسها
بعض حركه فقص الاسماء المعبره المشابهه الفعل وتماثل هذه الزن من اوصاء
المعبره المشابهه للفعل كعمل المفضل فلهذا جمل الرجال الخرفى عليهم كاشافه
المفضل الفعل الخف بخوانا الحسن والقبح

بَابُ الْعِلْمِ اسْمُ عَيْنِ الْمُسْتَعْنَى بِهِ مُطْلَقًا أَيْ مَجْرَدًا
عَنِ الْقَرَأْنِ وَالْحَاجِجَةِ عَلَيْهِ أَعْمَلُ ذَلِكَ الْمُسْتَعْنَى ثُمَّ اِعْلَامُ الْعِلْمِ وَالْمَعْنَى
بَطْنٌ عَلَى الْجَمْعِ وَالْأَرْبَابُ وَالْعُلَامَةُ وَفَاعِلٌ لِمَنْ أَثَابَ الْوَأَنْفَالُ الْأَصْلُ ثُمَّ مَعْنَى
عَلَى عَيْنِ جَنْبِ كَسْبٍ وَتَحْقِيقُ سَعَادَةِ الْغَاثِلِ وَبَعْدَهُ مَا يَرْفَعُ مِنَ الْكِبَرِ وَبَعْدَهُ
كَيْفَ يَجْعَلُ خَرَفًا لَأَمْرَةٍ فَالْوَزْنُ نَفْلٌ مِنَ الْمَالِ يُصَغِّرُ سَاعِلًا
يَجِدُ دَائِمًا وَكَثْرًا لَدُنْهُ وَقَدْ قَرِئَ لِقَبْلِهِ نَسْبُ إِلَهُمَا وَكَرِئَ الْفَرْغُ
وَعَدَنُ الْبَلَدِ وَالْأَحْقُ لَفْزٍ وَسُكْرٌ بِأَنَّ الْبَعْضَ يَجِدُ
وَهَكَذَا لِسَاءِ وَوَاشِقٌ كَلْبٌ وَأَسْمَاءُ الْفُلَمَاءِ

اى استلها من غير تحقيق لما قبله من العلم المعجل المشبه به قبل التجهيز
كبر استعماله غير علم وما ذهب اليه بعضهم من ان العلم عليه الغلبة لا متعدي
لا متعدي الاول لان الفعل كسند على الوضع للتعريف لا وضع فيه والاولى
سبب استعماله في غير العلية والحق في ان متعدي كوضع من قبل لان علمه استعمال
المتعدي من قبل الوضع منهم وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها متعدي والمحتاج
الى ان كلها متعدي كسعاد علمه واكد علمه على ان وضعه كعلم
على ان العلم في ادبانه جمع اذه بمعنى انه من الوجود فاعلمه بدل من واو هو ح
متعدي عن جمع لا متعدي ومن المتعدي ما اسلمه الذي فعل عنه جملة فعله
والفعل فاعلمه كرفي نحو وشاب فرائها ارضه يابا بد كاطراف علمه فاعلمه كعلمه
على ان العلم بالاشياء الحسام او مستكرهه في قوله نبش اخرا في زيد ظمنا
عليه لم يديد وعنه اصحت علمه فاعلمه قال الشاعر اشل سلفه يرب
وابا بها كبحر حاصت في صلا بها اوى فائق اعلان فرائها
في شاب فرائها اوى في صلا بها فاعلمه على ان العلم بالاشياء الحسام يحل في خبر مقدم
منشأ متعدي ويجعل ان الجار والمجرور متعلقين بفعله عرفت الدار في البيت الثاني

و بالبيت الحسام متعدي على الحال من الدار وسميت تلك المفارقة بالظن لان
السالك فيها يقول لصاحبها اني استلها فاعلمه في قوله نبش اى
اخبرني بنبشك الى ثلثه مفاصل الاول الثاني ثالث من اكتب عن الفاعل الثاني والاول
من غير زيد بدل او بيان لغيره الى الثالث جملة لهم فاعلمه كعلمه في صياح وظلما متعدي
لا علمه فاعلمه كعلمه في صياح وظلما متعدي لا علمه فاعلمه كعلمه في صياح وظلما متعدي
المصنوع لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المنكلم يقرب على غير في حاد في الصبر فيقول
انما زكيد فعلنا ان لا نعلمه فعلا وانك خبر ما به حيث كان السامع في ظلمنا كعلمنا
مختصا فاعلمه بصيرون كان هو المجرور يتعدي المتعدي الثالث فتكون جملة لهم فاعلمه خالا
مركبة والشاهد في زيد فاعلمه متعدي عن الجملة بدل من هذا الدار والمستهكر في زيد
فوليت انما بالياء المحمدي فاعلمه في بيت انما بالياء المحمدي فاعلمه في بيت انما بالياء المحمدي
نسب اليه البرد الذي يرب ووجه ابن الحاجب بان الربا يرب انما حكت بالتحسين وان
ثريا القوي لم يسمع الا مفعلا لا محله فاعلمه في هذا البيت جلا في قوله انا ابن
جلا وطلع الشاها على القول بان علمه متعدي من نحو زيد جلا ويكون جملة لا
تخرج جلا زيد والا كان مفعلا منصوبا لان هذا الزيد لا يرفع مع الضم عند الجمع

وقيل للمفسر محدث انما ان جعل الاثر كشيء كذا في المعنى و
 من العلم ما يخرج ركباً والمادة بالركب هو كل ما يجمع اجزاء
 بالركب منزلة اثنان من الاول منزلة لا لا ثابت مما قبلها في وضع ما قبلها
 وجعل ان مركبات الاغراب عليها كمن يلبس رخص يربط ومعد يربط ويهين
 ذا المركب يربط يربط من العلم ان يغير ويغير ثم انهم اعراباً
 اعراب ما لا ينقص على الجزء الثالث والجزء الاول يبنى على الفتح لثبوتها عشر
 فاما كل من ياء كمن يربط فيخرج على الكون في مضاف منه العجز والاول
 من الاشياء ما المركب لم يجمع الختم يربط يربط ويغيرها فانه يبنى على الكسر
 رجوعاً الى الاصل في مذهب غير منصرف كالختم يغير يربط وشاع في
 الاعلام ذو الاضافة في المادة منه هو كل ما يجمع اجزاء اجزاء
 منزلة اثنان من الاول ومن على يربط يربط كعبك شمس كعبك شمس
 ابي قحافة في اعراب اعراب جزء من المضافين لانهم اعراب على كل واحد
 قبل العلم فاعرب الجزئين في اعراب اعراب الاخر حكم العلم في اعراب اعراب
 في بناء اعراب يربط يربط في مضاف الناطق من بيان الاعلام المتجسمة يربط في

بيان اعلام المتجسمة وقال ووضعوا البعض الاجناس التي لا
 تليف غالباً كالسباع والوحش والاشجار علم عراضاً فانها من وضع
 الاعلام لا شخاضها لعدم الداعي اليه ومن كعلم الاشخاص لفظاً
 فلا يضاف ماداً كانت عليه فان تكرر اجزائه اضافته ولا يضاف اليه من يربط
 ولا يثبت بالكثرة ويعتد به ويثبت بالكثرة يربط على الحال ويجمع من يربط مع
 سبب غير العلم كالتأنيث في سائر افعالها ووزن الفعل في بناء كبري
 ابن ابي في الزيادة في جنان علم على الشيخ وكسان علم على العذر وتعلم في قوله
 تقول برضعت ويثب عليه بالكون على لغة ربيعة واختلف في قوله يربط على الغير
 اي العلم المتجسم كالعالم المتجسم من حيث اللفظ ثم اعلم ان الحادة قد شئت من علم
 ايضا فصاروا الاسماء ثمانية ولا شائنا ويمكن ان يكون ذلك بالظن الى الشخص
 الخارج لا الكل الذي لا سلطان له ذلك فيه وهو اي العلم المتجسم من
 جهة المعنى سم وشاع في طائفة واخره فلا يخصص به واحد دون امرين
 العلم المتجسم كذلك من ذلك اي من الاعلام المتجسمة ام عربط
 وشبهه للعقرب وهكذا تعالاه في الحسين للشعاب

واسمها بالبحث لأحد وذو اللفظ للذهب ومثله علم
 لم يبق بمعنى البرق كذا فجاء بالكثر كذا علم للفقير بمعنى الفقير
 وهو لا يخرج عن المعنى المبني على المبالغة في كونه الفقير فلهذا انما انما
 خطبتنا بكتبا فقلت برة واحلت فجاد وكذا ام فسم للثوب وام صبر للاصر
 الشدائد كالعالم الجفتي كونه للذي للملك كما عرفت فيكون اسما مركبة
 خاتمة العلم الجفتي بكونه لما يلف كعلم للجهل العين والفتى هتبان
 بيان للفرس بالمضاد وللأحمى بالانقضاء وهو قليل **باب في**
الاسم الاشارة وهو ما وضع لشيء ليس بغير هذا مفسر
 لمفرد حقيقة احكاما مذكور وتلك اشترى فلفظ المذكر الجفتي
 كزيد والحكي كالمجمع كلفيفين وذاء جفوة مكسورة بعد الالف وذاء جفوة مكسورة
 بعد الهمزة فيه **بديهي** هذه بكون اللفظ وكما انما بالاشتباع
 داخل فيهما **في** و **ثا** ذات على الالف المفردة الحقيقية
 المركبة افصر و **ذان** و **ثان** للشيء المرفوع الاول كذا
 والثاني لمؤننه وفي سواه اى من المشتق المرفوع وهو المنسوب الى الجفوة

ذبن و **ثبن** بالباء اذكر قطع واما ان هذان لساخران فقول
 من نأى يلاذ به على لغة من يلزم المشتق الالف و **باو** اشترى كالمجمع
 مطلقا اى مذكرا كان او مؤنثا و **المداو** اى فيه من الفجر وسجاء
 التزليل كقولهم لها انتم او لا تخبرنهم ثم ان استعماله في غير السافل قليل ومنه
 قوله ذم المنازل بعد منزلة الاربعين والعشر بعد ارباب الازلام وما ذكرناه
 فيما قدم مرغبا اذا كان للشاركية فيها **ولدى البعد** وهو المدة الشاء
 من مرتبة المشاركة على اى المداو انطلقا مع اسم الاشارة بالكاف
 حرفا فاللفظ انطقا مبني من وزن التوكيد الخفيفة وهو حال من الكاف والفتحة
 انطقن بالكاف محوثة عليه بالتحريك فانها في جميع النسخة وفي هذا الشأن ان
 ان هذه الظاهر وان كانت جامدة لفظا هي مشقة نأى ولا ولو بهم ان انهم
 الكاظم كالمرفوع غلامك وتحوى الكاف للدلالة على الخطاب وعلى اللفظ
 من كونه مذكرا او مؤنثا مفردا او مشى او مجزعا **دون** لام كالمركب والفتحة
 يتم او معه وهو لغة التجاز ولا يدخل الالف على الكاف مع جميع اسماء
 الاشارة بل مع المفرد مطلقا سواء كان مذكرا او مؤنثا مخوفا لك وذلك ومع

ولكن لا تفقدوا العائد من بعدكم خلفه كمن يخلو في الدخيل ثم سعاد التي كانت
 حب سعاد والمعاد بالجدد الموقلة الطوفان الجوار والنجوى والصفحة الصغرى على
 ما سبقت به الله **فائدة** اعلم ان المصير لا يخرج الا من اهلها
 الصلة وهي واحدة من امر كعبه احدها الجملة وشروطها ان تكون خيرة كأي جملة
 للصحة والكمية فيقول جاشي الذي قام والذين لم ياتوا ولا يخرج جاشي الذي
 كل قام والذين لا يخرجون والذين في الطوفان والذين الجوار والنجوى وشروطها ان
 يكونا ناكبين وقد اجتمعا في غيرهم والذين في التبريد والذين من بعده لا
 يتكبرون من عباده من قبل ان ياتوا من الاخرين من الناصحين من هذا اللذان لا
 بها العائدة فلا يزال بها والذين لهم والذين ياتون والذين في الناصحين
 من خلفه الا من يات من هذا يكون صلة الالف واللام خاصة نحو الناصحين
 ولا ياتون في الضمير المات من الصلة الى الموصول ثم جاء الالف واللام
 يكون مطلقا للموصول في الاول والذين في قوله فمما قد يخلو الطاهر كما في الكتب
 المتقدم ذكره ثم الموصول على من يات من خلفه فمما في الاول ثمانية **الذي**
 للمفرد المذكور عائد كان كغيره والافني المفرد لها التي عائدة كانت ان

-

كغيرها من جاشي لثلاث اثبات الباء وحذفها مع بقا الكثير وكذا مع اسكان
 اللذان والباء وتكثيرها ككثير وكثيره والسادسة حذف الالف واللام
 وتخييف الباء ساكنة **والبا** من الذي والي اذا ما تبتالا
نبت كل ما يليه الباء من اللذان من الذي والي اذا ما تبتالا
العلامة الدالة على التثنية وهي الالف في حاله الترفع والباء في حاله
 الصب الجهر فيقول اللذان واللتان والذين والذين وكان الفياس للذين و
 اللذان والذين والذين والذين بالباء كما في البتة والبتة في التثنية
 وما اشبه وحذف الباء فيهما لا لغناء الساكنين **والنون** من كنهان
لشد فلا ملامة عليك وجازئت من الذين فيها في حاله الترفع
 شغل عليه وقد فرغ من اللذان بانها نكبتكم وانما تذكرونها في حاله الصب
 كمن عند الجبرين ويجوز عند الكثيرين من الصحيح فقد فرغ من الترفع منها ما
 الذين اضلانا بذكر النون **والنون** من ذين وثكن تثنية ذواتا
شدا ايضا مع الالف الباقى ومع الباء على الصحيح وقد فرغ
 فذاتك بها نون واحكامها بها نون بالتثنية فيها ونحو بعض ذلك

الشديدين من المحييين ومن البلاء من الذي والحق والافين ذانا **فصل**
 على اوضح **فائدة** يكتب الذي والحق بلام واحدة ككاتبها وان
 كان الباء ككاتبها بلامين كاهل الاصل في كتابة الالفاظ المستفيدة بلام المحل
 بال كالذين ويحذف ويكتب الذين جميعا بلام واحدة للكثرة والحق يكتبه بلامين
 كما في هذا الذي القصب والحق والحق هذا الالف الباء في هذا الذي يحذف الف في
 بالذات في المثنى دون الجمع **جمع الذي** بان على وجهين الاول **الاول**
 بمنزلة الضمير ككافي قوله وبلى الاول يكتبون على الاول **ثاني**
 بهم الرفع كالحديث **فائدة** قد يمد كقوله بول الله لشم الاول كانتهم سبوت
 الجاد العين بربها صفا لها وكذا استعمال الذين في جميع المقادير والمثل استعماله
 في غيرها قد يمد ايضا بتمام الذي كافي قوله على الاول **ثاني** رفله حاجتها
 حب الاول كن فلها **الثاني** الذين بالباء **مطلقا** اي لا يرفع
 والفتحة الجرة وبعضهم هم ههنا كعبد بالواو **ورفعها**
نطقا كافي قوله نحن الذين صبحنا الصباها بهم الجارة والملاحا
 ثم اعلم ان الاول اسم جمع لا يجمع فاعلان الجمع عليه طاء واما الذين فانه خاص

فائدة

بالعقلاء والذين عام في العاقلين غيرهما كالغالب والمالين في اخصا من جميع
 بالعقلاء ومنعوه بالالفاء وغيره **فائدة** قوله وبلى الصغير اجمع الى المثلين
 في البيت فله والمثلين المثلين يكتبون اي يكتبون الالف وهو للرفع وعلى الاول
 حال اي حال كونهم على الجوز الاول والرفع بالفتح الحرك في الرفع والملاحاة في
 العرب والحداد كتب جميع حديثه كقوله وهو الطائر المثلث والعقل فيهم فكون جميعه
 كقوله وهو الذي في كنهها فلي يكتبون اي يحول قوله بول الله لشم جميع اسم من التثنية
 ويرفعها ففعله الاول مع اسنله اعلاه والظن بالفتح الحرك والضم والاعمال الجلاء
بالاول والثاني باثبات الباء وكذا فيها فيما **التي قد جمعا** كقوله
 تعالى والذين باين الفاحشة من ذنوبكم والاولين يشن من المحييين فيجمع
 التي على اللين ايضا باثبات الباء وكذا فيها وعلى اللين كمدودا ومقصود
 على الاول بالضم والاوليات يكتبها على الكسر اي عبرا عن ارباب الاول يكتب هذه
 بجميع حقيقته وانما هو كقوله جميع **والاول** كالذين نورا وقعا
 والذين ان الاول وقع جميعا للذين فليلا كما وقع الاول بتمامه ومنه قوله فاما
 ابونا باين منه علينا الاول قد مهدد والمجرب وقد قلنا فاما قد ان المثلين

بشيء عليه في كونه في غيبته بعد قوله تعالى يخرجنا من الدنيا والدين انما
 محلت من الدنيا فانه لم يكن في علمه قط جلاله من امر معه والحقا طعن على النبي
 والعهود على غيرهم في بذرهم فيه بعد ذلك جعل لكم من انفسكم ازواجاً من الانثى
 ان الزواجا والافصال يذركم في اهلها ومن يذركم في غير بيتكم منكم
فائدة اعلان ما صنع لغير الامم فهو ما صنعكم يتقدم ويشتغل به
 فليلا في حال الاختلاط عن شجوه ما في التلويح وما في الارشاد في العمل
 في صفات العالم خروفاً لكل ما طالب لكم من النساء وتكون ايتها بلفظ واحد
 في الارزاد والتشبه بالحج والذكر والاشياء والارض من رما موضعين كما ترى
 اسفها بين من عنده وما عنده وشيئين عن من عند الله تعالى في اختلاف
 وما تفعل من خبر يرفا اليكم وتكون من موضعين كقوله الارض من تحتك لك
 ناصع وكقوله لما نافع كسب السبب فلا تكن لشيء بعد فضل الله وساعدا
وكالتي ايضا اليهم اتي عند على ذات اتي كعبهم المحفوظ واد
 التاثير مع بقا البناء على انهم حكوا انما بالفضل في فضلكم الله والكل
 ذات اكرمكم الله وموضع الاولى في ذات جلاله كقوله

فهم

بجميعها من بين من يذ ذوات تفتن بغير ما من ومثلها المجرى
 فيما تقدم من انما اشغل كعين الذي وفوه بلفظ واحد **ذا** اذا وقع بعد
ما استفهام بانثان او بعد من استفهام على الاصح هذا
اذالم نلغ ذا في الكلام كالمه بالانثى ان يجعل مع ما من اسماء بعد
 مستفهامه ويظهر اثر الاكرين في ابدل من اسم الاستفهام في الجواب فليس عند
 جعلك ذا امر صريحا ما ذا صنعت لغير ام شر بالرفع على البدلية لا نهى من ذا من
 صلت خبر وشدة من ذا كرهت ان يلام عمرو قال الشاعر الاستلان المرمي اذا
 بخارل انجب فقصي ام ضلال را بطل ونزل عن جعلها اسما واحدا
 ذا صنعت لغير ام شر من ذا كرهت ان يلام عمرا بالنصب على البدلية من ماذا
 ذا لا نهى من المعقولة مقديا كذا الفعل في الجواب كقوله ما ذا تفعل
 فلان الغرض امر وعرف الغرض على جعل ذا مفعولا والمباذون بالنصب على
 جعلها اسما كذا في قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا انزل فان لم يقدم على ما
 من الاستفهام تبيان المجهول تكون مفعولا واخاذه الكرهين مستكافين عند
 ما العباد عليك ما من تجرئت وهذا محالين طليين **وكالها** اتي كل التو

بعد الفصل اذا كان من افعال العلم او الفاعل على الحكاية فلا يجوز ضرب الزم
عند اعم وعنه كمن هذا **فان** لوصف اني لذكر استلوا فالا وصفت
لا فعل فتهام فعل منهم كافي اوبه من سلكا لم لا يجوز ان يجزى بهم فام فقال
كن خلفت وكثر اني من سلكا كعريف ويطايعون با ما فعل فلان لا كما يجوز ان
نفر فاق الضميرين حرفا او من وصلته لنداء ما قبل من فعلنا لذكر دالا على الكمال
مربى رجل الى رجل نفع ما لا قبل له فمعه هذا ربها الى رجل وفي ذا
الحق المذكور في صلة اني صفت الماندا اذا كان مبتدئا **ابا عري**
من الماصروا **يصفني** اني يبيع ولا يركب غير اني من الماصروا يبيع ابا فجزا
حتى صفة الصلة ان **بسط وصل** اني يسطر ياد **وان**
لم يسطر الفصل **فالحرف** نوز اني قبل لا يفسر على كذا
انا بالذي قال لا لثمة اني بالذي هو قائل لا لثمة **وايو ان** تجزى
المذكور اني يطلع ويحذف **ان صلح الباقي** بصفة **لوصل** مكيل
بان كان ذلك لا لثمة بعد صفة فعلها لانه لا لثمة لانه لا يفسر افعاله
كمن اني لم اعد ما قبل عليه ولا فرق بين ذلك وبين صلة اني وغيرها فلا يجوز

مؤني

جائز الذي يعقب ارباع قائم اني عندك اني في المار علان المار يعقب اني
ابو قائم اني عندك كره في المار ولان يجزى بهم يعقب ارباع قائم اني عندك اني
في المار كذا لثمة اما اذا كان اللفظ خروجا الى الفصل بان كان مفردا ارجا لثمة المار
نحو اني شدة وهو في السناد العباد للعلم بالحرف **والحرف** عندهم
اي عند الفاعل او العرف **كثير** مجزى في عائد **يصل** ان انصب
بفعل نام او وصف تام هو في صلة اني فالفعل كمن **نرجو**
يهم اي تجزى وهذا الذي بعث الله رسلا اي بقية ومما عكس كذا
اي عمله والوصف كثره كما الله في ليل فصل فاحسن به فالدعوة نفع ولا
ضرب اني الذي هو ليك فصل وفعل الناطم في عائد فصل في معناه فصل في
كان الفصل الضمير كمن يعقب بفتح بان كان للضمير ان يكون بعد لانه الحرف
حتى وان لم يكن لثمة لثمة حان نحو فمما رزقناهم ينفقون بنا على فمما رزقناهم ينفقون
لانه امرج اي رزقناهم بالهم ونحن الرزق ان المار بالفضل هنا لثمة العيب
الا فصل وعكبه يخرج النعم الاول ويكمل الثاني فلما فرغ الناطم من بيان كذا
المانا لثمة شرح في بيان كذا المان المجرى وهو على نعت مجزى بالافعال كذا

بالحرف وبتة بالاول فقال كذلك اي شئت فقل العائد المنصرف فعمله
 كثره حاتف ما بوصف عامل خفضا كانت قاض بعد
 فعل امر من مضى كقولهم فاضوا انك قاض وقاضيه كذا يعني
 العائد الذي هو وكرهه ولا يحصر بما الموصول من الحروف
 اتحاد سلفي الحرفين لفظا ومعنى كمر بالذي مركب فهو اي مركب به
 ومنه ويشتبه بما اشتبهه اي منه وفعله لا مركب الى الامور التي كانت
 به صحت صفة هذا الفاعل اي مركب اليه حاشا المصير الى مركب
 اول مع صلته بمصداق ذلك شدة ان وان وما ركني وكن والذى نحوهم
 انا استلناه وان نصير لخيركم بما ناولكم الحسا لئلا يكون على المؤمنين مرجع
 احدهم لو غير مصمم كالذي خاض **فصل في المعرف بالاداء العرف**
 ال بجهتها اي لا لف واللام حرف تعريف والماد ان ال لما دخلت
 على المنكرة جعلتها معرفة كرجل الرجل كاهر منكب الخيل واللام فقط
 كما من ذهب بعض النحاة فمطرفة فل فيه النقط وقد نزل
 لفظه ال كما نزل غيرها من الحروف فصعب مرنا بغيرها كالعلم والمصير بانها

على تذكيره كالعجز ونزاد **الان** وجعلناهم فالان من في العائد المحذوف وهو لا
 ان القارئ ان وضعها للعلمية كاللالت والعري على كين والتمثيل السبع
 على كين الاول علم الشاعر بحسب الشا في علم بين والاشارة بعض الان
 الذين الحاضر على حال من ذهب الى ان معرف بما عرفك به اسماء الاشياء لفظية
 كسماها الى ان ذهبت كمنع او ان التعريف وما على حال من ذهب الى ان ال
 فيه لذهب الحسب فلا يكون ناهيا **فان** اعلم ان الناه فاعلم ان
 فاعلم ان على جمل الزمان الحاضر وسبب بناءه في صفة التعريف فانه يفتي
 هذا الوقت عند الحاجة وقبل سبب بناءه في التعريف في ملازمة لفظه لانه لا يفتي
 والجمع ولا يصغر فكلما كان وقت زمان ونحوها وذهب عنهم الى ان اسم اشار
 حافظة مضمرة للبيان كما ان هناك اسم اشار حافظة للكان **والذين** **اللام**
 وفيه الموصولات مما يفي ذلك بناء على ان الموصول به حرف بصله وذهب عن ان
 لم يفتي الموصول بالان كان في غير الذي ولا فيها غير من وما اذا بافتها
 لا تكون ال ناهية وجعلناهم على شين جعلهم غير وقد اشار الى الاول بقوله
 لا يضطر ان في التوكيد الا في غير قوله والذين جئناكم

ومما خلا من هذه المصنفات من ينشأ الاكبر المبدأ من ان لا علم على كس
 من الكمال مدرك من المبدأ انه لم يعلم قال عنه غيره لانه لم يمدرك كذا من
 الاصل له من زيادة ما في المبدأ كما في قوله ما كنت لما ان عرفت جبرها صديق
 وطلب الغنى يا فقير من عزم الماد طبت نفسا لان المبدأ يحب اليك خيرا ولكن
 واما الى الثاني فبطله وبعض الاعلام اعلى الاعلام المتغير عليه
 دخلا الى الخ ما في كان ذلك البعض عنه فضلا من ذلك المتغير
 المحل بال اتا من صحت كالفصل في صفة مثل الحارث واسم من شل
 النعمان وهو الاصل اسم من كماله ادم وبهم من قول الناطق وبعض الاعلام
 جميع الاعلام المتغير لا يثبت له ذلك الحكم كما لا بد من العلم على وجهه في العلم
 وان الباب سماعي ولا بد من العلم ايضا على غير المتغير كساد وادد والمتغير على الاصل
 ان كنهه ويشكرنا ما في له ما كنهه الى باب المبدأ كما في صفة سمعها هدم كس
 الهمد من قول الناطق الى ما في كان الخ بهم ان جازي دخل الى علم هذه الاعلام
 مسبب عن كس الاصل او من قبل المبدأ الى الاصل في هذا فذكر الى ذلك
 حينئذ وكما في سببان ان لا فائدة من زيادة علم كس وقد يصير على

على بعض سببانه بالغلبة عليه مضاف كابن عباس ابن عروبة الزبير
 ابن سفيان فانه غلب على المبدأ لا يخرج على علمهم ودين من علمهم من غيرهم او
 مضاف الى المبدأ كالعقبة والمدينة والكتاب والصنع والقيم لعقبة الملة
 ومدينة المدينة وكتاب سبب من غير من قبل المبدأ وكذا في الذي لا بد
 ان نشاد مدخلها او نصف او جوب ان اصلها المتغير فلم يكن
 بزيادة الحزن الاصل الا انهم ابد كاهن في فعل البيع ففعل باصطناع بالاطل في هذه
 عقبة الملة ومدينة طيبة وفي غيرها ان في غير المبدأ والاصناف في كنه
 ان كاسم عنهم هذا جبري طالعا وهذا كاسم اثنين سبب كافي فاشد
 المضاف في اعلام الغلبة كابن عباس لا ينبع عن الاشارة بنبلاء ولا غير اذ
 لا بد من في استعماله ما بدخل الى ذلك كما بد من في العلم بالغلبة الاشارة في
 طلبا للتخصيص كاسم كليات بد من في العلم الاصل من غير علمه ولا من كنهه
 النفاذ من زهدكم با بعض ارضي الغرضين بمان قوله الله يا ايها الناس اتقوا
 لنا بلاء من يمكن اكل من البشر باب الاشارة الى المبدأ كما عرفت
 هذا الاسم الخارج عن العلم الى العقبة غير المبدأ جبر عند كس وصفا لهما المبدأ

للكوفين وان ليشق المذهب بمعنى طابع من المصداق ليدل على صفة
 فهو ذو ضمير مسكن اي سطر فيه يرجع الى المبدأ والمراد بالمشرك هنا
 هل اسم الفاعل المتعرب والصفة المبتدأ واسم المفعول مجازا اسما لا لانه لا يربط
 المكان اذ هو كيت مشقة بالمعنى المذكور بل هو من الجمل فاشت
 اعلم انه لا فرق في المشتق بين ان يكون حقيقيا او مجازيا فخر فيك اسما وشجاع
 وعزيمتي اي منسبا اليه ويم وكبره ووال اي صاحب مثل فعلى هذه الاخبار
 ضمير المبتدأ وبقيت في الضمير المتعرب بالوصف ان يكون مسند او منفصلا واذ
 ان يكون باردا منفصلا نحو زيدان ثمان والركبتان ثمان فالالف واللام
 كناية عن كمالها في صفة زيدان وعزيمتي بكاء فاعلمت وكبره وعلقتا العرب
 ابرزنه الضمير راجع الى الضمير المذكور اي اظهر الضمير مطلقا اي ان
 كان الفاعل ما كان من اللبس حيث تلا الخبر ما اي مبتدأ ليس
 اي معنى الخبر له اي لذلك المبتدأ محصلا مثله عند حرف اللبس ان
 فعل عند مراده الاخبار بضاوية زيد وعزيمتي خبر زيد خبر بضاوية
 خبر عن خبر ومعناه هل الضاوية زيد وبابن الضمير علم ذلك والاسند الضمير

الركب الوكيل المعنى وشال ما آمن فيه اللبس زيد ههنا بضاوية ههنا زيد
 ضاوية هي ضاوية زيدان كناية الجواب الخبر على كبره وقال الكوفين لا يجزئ
 حينئذ خاتمة من الصلة الى خبر الخبر فيها ما للكب معناه ان يرفع فاعل
 عزيمتي فاعلم انه لا فرق بين هل الضمير الذي كان مسند او فاعل ولا ضمير حينئذ
 لا شاع ان يرفع ضمير ظاهره ضمير وفاعله ان لا يجزئ الا بانه في زيد
 ضاوية ولا ههنا زيد ضاوية ولا بغيره ضاوية زيد الاخبار بضاوية خبر
 الخبر على كبره بل ينعين الاسند وهذا الخبر لما يلزم على الاوان من اتمام
 ضاوية زيد واجزا بظرف خبر زيد عندك او محرف جر
 ويجوز كخر زيد في الدار والمعنى ان الظرف والجار والمجرور ينعان خبر المبتدأ
 ناو بن اي علقته في البيت متعلفا اذ هو الخبر حقيقة حدث وجزا ليشق الضمير
 الذي كان في الظرف والجار والمجرور وذلك المعنى الذي اما من قبل الخبر
 وهو ما في معنى كائن كخر ثابت وسنغير او الجملة وهو ما في معنى
 استشعر وثبت والخبر ضاوية اسما الاول وهو كبره المعنى الذي اسما فاعل
 لا يربط بين كبره واحدها ان لفيد اسم الفاعل لا يجمع الى فاعله اسم فاعله

واجب بما يحتاج اليه العمل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل بجميع المفعول باسم على
 اذ لا بد من الحكم بالرفع على قول الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع الحكم به لا يظهر
 في اسم الفاعل وفي الخبر الشرط الذي قد تعلق به الفعل يمكن تعلقه باسم الفاعل ايضا
 اما بعد اذ الجائز انما يما يمتنع الفعل باسم الفاعل غير ما عندك فربما وجب فا
 في الباب زيدا لعدم ايلاحها الفعل الظاهر بالمعنى فمن اجل تقدير اسم الفاعل في
 بعض المراتح وعدم تعيين تقدير الفعل في بعضها وجب رد الفعل الى المفعول فيه
 يجوز ان لا يكون على سن واحد **ولا يكون اسم زمان خبرا عن**
جثة فلا يقال زيد اليكم لعدم الفائدة **وان يُقدّر ذلك الى اثنان**
 جماعة على سطر تقدير مضاف هو معنى **فاخبرنا باسمي الزمان والمكان** عن
فائدة اعلم ان الفائدة تحصل في هذه الحالة باحد من ثلاثة الاول
 ان يخص الزمان بصفا ايضا مع جرة بفي كمن في يوم طيبا وشهرا
 الثاني ان يكون الذات مشبهة للجنس في تحريكها وتساوقها نحو اطلب شجرة
 الثالث تقدير مضاف هو معنى خبر اليكم غير انما نحن وعدا المراد هو الزمان
 المثال اي اليكم غير غير عدل امر فلا شاي فيه لان الاختيار فيكون بمعنى وهذا الكلام

قد امر به الخبر عن الخبرين والى الاختيار في هذه الاشارة باسم الزمان انما هي كمن
 لا يختص عند جهر الخبرين وفي هب من منهم الناطق المردم تقدير مضاف فيما نظر الى ان
 هذه الاشارة ليست المعنى لكونها وضا بكتة وفي هذا التقدير المضاف **ولا يخفى**
الا بئد بالثبوت لان معنى التكرار خبرين والاختيار من خبرين لا يبعد
ما لم يفسد انما لم يفسد ما يحصل به من جهة فائدة كالكثرة انما المعنى بعد
 هو الفاعل في عدم انا فائدة بالتكرار فان انا كذا كذا والابتداء بما لم يفسد
 المضاف الى الخبر انما ابتداء بالتكرار الاصل الفائدة وتجزئة المشافون الاول بالتكرار
 فائدة من جهة ان يكون الخبر مختصا بزمانا او مجردا او مجردا عن الزمان والمكان
 هذا ان يكون الخبر في الخبرين والاختيار في الطرفين والمبتدأ في الجملة
 صالحا للاختبار عنه **كعند زيد منفر** والمفر اسم لزيد من معنى ان يكون
 غرض وفي المارة رجل وفصله غلاما انسانا وليس المسمى شطرا في التكرار والاعمال
 هو لما في النسخ من فهم الرصف فان فائدة الاختيار غير جارية ولا فائدة
 ترتيب السمع الا بئد بالتكرار لعدم الفائدة ومنها ان يكون التكرار عامدا انما يفسد
 كمالا في السطر والاسم فاعلم انهم اكرموا في الفعل فعل وكمن من فعله وضا عندك

ان يكون لها هذا لانه في بيان شغلهم ارفع من الدعاء وهل في
 فيكم فما اخل لنا وما احذر من الله ونها ان يخص لكه ويصنف
 ملاحظه على السكندر من خبره شركه وجعل من الكرام عندنا
 او عندنا غير طائفة فلما هم انفسهم اى وطائفة من غيركم بدليل ما قبله
 لو لم يكن من ان بدوهم اى منه ومنه فوام شاره في اناب اى شغلهم او صغرهم
 من قبله ان لا يرفع من رجل صغرنا ومنه ما احسن نزل ان كناه شغلهم
 حسن نزل ان كان الرصف غير مخصص لمجرد الابداء بالنكده عن رجل من الناس
 جاشم لعدم الفائد فاستد علمان منهم ولنا ان مخصص لكه بحيث
 يخصص من غير رجل ناطق في الدار وما شاع انسان في الدار الرصف المبني في الدار
 رصف في الدار مع ان المخصص منها ويمكن الدار بان في الدار نكده او مبال ثم
 المخصص بعد الثاني وركب في بعض المرات في ذلك المشكله ما مضى ان العبد في
 المخصص لكه فوجبه كغير المخصص وجعلنا باطراف الحكم لذلك النكده وان لم يظهرها
 في بعض المرات مع وعلمنا ان دفع اليرداد لان الحكم بعدم صحة انسان وجهه خبر في ناطق
 لا اكره من غير فيها بل لقاعد حكم بها لنكده يظهرها في موضع اخر طرعا للباب من

المراضع التي يجب فيها الابداء بالنكده هي ان تكون ماضيه اما ماضيا عن تمام الركبان على
 فليكن ذهب المصدم وحرب اعطاء الرصف على غير الاستغناء او كسبا على ركبه
 ماضيه من غير ركبه وكيفية في الخبر وكيفية في الخبر وكيفية في الخبر
 فيها كسب الحبل بالمصدم ان الرصف انما يكون من ركبان الله وعمل برين
 وشملت لا يخلو طرعه لا يجره اذ لا بد ان الشئ في الشاكن لا يجره معني الاضطرار
 او لا يجره لغيره في غير الركبان فلا يفتها الاضطرار في ركبانها وهذا الكلف شرط
 ان يكون احد المضايفين مما يجوز الابداء به غير طرعه وفول معني او شاع في ركبانها
 وفول معني ومنه خبر من صنف كسبها اى انما كان الكلف بهذا الشرط
 الابداء بالنكده لان مضايف شركه فهو مضايف المضايفين كالبشر المراضع في
 احد المضايفين في الارض ومنها ان يلزم بها المضايفين او المضايفين من كسبها عن رجل خبر
 من المراه ومنه خبر من جازاه وهذا ان يكون كسب النسل وهذا شامل لما يلزمها
 الدعاء للنفس وعلمه غير سلام على ان يأسف وركب المضايفين ولما يلزم بها المضايفين
 يجب لركبه ومنه قوله يجب لذلك فضيلة واما معنى فيكم على تلك الفضيلة يجب
 وتعرف ان الركبان عند خبره فيكون قد سرقانها كونه في معنى النسل وعلمنا في

على الشك وكذا يجب ان لا يكون جلا طلبه او غير ما بالباء الزائدة نحو ما
 اقام على هذا الالهال او كان المبتدأ من اريد نحو ما بالياء من اريد
 على كل من اخرجها مبتدئين ولما وقع الناطق من ذكر الموضع التي يتبع فيها
 تقديم الخبر في بيان الموضع التي يجب فيها تقديمه وشارفها ونحو
عندك درهم ولي وطير وضدك غلامه جلا ملزم
 فيه تقديم الخبر فقال لا يهاجم كونه نعتا في مقام الالهال والى ذلك
 درهم عندي وطير وجلا ضدك غلامه ملزم ان يكون التابع خبر المبتدأ
 وان يكون نعتا لانه ذكره بخصه ولما حاط به في الخصوص لم يندل اجزاء فيها
 فانه بعد مملها اكد من مملها الى الخبر بخلاف ما اذا كانت النكرة مخصصة
 فيجوز تقديم الخبر نحو راجل سمى عنك وكذا يلزم تقديم الخبر اذا عاود
عليه ضمير مما ادى من المبتدأ الذي به ادى بالخبر عنه
 ان كان ذلك المبتدأ مبتدأ مخبر والمعنون ان يجب تقديم الخبر اذا عاود
 عليه ضمير من المبتدأ نحو على النمر مثلها زيدا وفرد الهابك جلا لا
 ما باليت فدر على ولكن ملزم من جملتها فلا يجوز مثلها زيدا على النمر ولا

جملتها ملزم من كونه الفيد في هذه الحالة على ما ذكرنا في قوله وكذا يلزم
 تقديم الخبر اذا **يستوجب التصدير** بان يكون اسم استفهام
 مضانا اليه كاي من علمه **بغير** وجهه اى يكرم سفرك اى
 ابتداء سفرك لانه المظروف في التصدير ولا سيما انه لا ينفرد في التصدير ولا
 اكتمها فيكون صحيحا بالفتب ويقل فيها الرفع وخبر المبتدأ المحصور
 فيه بالانما قدم ابدل على المبتدأ كما لنا الا ابتاع احمد
 وانما عندك زيد لما سلف في استماع تقديم الخبر من انعكاس معنى المقتضى
 كذلك يتبع نأخر المبتدأ المحصور كما في المثالين فانه لا ينفرد المقتضى الى
 الانعكاس **فان** من ماضى رجع تقديم الخبر بالكر من المبتدأ بقاء
 الخبر على ما عندك زيد ان كان نأخر من خبرهم المقتضى نحو فاذكر لى
 انهم من العجب وكان الغراس اشارة مكان فخر ثم اوهنا زيد وكذلك يجب
 الخبر اذا رعدان وصلها من مع المبتدأ نحو عندك نالت فاضل ذكر قدم المبتدأ
 لا لفتب ان المقتضى بالمكر خطأ وبان المركز الذي هو لانه فويل خطا لفظا
 وهذا اى يكون على وجوب التقديم بحرف الا لئلا يتركى بغير بعدا ساكنا

عنهم اصطفاً واما انهم يجمعون بين الذين قد وجدوا فيهم بعض ما في المتابع
من تركه لظلم أو غيره لعدم دخول ان المكروه في فعله هذا لان انما لا يتصل بينهما
وهذا لما وجدنا ان المكروه مع تركه باجملة وكذا ان بعض فعل وحذف
ما يعلم من الجزئين اي المبتدأ والخبر بالضم **جاء** والماز بالجر لعدم
الاشارة فصيلاً بمرتب تحت المبتدأ وفتح الخبر كما نقول زيد من غير ذكر
الخبر بعد ما يقال لك **من عندك** والفتحة زائدة لان شئ من
لانما قال لسانك لم يعلم لان لسانك لا يحل ان لا يحل ان لا يحل ان لا يحل
فقط وان كان انما لم يذكره بمرتب تحت المبتدأ انما بعد في هذا الموضع
الجلوب ولا يجوز ان يكون المبتدأ ضمير وجوب لا على ضعف وفي جواب
كيف زيد فل قد نفى بغير ذكر المبتدأ والندف كاف في القاء من كسر اللام
بما تركه وندف من الشئ بغيره اي بغيره ما ملأه في زيد المبتدأ استعنى
عنه لفظاً اذ قد عرف بغيره المثال والفتحة زائدة وندف لان شئ من
فانما اعلان في كتب ثلاث عتار احداها انما لم يثبت فيهم من العمل
فماها في اعمال علان الطريقة بخلافه كما في زيد في هذا الموضع وهذه عتار

فرضها صده نصيب دائماً الشاهد انما اسم ينفهم به عن العمل فماها على انما هو
طارة البراءة والاحق في قوله فماها صدها كسر مع المبتدأ ونصب مع خبره انما هو
عن وصف ما يذكر بعدها فماها ما نصبت تركه وندف عتار انما لسانك ثم في انما
فدندب عن الاستعناء وتختلف لكن انما كاف في تركه بضمهم انما في كسرهم بضمهم اي
انما لسانك بضمهم لان لسانك لم يعمل فيها ما قبلها ان قد عتار انما اذا عتار
كذلك في لسانك اي بضمهم لسانك اي بضمهم لسانك اي بضمهم لسانك اي بضمهم لسانك
كذلك لان لسانك بضمهم لسانك اي بضمهم لسانك اي بضمهم لسانك اي بضمهم لسانك
كل واحد من المبتدأ والخبر على سبيل الجزاء شيع في بيان تحت كل واحد منهما على طريق العريب
الاشارة الى ذلك **وبعد لولا** الاستعانة لا يثبت في انما لا يقع بعدها
المبتدأ غالباً اي في غالب الاحوال وهذا اليك اشارة الى كسر الاستعانة لان
العريب بنافى القلة واما صلان العريب فنصب على الخلق والفتحة منبهة على ان
معين من احوال كولا وهو كسر الاستعانة متعلقاً بها على جرد المبتدأ العريب المطلق فيمن
على القلة يثبت على العريب **حذف الخبر** اي واجب في كولا وندف
الاساس بضمهم بغير لسانك اي كولا وندف اسد اساس كسر تحت مجرجه

للعلم به وسدجبل جاسده اما اذا كان الاستماع مطلقا على الجرد المجرد وهو غير
القابل علميا فان لم يدل على المفيد دليل وجب ذكره كمن لا يدين مسلمنا اما سلم
منه قوله لا رواهات حديث محمد كعبه لبنت الكعبة على من عبد الجاهل وان دل
عليه دليل خارج عنه من شأنه غير الاضمار بدموه واسلم لا دليل قبله اعادة
لأن شأن الناصر الجاهل وجعل من قول العربي هذيل اوجب من ذلك كعب
ذكرنا الغرض عكس لاشالا لأن الغرض شأنه اسالك الكعب وهذا من ذهب النافهم
والرأى في ابن القري في الشويعي وذهب الجهم الى ان حذفا لم يتركب الا اذا
في تركيب بناء على انه لا يكون الا كذا مطلقا واما الراء لكون المفيد جعل شيئا
فمثل لو لا مسلمنا زكيا اياها ما سلم اي موجه واما الحديث فترى بالعبارة
فلا المعتبر في اللحن ومعنى قوله الكعب بنفع البهين الملهمة وسكون الضا
التيه الكعب الفاطم والغد بك البهين المجهول وسكون الهم فربا كعب في غلامه
بمثل كعب بن افض حده اذا العزم بنفعي عدم السبلان لأن جلب لو لا منف
والصدا بنفعي وجوه لأن الاذابة الاشالة وهي الجاد السبلان والبهين البهين
لا محضا والصم الجهم اكرامها او ثمر بل قلت الزاد لو لا اسالك الغد البهين

1. 2. 3.

فلنفسه بيان خاص وفي نفسهمين ذا الحكم من محمد بن الحنفية رحمه الله
استقر رأيك في خبرك لا فتنك يا ابن الله الا فتن اى كبرك فمضى
ابن الله يسيى خفي بن الحنفية رحمه الله يعلم به رتبته بالعلم مستند فان كان المبدئ من
فان ابن خازن اشتهر عنه كنه محمد بن الله اعلن رتبته بالعلم مستند فان كان المبدئ من
اعلم ان المراد بالفتح ابن بن موحدا من اسم الله ذلك اللفظ وان ابن بن موحدا
محمد بن الله رحمه الله فذكره في باب ابن بن موحدا كنه محمد بن الله رحمه الله
لكبرك اى احب اليك والمزاد في قوله في العلم بمحمد بن الله رحمه الله وفتح في خبره
الفتح وانهم وبعد واو عيبت فمفهوم مع اى كذا يجب
خفي الخبر اذا وقع كنه محمد بن الله رحمه الله في العلم مستند فان كان
كل صانع وما صنع اى كل صانع مع صناعته وكل رجل حصل
اى حقه في العلم مستند فان كان الا انه لا يذكر العلم به رتبته بالعلم مستند فان كان
مكن ان يعنى الصانع صانعا اى من يبدع ويختر محمد بن الله رحمه الله
منه الى الموت الذي يجب الفنى وكل امرئ ان كان له نصيب فاعلم
كذلك كونه من الاخر ان كان كل رجل مستند من غيره رحمه الله

فمنزل الميراث الذي يشعب الفنى وكل امرئ الى امرئ كلفنا فائدة
كذلك الكون والافضل الى ان يحول كل رجل وضعت سنن عن الفيد خبر

لأن معناه مع صيغته فكما أنك لو جئت مع كرمي الرابح لم يخرج الرابح بلها
 وعلى ما يلها فحصر الفائدة كذلك لا يحتاج اليه مع الرابح وصيغتها فان
 قلت لا يصح عرو الضمير في صيغته الكل فضا اذ فضا ح كل رجل وصيغته كل
 مفتران وهو يفسد ولا الرجل اذ العنصر عليه كل رجل وصيغته جمل مفتران فهو
 أيضا فاسد قلت لما قلت كل ياتيه عن أسماء كثيرة كان ضميرها كرجل مفتران
 أيضا كذلك ومقابلها الجمع بالجمع فلفظ الضمير احاداً فكانه قبل مفتران وصيغته مفتران
 وعرو صيغته مفتران وهكذا واضرب بأن فضا المفتران مفتران فهو مفتران
 جزمين فخرج المتعاطفين فضا بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده وهذا
 قال النحوي أن الخوف غالب لا واجب واجتنب من هذا الاثر ان بان الخبرين
 حيث مر خبر المعطوف عليه بجمله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبرين فخرج
 خبر المعطوف عليه فخرج من هذه الجملة وان لم يسد مسده فخرج خبره اذ
 لا يزيل خبره بل يفسد اللفظ مسد الخبرين من كل وجه **وقيل حال**
لا يكون خبراً لانفسه يجب حذف الخبر اذا وقع خبر حال لا يصلح ان يكون
 خبرا لانه كانت الحال مفروءة او جملته او ظرف مثال الثالث ضرب من اللفظ

على جملة الا من غير كنه عن المبتدأ الذي خبره فاضمه وذلك فاضمه
 كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفعول في حال كونه لا يصلح ان يكون خبراً فذلك
 المبتدأ اذا سمع فليس مضافاً الى المبتدأ المذكور بل الى قوله فاذا قول كثر العبد
 مسبباً والثاني مثل اثم تدبني الحق موطاً بالحكم اذا جعلت
 جارياً على الحق لا على المبتدأ والثالث كثر الخلق لا يكون الا بقرينة ما قبله واللفظ في المثال
 اذا كان اذا كان مسبباً وموطاً وما قبله فاضمه فاضمه على الحال التي
 في كان وجعلت جملة كان انما هي الخبر بالعلم بما رسد الحال سد لها وقد عرفت الحال
 لا يصلح خبراً لانه المبتدأ اذا انكسر مثلاً لا يصلح ان يخبره بالاشياء **فان قلت**
 اعلم انك ان قلت جعل هذا المبتدأ لا معنى على ان كان فاضمه فاضمه فاضمه
 والمبتدأ خبرها لان حقت المضافة اكثر قلت انه منع من ذلك امران احدهما ان
 العرب لم تعلمت في هذه المواضع الا أسماء متكررة مشقة من المصادر تحكما باعتبار القول
 ان كانا متجانسين لكان الخبر لانه ان كان معنى مغايراً وتكررت ومشتقة من مصدر
 الشان وفيه الجملة الا انه مفترق بالواو ومفعوله كقوله اذ لم يأت يكون العبد من
 وهو ياجد وفعل الشاعر خبر الخبرين من المولى حليف خبراً وثالثه حذف خبره

غشيان فان ذلك فاعا الذي الى انحراف كان لكن في غاملة في الحال وكما المانع ان العمل
 فيها المصدا قلت لو كان المصدا هو العامل فيها لكانت من صفة فلا تفسد خبره
 فحينئذ الامر ح الى طبع خبره يصح عمل المصدا في الحال فيكون المصدا ضربا ليدبشا
 موزون كما هو في كوف وفيه هب لا تخش الى ان الخبر المحدث مذكور في مقتضى الخبر في
 لا يفتقر بترتيب البعد فيه بترتيبها وقد منع الظاهر في هذه الحال فلا مضار في
 الجواز بترتيب ومنه قوله في معنى الخبر في كوف اذا كان اذا
 صح الحال لان يكون خبرا لعدم مباينته للشيء فانه ينعين خبره خبرا لا يجوز في خبره
 شذوذا في شذوذهم حكمت مطلقا كما حكمت لك مبينا كاشن زكيا دائما وموجب
 فاذا زكيا بالسا فالحكايا لا تخش في ثبت دائما بالسا ولا يجوز ان يكون الخبر المحدث
 اذا كان اذا كان لما عرفت من ان لا يجوز الاخبار بالزمان من الخبر **فائدة**
 اعلم ان الساطم لم يغير هذا الموضع حتى غلبت المسئلة وهي كما سمع بها في الكتب
 الجزئية كقوله الاول لما انجزته بعتك مطلقا للرفع في كونه مذكور انهم اكرمهم
 الثاني لما انجزته بخصم نعم وبشر المخر غير نعم الرجل زيد وبشر الرجل زيد اذا قد
 انحصر خبر فان كان مفدا ما غير زيد نعم الرجل زيد لا غير وقد ذكر الساطم

هذه بن في موضعها الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم وفي سنى لافضل القدير في
 ذهبي كقولهم كاشان الرابع ما انجزته بخصم مرفوع جيب بدلا من اللفظ بغيره
 وطائفة اخرى كرمي كرم وطائفة رفته قوله وقالت خنان ما في بك ههنا اذن
 ام انت بالحوايف اي كرمي خنان ام كرمه وفعله شك الى جعل على السرى
 صير جعل مفعلا ناجيلا انما كرمنا صير جعل وانما الزم في المقتضى المقتضى في
 والذم والزم في فعل الفعل والبناء في القسب والرفع للبناء على شذوذا الاضلال بالمعنى في
 للاشارة الى انشاء المذموم والالزام كما فعلوا في قوله **واخرجوا** اي الخوا **باب**
او باكثر من الاثنين **عن واحد** اي عن مذكور واحد لان الخبر مذكور
 ان يحكم على الشيء الواحد بكونه فكثر **كم سره شعرا** غير هذا في مقتضى
 ذوالعشر المجيد فقال المسألة ومنه قوله من بك ذابت فهذا في مقتضى
 مصنفين في قوله بنام باحتك مقلبه ويحق باخرى لا عاذا في سلطان
 نائم **فائدة** اعلم ان ذلك المقتضى اما ان يكون في اللفظ والمعنى كالمثال
 المذكور في قول الساطم وغيره مما ذكرناه ويجوز في هذا القسب العطف وذكره لربما
 ان يكون في اللفظ دون المعنى والمضابط في ان لا يصح الاختصاص ببعضه عن المبدأ كمن

هذا حلا على ما مضى من هذا كسر ليرى ضبط ولا يخرج العطف في هذا الفرس قبل
 لا يجر على ما مضى النظم على هذا من الزعمين في شرح الكافية ولما ولد في شرح
 ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يفتح الجرح في ما هله الماحضة في شرح
 ومما في رقبته فمعه الجرح في هذا المثال انما هي لغة المبدأ وان لم يفتح كل من
 السنين بالانصاف السلة بل انفس كل واحد منهم ويرجع ولما بدلت بدلتها
 برضى وانما لا عدل لها فانظروا ما حكا كثر في اعلم انما الجرح الذي
 لعب وكفى وزنه ونفاخر بكم وكثرت في الاموال والارواح والشر في التبع
 بان النزع الثالث ليس من باب لغة الجرح لان ما لم يجر على ما مضى
 الجرح الواحد بدل من العطف وان يجر على ما مضى وان يجر على ما مضى
 فوه مبتدئين لكل منهما خبر وان يجر انما الجرح الذي لعب وكفى الثاني تابع لا خبر
 فيله في هذا الاشارة فظهر انما في النزع الثاني فليس شيء اذا لم يصادم كلام قائله
 هو كنهه لانه انما جعله منعده او لفظة دون المعنى وذكره ضابطا بان لا
 الاخبار كمنع من المبدأ كما عطف فلا تكتب خبر الاشارة عليه وما في قوله
 بدل انما في كونه يجب لفظة مبتدأ واحد او منعده انما هي لفظة لا انصاف

وهو واضح لا يخفى فيه واما الاشارة المعترض في النزع الثالث ان الشا في كونه تابعاً
 لا خبر فانما في الاشارة انما في كونه تابعاً وكذا خبر اذا مر ما في من حيث نزل الخبر
 كنهه وكفى من خبر من حيث عطف على خبر اذا العطف على الخبر كما ان العطف على
 الصلة صلة والمعنى على المبدأ مبتدأ ومما في ذلك وهو انما ظاهر **فان**
 اعلم ان خبر الجرح ان لا يدخل عليه فاء لان مبتدأ من المبدأ مبتدأ الفعل من المفاعل
 مبتدأ الصلة من الموصوف الا ان بعض المبتدات شبه اوليات الشر فيكون خبر بالقاء
 انما وجراد في ذلك بعد انما كثر وانما خبر خبرهم وانما اوله انما انما اوله
 لديهم فظهر وانما جاز ان في ذلك انما كثر في الفعل لا كثر في شرطه معدا كثر في
 انما موصوف بها او مضى الى احدها وانما موصوف بالموصوف المذكور بشرط فصل الموصوف
 استيفال معن الصلة او الصفة نحو الذي يا بني ارفى الذي ولد لهم من جرح
 ان في المعجزة يجر كل الذي فعل فلان او عطفك وكما جعل من انما في صيغة
 وانما الذي نعا وفسلفاء فلو عدم العمم لم يدخل القاء لفعلات شبه الشر في ذلك
 لفعلات الاستيفال او جرح مع الصلة او الصفة كثر في شرطه واذ دخل شيء من ما مضى
 الاشارة على المبدأ المعترض خبر بالقاء انما انما انما انما انما انما انما انما

ومعناها انصافه في المساء وصار معناها الفعل من جهة التبع
 وليس معناها التبع وهي عند الاطلاق في الحال وعند التبع في زمن
 مجته و زال ما خرج من الابرزل فخرج آله فانه نام منعك بمن مازى لا
 بن وول فانه نام بانه بمن انطلق ذهب ومعدن الاول الزيل والثاني الزيل
 والامتناع للناضه و وزن الناضه فعل بكسر العين ووزن فعل فعلها و
 برحاد في وانفك ومعنى الاكبره صلاه من المجرى عنه على الناضه
 الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما خرج عمر من كبري العين وكل هذه الالفاظ
 ما عدا الاكبره الاخير فعل بلا شرط وهنك الاكبره الاخير فعل
 بشرط ان تكون لشبه نفي وهو النفي والبقاء اول نفي متبعة
 سواء كان النفي لفظا كمن ما زال زيدا فاما في الابرزل فيختلفون في نزع عليه
 فالكيفين او لفظه لغير الله لفظه لانه ذكره من صف وفعله فقلت حين الله اخرج
 من شطرنج اكرمى الكتاب والوصال ولا يجوز انافه فيها انافه الضم
 كافا للكتب ومن قوله وارجع بنا ادم الله فري سجده من مطلقا بجهد
 لا ارجع ومثال النور قوله ضاح شمر لا زل اذكر لك نفي نفسيانه ضلالا
 من

ومثال الدعاء قوله الا باسلى باجرى على البلى ولا زال منها لا يجزى لك الشطر
 فاستد وانما اشترط في حال هذه الالفاظ الاكبره ان تكون لشبه نفي لان
 من المعجزه الاثبات والاكبره منفعه للنفي ونفي النفي اثبات ومثل كان
 فالعمل المذكور ومنه نفي الاسم ونصب الخبر دام حاله ناصبا مسبوقا
 بما المسكون بالظرفه كاعط ما دمت مصيادها وانما
 فهدا دام بكتمها ناضه وبما بكتمها مصياد الظرفه لان دام ان كانت ناضه
 دامت العمل والاخرى فلا فعل عليها ناضه وما زلت كنت مصياد ففعل لا فعل
 المذكور نحو يجنبه ما دمت يحتمل اي ودامت يحتمل عذام ناضه بمن يمتحط حال
 لا من حال الظرفه بعد من المسكونه فاستد مشاير في العمل والافعال الاضافه
 في المعنى وذلك عشر وهي من رجع وعاد في الحال وقد وعاد وارتد وفعل على
 رجع كثره وبالمعنى حتى انوجد عنطفا اذا قام سادى غارب الفعل غاب
 بالجنين المبنى على المعنى الجهد على معان منها كثر الابرز واللفظ انما يناسب هنا
 الاخيرين والمعطوف كقول الطويل في الغائب بالنفي المعجزه الكاهل وفول الحديث
 لا ارجع بعتك كذا وفعله وكان مضطرب هرب برشد فنه بمرعاد بالترشد

في من طرأها دام لا زمنه فيها ولكن لم ينفذ احد من الخادم فخلوا لفضل صاحب الامر
 في من طرأها كبرن هرايبا بسايس **فوسيط الجذر** منها وبين الاسم **اجز**
 بها ما نحن وكان عليها حفاضة القطنين ليس المراد من قولنا بسايس بل هو قوله
 ان يهمل الناس عنادهم فليس من اعلم ويجوز ان قوله لا طيب القطن
 دامت منعته لانه باذكار الموت والهمم **فاشع** اعلم ان من طرأ
 الجذر على عودهم وهو ما لم يرض ما يجب ذلك وتجنبه من المصائب ان يكون الا
 مضافا الى خبره على شئ والجذر نحو كان غلام هند قبلها وركب فليس الخ شئ
 والاشع ما هيضه ان في هذا المثال نظر اعدى من طرأ الجذر على الجذر فبعد خبر
 خبر دام وليس على النسخ فالصواب ليس بجيب ان يكون في الدار صاحبها فان
 الحرف المستعمل مانع من القديم والصير مانع من النسخ فوجب ان يترك الالف
 على هذا النظر ان المراد من بين الوط هرايبا من النسخ مانع خفي ليس نحن
 كان صاحب عودى واقران الجذر بالافح وما كان صلاتهم عند البلب الامسا
 اى صيرل والمصنف الضمير وان يكون في الخبر خبره على شئ في الاسم نحو كان غلام
 هند ينفذها والحاصل ان الجذر اخر لاسنه وجوب النسخ نحو ما كان الا فاما ما كان

صاحب عودى وجوب الوط نحو يجيب ان يكون في الدار صاحبها وبين القديم
 على الفصل نحو ان كان ركب وجوب النسخ ان الوط نحو هل كان زيدا فاما وجوب
 الوط في القديم نحو كان غلام هند قبلها ونحو ما كان فاما الا في الخبر فبعد الخبر
 على ما كان من غير ان **وكل** اى كل العرب ان الخادم **سبفه** اى
 سبب الخبر **دام حطر** اى منع ما لا اسم كان فاما من هشام ان من منع هذه
 الا فاما شبه بالفاعل هرايبا يندم على الفعل كذلك ما شبهه بالخبر ان الخادم
 فدا جعل على منع فعله خبر دام عليها وهذا خبره صريحا ان الوط يندم الخبر على ما كان
 كمنع بالاجماع ان لا يربى نعت على دام وجدها ما خرج من ما وفي الاجماع على
 شيئا في هذه الصريح نظر لان المنع انما هو على ما كان احداها عدم خبرها وهذا لا يربى
 مانعا باضافه بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم خبرها والاشع انما
 موصلا حرفي ولا يوصل منه وان وصله في هذا ايضا مختلف فيه في الدار ان كثير
 الفصل اذا كان ضمعا على ما للمصنفه لكن الصريح الاول في كتابه كما اشار الى
 ذلك بقوله **كذلك** سبب خبره **الناجيه** اى كما سبب الخبر في
 ما المصنفه كذلك منع سبفه ما الناجيه فحذف بها اى بما التا من لوق

والمتن كمثل ما انت برؤفك فان تصدق به وما عرفت
كان وانما اسمها وبليجتها والاصل لان كنت بل غنفت لام التثنية
كذلك فها مع ان مطرهم ثم حذفت كان فافضل الصير المصلحها ثم عرض عنها
واوعدت فيها الزمن ومنه قوله بالاضافة ما انت ذا نضر فان عرض لهم انك
الضيق والضيق السنين المحزنة **بكيك** حذفت كان مع جمعها بعد ان في
فولم افعل هذا ما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فمما عرفت كان ولا ما فنه
الجبر ومنه قوله امرنا لا كسر لول ما لا لان قولنا لك ارجالا او قل
من ضم ما لا التثنية ان كنت لا تجدين غيرها ومن مضارع لكان
نافضة وانما هي مجزوم بالكون لم يفسد به ضمير مضى وقد وليه ضمير محذوف
لأن هو لام الفعل مخففة اكثر الاستعمال شيها محذوف الملة نحو ان كنت
حسنة فزاد الرفع على النام والتصب على النفس **وهو حذ ما التثنية**
اى جائز لا واجب **فاشد** اعلم ان المفهوم من قول النائم هو ان
ذلك الحقة شريطة بان احدها ان يكون لفظ المصارع والثاني ان يكون المصارع
مجردا والثالث ان يقع بعد الزن ساكن والرابع ان لا يقع بعد ضمير متصل

ولم يلت من السركين ولم التغبيا ولا يجوز الغنث وكان ركن لافضا المشارة
ولا في تحريكين ركنين لانها الحزم ولا في تحريكين ركنين لانها الحزم
الساكن ولا في تحريكين ركنين لانها الحزم وان لا يكون فلا خيلك في قوله
لرجو الصير **خاتمة** اعلم ان اذا دخل على غير زوال واخرها من فعال هذا
الباب ناف فانفجر الجبر نحو ما كان زيدا عالما فان فصل الجبر في الفعل بال
غير ما كان زيدا عالما فان كان الجبر من الكلام الملازمة للنفى بغير جمع الجبر في
بالا فلا يقال في ما كان زيدا بجمع ما كان زيدا لا بجمع ومعنى بجمع بجمع
كسر حكم ما كان في كل ما ذكر وما تارل واخرها فاضها ايجاب فلا يفسد بها
بالا كما لا يفسد بها جاز كان الحال من نفى لما يجرها في المضارع ثبوت الجبر في الاسم
حذفت ذلك فمردل كونه جليج ما تنفك لا مناضة على الحذف او في جمعا
بلد نضر اى ما انفصل عن الاصاب الا في حال ناضها على الحذف الى ان زودها
بلد نضر فتنفك هنا لانه بغير ان يكون نافضة وضرها على الحذف ومناضة
على الحال اى لا تنفك على الحذف الا في حال اناضها لاشاعلم **فصل في**
ما اولاولات وان المشبهة باليس وانما مشبهة هذه الحروف

بل في العمل شأنها بالها في المعنى وإنما افترقها الناظر عن باب كان لأنها
 حرف و تلك افعال فان قلت الفعل في حرف فمما تقدم عليها افعال
 المعايير قلت لا فمما تقدمها باب كان من حيث هي عملها الرفع والتصب كغيرها
 لكن في غير هذا مفرقا بغير افعال المعايير ومن حيث من حيثها البعض باب كان
 معنى ومما تقدمها افعال المعايير **اعمال ليس اعلمت ما** النافية عند
 الجبروت وجعل الكفر من الموضع مبتدا والمبتدأ خبره على نحو الخافض وان عند
 الاطلاق المعنى الخال كليهما كما في هذا الاصل وما هنا انهم من هذه الناحية
 واهلها برزخهم من اليأس لعدم اخفائها بالاسماء ولا غايتها عند الجاهل
 شرطها بالاطراف **دونان مع بقا النقي وتوئيد كن**
 اي علم فان قصد شرط من هذه الشرط بطل عملها نحو ان تركب فانما فاصرفه
 مهمل وان لم يركب من يركب مبتدأ وفاعله خبره ومنه قوله بنى غدا طائر ان لم يذهب
 ولا صريف ولكن ان لم يركب وفاعله خبره بالانصب فعل وان فاعله مكره
 لما لا يركب وكذا اذا انقض النقي بالانقي ومما تقدمها لا يركب فاما قوله وما
 الدهر لا ينجي يا اهلل ومما تقدمها لا يركب فاما قوله وما الدهر لا ينجي يا اهلل

بطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما فاعله تركب ومنه قوله وما خلد نوح
 فاضع للعدا ولكن اذا ادعوا منهم هم وما قوله فاصبح فاعله ادعاهم
 ادعاهم فاعله ادعاهم بشر فاعله ادعاهم لانه مبني في الرفع وان كان يتكلم بلغة
 الجاهل وان كان من شرط النصب عندهم بفار الزبيب كغيره من الرفع وفاعله تركب
 وسبق حرف جر مع مجرته **او ظرف** متعلق ما مع بفار
كما في انت معينا وما عندك تركب فاعله اجاز العلماء
 والمفهوم من هذا القول انه يجوز تركب مع عمل خبرها على اسمها اذا كان ظرفا
 مجرته كما في مثل ما فعله باهنة من لم يركب كذا فاعله من لم يركب
 من باب فان كان خبرها بغيرها ويجوز بطل العمل نحو ما طالعك تركب كل ومنه قوله
 وقال في النازل من يركب وما كل من وفاعله فاعله تركب
 بفار المعنى الخال كغيره **ورفع معطوف بالكن او بيل من**
بعد خبر منصوب ويجوز بالباء الزائدة ولا يجوز بهما النقص
الزم حيث حل وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مفترقا ولا يجوز به
 عطفها على خبرها لانه موجب وهي لا تعلق بالموجب فاعله ما لم يركب فاعله تركب

ما عرفت شيئا لكن كبرهم أي ما عرفت ما كان كبرهم فان كان المذهب
 مرجح كالو والفاء خارجا عن النصب نحو ما زيد فاما ولا فاعل ولا فاعل
 واللام مع النصب وعدم جواز النصب في المذهب هو مذهب الجرح والخطا المجرى
 بل لا خلا للنفي الى ما بعد بها فمذهب الجرح ما زيد فاما ولا فاعل بالنصب
 هو ما بعد وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد لا ينافي جواز النصب في
 وجهه نفسه وجواب النفي عما انفصل بعد تمام العمل بالنصب في وجهه
 علم ان لشيء ما بعد بل هو لكن معطوف خارجا اذ لم يعط في وجهه ان ما خرج من
 مذهب ما بعد ولكن ما قبله **وبعد** النافية عامة كانت ومعملة
 لم يكن اسما لانها انتفاضة النفي فان كان لم نقل الباء لان الكلام مع الجواب
 وليس النفي لشيء الاستثناء لان الاستثناء بمعنى لا وصحوب الاول لا يفرق
 بالباء **جر الباء** الزائدة الجرح كبرهم ما زيد فاما ولا فاعل بالنصب
 عند ما شذ عن قول لا كصاحب عدم انتفاضة النفي باللام فاعلم ما زيد
 الا بفائهم وفيه الاجابة فلا يجوز ما شذ ما بعد وان لا يكون في الاستثناء
 فلا يجوز فانهم ليس بزيد **وبعد** النافية العامة علم ان ليس

ونفي كان وبعد التام **فلا يجوز** فاعلم ان مذهب كبر شيئا
 كبرهم لا بد وشفاه بمعنى فلا يجوز سلبه من مذهب كبره وان مذهب الاكيد
 الا لا بد لم يكن باعلاهم اذ اجتمع النفي كجمل من مذهب الجرح والخطا
 لشيء ما بعد كبره يقول اذا اظهر عليها وفوت الاكل اخر غير لزيد بل لم
 زيدا وغيره لك كبره وان لم يكن في قوله فان لزيد مذهبها فاعلم
 فانك مما احدثت بالمرتب وفيه ولكن احرار فعلت بهن وكل بكم
 المعروف في الناق الاكبر وفيه الاكيد والبعث اللذين بل لم على احدك
 الروايتين وما دخل الباء في خبر ان في قوله تعالى ان لم يروا الله فاعلم
 النفي في الاكيد لم يكن بقادر لانه في معنى وليس له بقادر **فان**
 اعلم انه لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان يكون مذهب كبره او مذهب
 فاعلم ان مذهب كبره ان دخلها محصورا بالخارجة وبمعنى الغشوي وهو مذهب
 ذلك عن علم ومذهب كبره في شفاهم فلا ينافي في منع ذلك ان لا فرق في مذهبها
 عامة كانت او معملة يدخل ان ان لا فرق في لابين العامة على كبر كلفها
 العامة علم ان كبرهم لا يجوز بعد التام والآخر **في التكرار**

من هذا الباب ان المتأخر المكنى بالنسبة الى محمل الخبر لا يبطر على ان كان وما
للاوت في سوى اسم حين اي زمان **عل** والعبد بالاسم كمنع
 زهر ان المراد لفظ حين فقط بل عملها انخفض في كفاء الاجزاء حين وشاهد ذلك
 قال سليم واوت حين مناس قال الشاعر ندم البقاء واوت ساعته منكم
 قال الاخر طبلر جلدنا واوت اوان فاجبت ان يكون حين بقاء اي وليس الاوان
 اوان صلح **فاشدة** اعلان للحين في واوت الرفع كنهها هنا كانه في
 حنت فوج واوت هنا حنت مذهبها ان احدها الهاء الاخرى على ما عرفت في الرفع
 وجعل هنا في موضع نصب على الظرف كونه اشار الى المكان وجعل حنت مع ان
 المعكاة بملها في موضع رفع بالانبيه والفتحة اخذت فوج واوت هاتين
 هذا في الفارسي والثاني اعلها وهما ان يكون هنا اسم واوت وحنت خبرها
 على حدة مضاف الى الفوج وكبر الرفع وقت حين في هذا في موضع نصب كونه خبر
 هنا عن الظرف مع انها من الظرف فالتى لا تضاف الى واوت في معرفة مع ان اعلها
 نفس النكرة راختها بعد ذلك كونه خبرا معا بل لا بد من حنت احداهما **وحن**
ذي الرفع زهر الاسم منها **فاشا** اي كثر فتحة واوت حين مناس واوت

الحين حين مناس اي وكبر الرفع وقت فوج واوت حنت واوت حنت واوت حنت
قل خبره بضمهم واوت حين مناس برفع حين على ان اسمها في الخبر بضمهم
 والفتحة واوت حين مناس اي كثر اسمها في الظاهر من هذا الفتحة انهم جعلوا
 خبر واوت وهو لا يصح لان من شرط عملها ان يكون مفعولا اي خبرها ان يكون خبرا
 حين مناس حين كثر اسمها فيكون كاسا صفة للخبر لا فعل **فاشدة** اعلان
 اصل واوت الا النافذة في عملها اداء النافذة كما في رب وقت اي النافذة
 المستفاد من واوت لفظه وانما بعضهم ان زيادة الشا في واوت احسن من زيادتها
 في رب وقت واوت واوت محملا على كبر الرفع بضم كمالا ومن ثم لم يوصل بالفتح
 اعلان وقيل بفتح الشا ليعرف ضمها بالفعل وهو كبر في الفعل في الفتح كما زيدت
 كمن علونه وفتحة الشا في الفعل في الفتح بين ما في الفتح وما في الفعل لا لا الفتحة
 الساكنين بدل رب وقت فوج انها محركة فها مع محراب ما قبلها وقيل انها كبر
 ليست لها الفاء والفتحة ناه وهي صيغة للجمع بين احوال كبر فيهم وهو فرض في كلامهم
 ويجوز من الاما وشار الاخرى انهم لم يرفعوا في فعله وشهد فوج من فتحة الواو والفتحة
 في قلب العين ليعمل للاسم والفتحة في قلب الباء الساكنة الفاء والفتحة واوت

ذلك في كلامهم **باب افعال المقاربة** واما افعال باب كان
 اخبرنا عن طريقها من ان باب كان لا يكون كالبكر بام بانها تختلف كان لان
 الفعل كان داخل تحت حروفها لان لها من الضمات ما ليس لها في الخارج
 ثلاثين اوتين وهذا الباب كما مضى في باب المفاعلة عاليا بل المفاعلة
 هنا كالمفاعلة في باب سافر عافاه الله تعالى وقيل ان المفاعلة هنا خارجة
 عن كل من يميز الاسم ومعنى الخبر من الامر وان كان الدلالة على خبرها بالرفع
 وعلى الاسم بالرفع وعلى باب كان بام او في خلاف فهم من استدلوا بكونها
 بكونها بغيره كقولهم بغير الكاف كان وكان في اصناف هذه اللغة اكره
 شدوا فقالوا كان وجعلوا من داخل الفعلين فاستعملوا بغيره كقولهم كسر
 الكاف من اصناف بغيرها **فائدة** اعلم ان افعال هذا الباب تنوع على
 ثلاثة اقسام الاول افعال المقاربة وهي ثلاث كان وكره وكنى
 الدلالة على خبرها بالخبر والثاني افعال الاخبار وهي ثلثة عسى وحى واخبر
 موضعها الدلالة على خبرها بالخبر والثالث وهي بقية الافعال وتوضع بها الدلالة على
 التوضيح في الخبر وهي انشاء وطفن واخذ وجعل وعلى فمفهوم الكل بالافعال المقاربة

مع التثنية انما من باب النكسب كقولهم غاب وكثر وقصر في الكلام **كان**
 في العلق من مع الاسم ونصب الخبر **كاد وعسى** لا في كل مكانها فان الخبر
 لا ينفرد هنا وحده ان علمه بخلافه في باب كان وانما الخبر هنا بانضاف اذا
 لم ينفرد بان وعلى الخبرين اذا اذن بها وما كانت عبارة النظم مرهبة بان علمها
 كان في كل ما علم فيه فاستدلوا بكلامه كقوله هذا النظم وقال **لكن يدرك**
غيره فعل مضارع **لهين** كن اي كاد وعسى الخبران من هذا الفعل
 خبر وانما قوله بان غير جاز لان الخبر ليس الفعل فلو كان اذا اذن الخبر بها مخرج من باب
 الجملة الى باب المفعول الا ان بلاد الجملة لا يجب لصحة الظاهر كله فاجاب فيهم
 ما كوت شيئا وقوله لا تكثر ان عسكت سائما وانما قوله فطفن معها بالشي
 لا لا تثنى فالحق في كل شيء سحبا واضرب عليه بان فيه حذف عامل المصداق
 وهو منع عند النظم واجب بان ليس بترك بل تركه مطلقا لا بغيره وهو بالشي
 اي فطفن بجميع النصف معها كاستان في الخبر كعادتها والجملة الاية كقوله وقد
 جعلت طوبى من رايه من الاكل بغيرها من باب الفلج المأخوذ الشاذ لا اكل
 بجمع كقولهم بالفتح وهو اكل على المذكور والمفعول المرفوع من الاكل بضم طين بغيره

نفير كرهها من الأكل لما كان الأكل من أجله
 فليس يفعل الرجل إذا لم يقطع أن يخرج من أجله
 إذا طرد لا يتركه في شدة فان جعلت شدة في جعل الشدة وجعلت كمال
 الشدة ولا شأنا في حقه من بوجه في جعل الشدة على أن إذا شدة لا يترك
 جعله من أجله من لم يترك من هذا الوجه لأن إذا منتهى جعل على الصنيع
 المكين من غير الفدية من عامله فإلى الجلة في الحقيقة أصل **وكونه**
كون المقتل الواقع خبر **يدون أن المقتل** بعد عسى نور
 أي قبل ومنه قوله عسى الكريب الذي استب فيه يكون والله في حقه
وكذا الأكره عكسا أي أن من الجزاء بعد ما قبل كرهه كاد
 الفخر أن يفتن عليه وهو فيهم قبل السلام من أكلهم لا يترك أن يفعل
 التبرع من التبرع والفتن يفتن فلم يتركها جاسه واجد ففهم في حقه
 بعد ما كرهت الفعلة وقال له بعد ما كرهت أن أفعله ففهم أن لا يترك عملها
 في شدة بالمراد أن جزاءه بأن لأن العامل لا يتركه في عمله إلا إذا طرد
وكعسى في العمل إلا أنه على الجاه حوى ولكن جعل آخره

كفها بأن منصلا يخرج من مكانه فيخرج حوى من يده
والزمو الخلو أن مثل حوى فمما الخلو في السما في حوى
 ولم يتركه في حوى **وبعد أوشك نفا** أن نورا أي
 والكثير في حوى كرهه من شدة الناس الرب لا يتركه إذا فله أن قبل
 ويتركه من أجله من الله أن يتركه لأن الفدية لا يتركه من أن يتركه
 دون أن يتركه كاد يتركه لا يتركه من الفدية لا يتركه كاد يتركه
 فله في حوى الخلو في حوى أن يتركه من أن يتركه من شدة من
 منه في حوى كرهه من حوى **ومثل كاد في الأصح** كرهه
 وفعله كرهه من حوى من أن يتركه من أن يتركه من حوى
 أو كرهه من حوى لما يتركه من حوى فله فله من حوى أي هلكه
 بغير اسم رجل والشئ في حوى فله فله من حوى من حوى فله
 كرهه من حوى فله فله من حوى من حوى فله كرهه من حوى
 يتركه من حوى فله فله من حوى من حوى فله من حوى من حوى
 كلام الناظم من أن خبره أن قال هذا الباب بالنسبة إلى حوى من حوى

فاعلم انكم ان يكون الحن مجزئ من بعض وذهب اليه والظاهر ان على علمنا
 كانت عليه من مع الاسم ونصب الحن لكن الذي كان اسما جازلا والحق كان
 جازلا صلا ما وذهب الاختار الى انما على ما كانت عليه الا ان ضمير نصب ما
 عن ضمير كرفع كاف في قوله بانه لم يزل ما نصب بكا وطما عينا الكا واما
 نائب ضمير كرفع عن ضمير نصب وضمير مجزئ في الركبة غير انما كانت وكرهت
 انك و هذا ما اختاره السالم قال ولم كان الضمير لما ربه في موضع نصب
 كما يزل بفتح الهمزة لم يضر عليه في مثل باا اعلنا كذا كذا لا يزل في
 وكثيره الثاني بمنزلة الفاعل وهو لا يضر وكذا ما اسبحه والفتح والكسر
 اجز في السب من على انما اتصل بها ناء الضمير فزاد كافي محو
 عكبت وكنيا عكبن وانما الفتح ركن في انما الفتح
 علم لانه الاصل عليه اكثر الظاهر في قوله لم يزل لم يضر عنهم وفيه نافع بكون التين
 فاعلم اعلم فداشتر القول بان كاد اباها نفع وفيها اثبات حتى
 جعل هذا الاسما والظاهر انما اخر في هذا العصر ما هي لنظرة جوت في الماشه
 جرم وخرج اذا استعملت في معنى الجمل انما وان انشئت كانه مقام مجزئ

ركن هذا القول كير نصيب بل حكم كاد حكم لساوا لا فاعل لان معناه ما نفع النفع
 وثابت في حاله الخبز لان الفاعل انما كاد كير يركب فمعناه ما ركب الكا فمعناه
 الكا ما نفع ونصب الكا ومنفرد واما لم يركب فيكون معناه لم يركب الكا فمعناه
 الكا ومنفردة ونصب الكا ومنفرد انما كاد كير يركب فمعناه ما ركب الكا فمعناه
 قول ذي لونه اذا غير النما كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب
 بلما لان معناه اذا فترجيب كل يجب كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب
 فاعلم انما من ان يركب لم يركب لانه لم يركب كير يركب كير يركب كير يركب
 بنحو معناه البرح وكن في قوله اذا اخرج بكم كير يركب كير يركب كير يركب
 يقال لم يركب لان من لم يركب يركب كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب
 وما كاد وبعيدون فكلهم بعضهم كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب
 والفتح فذبحها بندان كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب كير يركب
باب الحروف المشبهة بالفعل لان وان
لكن ولكن ولعل وكان عكس المكان الناقصة
 من عمل كالملة ان هذه الحروف المشبهة المذكورة تدخل على السند والغير

المبني بقية اسمها ورفع الغرض بغيرها كان زكيا عالم بانته
 كفو ولكنه انه ذو وضعين أو جند وفرا في طرف اللسان
 هذه اللغة المشهورة في عالمها وكان قريبا من العرب بنصب الجزير معا ومنه
 قوله اذا اسروا جميع السرايا فاما ان خطا خطا فان حرا سنا اسلا وفرا
 بالبناء بام الصار ليلجا فاست في هذا هذه الحروف اعلم ان سورا
 المصغر والمكسر المركب ولكن الاستدلال بالمركب اما المركب فهو مركب من
 وفراها وفيها السماع الجاهل المركب على الصحيح فوكيد البنية ناره يكون له
 الشك فيها وناره يكون له انكها وناره يكون لا ولا فاولا يستحسن والثاني
 واجب والثالث لا ولا اما الاستدلال فهو بغير كلام سمي ما يترجم منه
 ان اثبات ما يترجم منه بغيره ولكن مركبه على اوسع خلافا للكرهين فانها
 عندهم مركبه من الاوان والكاف الزائدة لا البنية وحدها الحرف للثبوت
 كبت البنية في الممكن المجهول في الواجب فلا يقال كبت على الجحيم اما في
 فمضى المثلث مع وجوبه فالمراد عنه قبل كنه ومن لاكثر والمثلث في الجحيم
 والاشفاق في المكسرة فخر لعل الله يحدث بعد ذلك في الجحيم ويخبرنا

بالمبني بقية اسمها ورفع الغرض بغيرها كان زكيا عالم بانته
 كفو ولكنه انه ذو وضعين أو جند وفرا في طرف اللسان
 هذه اللغة المشهورة في عالمها وكان قريبا من العرب بنصب الجزير معا ومنه
 قوله اذا اسروا جميع السرايا فاما ان خطا خطا فان حرا سنا اسلا وفرا
 بالبناء بام الصار ليلجا فاست في هذا هذه الحروف اعلم ان سورا
 المصغر والمكسر المركب ولكن الاستدلال بالمركب اما المركب فهو مركب من
 وفراها وفيها السماع الجاهل المركب على الصحيح فوكيد البنية ناره يكون له
 الشك فيها وناره يكون له انكها وناره يكون لا ولا فاولا يستحسن والثاني
 واجب والثالث لا ولا اما الاستدلال فهو بغير كلام سمي ما يترجم منه
 ان اثبات ما يترجم منه بغيره ولكن مركبه على اوسع خلافا للكرهين فانها
 عندهم مركبه من الاوان والكاف الزائدة لا البنية وحدها الحرف للثبوت
 كبت البنية في الممكن المجهول في الواجب فلا يقال كبت على الجحيم اما في
 فمضى المثلث مع وجوبه فالمراد عنه قبل كنه ومن لاكثر والمثلث في الجحيم
 والاشفاق في المكسرة فخر لعل الله يحدث بعد ذلك في الجحيم ويخبرنا

خاشعة أكبر من سبعة عشر في قول ولا صاوي على خبرها عن عطاء بن رباح فاضل
 في عطاء بن رباح من حيث هو بغير خبر عن ذلك بان الله تعالى في الاضاح عن مثل
 انكم تطغون او تعطون على شيء من ذلك عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم عليكم واني
 فضلكم ان يعلو منكم من ذلك بعدكم الله احسن الطائفتين في حالكم وانما قال بعد
 مكنون لم يقل له بعد لانه قد قيل له في مثل هذا بغير خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فام في سوي ذلك كسر من ان على الفصل فاكسر الخبر
 اذا وقعت في الابدال اي في قول الكلام اما حقه بان لا يسميها شيء
 لا تعلق بملأ الجمل عن نا اعطيتنا لك اكثر من نا فاضلا لا نا انما اننا في كلمة
 الفاء ارجح بان يسميها شيء كاللغة بعد الا لا مستغنى عن الا ان الله
 لا عن علم ولا هم يجرى في اللغة بعد حيث اذا عن اجل حيث ان يزل
 حيث ان يزل اذ هب والى بعد خبر عن اسم الذات غير يزل فام في العلم
 الاول في اللغة بعد كلا على قول الجمهور انما حرف كسح في خبر لا عن جاني
 ابد الرفع عليها في الابدال بما قبلها وهو قال جاني منهم من سمع كلا في خبر
 فاحكم بانها مكنة لان اكثر ما نزل في التهديد في الوجدان لان اكثر الناس في الجاني

وانما كبرت في هذه الموضع لانها وقعت لكنت مع صحتها في باب كسح مبدع
 الرفع خبر لا كسح عدم ذلك وفي بك صلة اي تاكيد اذا وقعت
 في الابدال بغير خبر عن مفاخر الله تعالى في اللغة وكسح خبر جاري عن عطاء بن
 فاضل ولا فاضل ان في الما كسح الما كسح ما ثبت ان في اللغة كسح ولا كسح
 في الفصل بغير ان يكون لمجول اسمي كسح في كسح في الما كسح في الفصل الصفه خبر
 بغير خبر فاضل وحيث ان لم يسم بجملة اي اذا وقعت في جمل العلم
 سئل الذين خبرها باللام كسح في العلم ان الانسان لم يخسر ام لا كسح في اللغة
 سم والكاتب المبين انما اننا كسح او حيث بالقول اي اذا وقعت
 في الجمل المحكية بالقرن غير قال في جملته فان لم تحت بل امرى للقرن كسح في العلم
 وحيث الفتح من ثم روي في الخبر انك بالجملة منع بالرجوع في معنى المحكية
 بالقرن كما ضبطه من ان تكون ان مع كسح لها صحت او لا كسح في معنى كسحها على
 كما اذا تكلم انسان بغيره ان يزل فام فانما انسان اخر ان يحكى في قول قال ان
 يزل فام وانما رجح الكسح لان القرى لا يعمل الا في الجمل وفي معنى الجمل
 اوله في لفظه كما مر في غير خلاف في اللغة في شأنها غير مثل عطاء بن رباح

قد فعلت بعد الفيل غير محجدة ففعلت غير الخصلت بالفيل انك فاضل في محجدة
 بلام الفيل عند هذه او حلت محال حال اسماعيل الذي ذكره
 والى دوامل وكذا لم كما اخرجت ريت من بديلت الحى وان
 فريها من المؤمنين كما يجرى اربى نكحوا وانهم لم يكونوا الطعام وكسروا
 هزرا ان اسما من بعد فعل فليكن من العلم والشهادة علقا عليها
 باللام كما علم انه لذو نفي والله يعلم انك لو لم يزل الله يهدى
 ان المنافقين لكاذبون وانما وجب الكفر في ذلك لان اللام لها الصفة
 لا الصفة يمنع ان يجعل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ
 فربما الشك في علم ان انما اخرجت لثلاث بدلت حرف فوكيد على سلة ولم يخرج ان
 لم يخرج في العمل انما اخرجت علم ان ربنا بعد الفيل فان اللام كتب ثلاثا في
 على ما مضى وانما لا يدخل على الامع قد طاهر او مقدر ولم يكن الفصل معلما
 باللام كذا لم يزل واعلم انما اعظم من شئ فان لم يزل شهدا من اوله الى الحجب
 فاستد علم انك اذا قلت النبيل من خواص افعال الطوبى والشهادة كذا
 كذا فكيف لا كذا فله نعم والله يشهد انهم لكاذبون قلت لا وبنى النبيل وعبر

لأن الشهادة مستندة للعلم عن ذكرك فلهذا فعلت فلهذا ان المراد بالشهادة انما
 هو العلم بعد اذ اجزاء او فعل قسم فلهذا اخرجنا بان كان بعد
 جازا لذكر بان كان حرف القسم باللام بعد دون المراد لثلاث لا لام بعد
 بوجهين ففى اى تب نظر المحجب كل منها الصلابة المقام لها على سبيل البذل
 فمن الاول قوله وكنت اربع بعد كما قبل سيد اذا اندجيد الفعا والشهادم قوله
 اربع بعد ففى معنى لثلاث استعمله بالضم فلهذا كذا وكنت اربع بعد كذا
 فعلت كذا وكنت فربما مفعول الاول وسيد مفعول الثاني وكذا بعد المعصم الى
 كذا ففى معنى مع ان مضاف اربع المستعمل الى ثلاثة استعمله لثلاث المعنى الى اثنين
 من باب الاستعمال في ثلاثم والفقهاء على ان الله انهم جميعا لم يزلوا بالكره في
 الحليم ففعلها بالذكر لان الفعا مفعول الضمع والله انهم مفعول الذكر وكذا
 بالكره على معنى فاذا اخرج بعد الفعا والشهادم والفتح على معنى فاذا اخرج به اى
 حاصلا كما نزل فخرج فاذا الأسد قال المناظم بالكره لانه لا يخرج في
 وذهب فم الى ان اذا هي الجزاء والفتحة فاذا البقي به اى فخرج من البقي به اى
 فلا تذهب في الفتح ايضا فبقي الركبان ومن الثاني قوله او يخلص بربنا الله

ان ابره بالثانيه به وى بالكر على كمالها باللفظ و بالفتح على كمالها
 مفعول لا بد منه من كمالها على كمالها و بالفتح على كمالها و بالفتح على كمالها
 عاكبه الام كقولهم و كلفن بالله انهم لننكم و الهراء الذين افعوا بالفتح
 انما انكم انهم لننكم فنبين الكفر في هذه الصلح و كذا يجرى الكلام انهم
 ثلثوا الجراء عن نفعهم و جزم جواب من علم منكم من كمالها فخر بالكر
 على كمالها بعد الفاء جمله تامه اى فخر عن جزم و بالفتح على كمالها بمصدر
 خبر مبتدئ محذوف اى فخره الفخران او مبتدئ محذوف الخبر فخره الفخران جزاءه و كذا
 احسن الناس و ذلك انهم في الفخران لا يسمون بان الفخر كمالهم الم
 يعلم انهم من جاهد الله و رسله فان لم ناهجهم و قوله كتب على انهم من فخره فان
 بضمه بخلاف ما ليس بان المقصود فخره لكرههم انهم بان بزمه جوبيا فان له
 بهم انهم بان و يصبر بان الله لا يضيع اجر المحسنين **وذا الحكم ايضا بطرد**
في كل موضع و قيل ان خبره قول و كان خبرها قول و الفاعل واحد كما في
مخوخر القول في احمد الله فالفعل على معنى خبر القول كماله و كذا
 على الاخبار بالجملة لفصلها كما كانت قلت خبر القول هذا اللفظ و اما الفتح

متعين عند انشاء القول الاول كقولهم على كمالها و كذا عند انشاء الثاني و كذا عند انشاء الثالث
 الثاني لا يجرى في الموضعين و قوله انهم لننكم فخر بالكر
 سكن من موضع خبره فيها الكلام و بالفتح على كمالها منها ان نفع بعد و كذا
 بمفعول صالح للفظ عليه نحو ان لك ان لا يجمع فيها و لا نفع و انك لا
 نظما فيها لا تفتي في نفع و لا يجرى بالكر اما على الاستئناف او المطف على جملة
 ان الاول و الثاني و الثالث بالفتح عطف على ان لا يجمع و قوله صالح للفظ على خبر
 عن نحو ان لا لا و ان لا و فاضل فما لا يجرى صالح للفظ ان الثانية على خبر
 الحسن ان لا و فاضل عطف و منها ان نفع بعد كذا على الاستئناف او المطف على جملة
 بضمه الجمل و بالفتح و هو معنى فخر السببه عن خبره كذا على الاستئناف او المطف على جملة
 و نفع بعد الجراء و الفاعله عن خبره كذا على الاستئناف او المطف على جملة
 هذا المثال عاطفه و مثال الجراء اصاحبه على ان نفع و كذا على الاستئناف او المطف على جملة
 البعض في عند هذا من موضع خبره الكلام بان المراجعه لهما في تركيب واحد
 و التركيب هنا مختلف و هو كذا و ان كان يمكن تقدير بان اتحاد ما قبلان
 في التركيب هنا كما و منها ان نفع بعد ما على انك فاضل فتكرار كانت

استفادته بغيره الا وانما ان كانت كغيرها كما فعل خطا انت ذاهب
 منها ان تقع بعد الاجرم نحو لا جرم ان لا يعلم فالقبح عند جميع على ان جرم
 وان وصلها فاعل كجواب ان لا يعلم ولا صلة وعند الفاعل على ان لا جرم
 لا جرم ومعناه لا بد من بعدها مقدره والذكر على الحكماء والقرى من ان
 بغيرها من قبل الاجرم لا بد من ذلك وبعد ذات الكسر
 نصيب الجرح جاز لا ام ابتدء نحو اني لو زدتني كذا
 وكان تحريك اللام ان تدخل على الالف الكلام لان الالف لا تكون الا ما كانت
 للأكيد وان ايضا لا يكون الا ما كان من حروف واحد فادخلوا اللام على غير
 وانما يفعل بالفتحة لكونها ان فخر بالعلم ومن العامل المقدم
 انه يفتح من بعض كلام التناظم الام لا بد له لا نصيب جرحه ان الكثرة وهو كذا
 فن ثم لم يكم زبادتها عند جرحها فخرجت بها ومن ذلك قوله بعضهم الا انهم كانوا
 الطعام بفتح الحرف واجازة البصر ولا بد من اللام ما قد نقبا
 ان لا تدخل هذه اللام على معنى اذا ما ندر منه وانما ان كسرها وكما
 مشاهاة لا سارية وانما الفاسد ان يقر لا سارية ولا مشاهاة كذا في بعض

بغيره ولا بد منها من الافعال ما كرسها ما من نصيب
 بغيره من بعد فلا يقال ان زيد لم يجرى خلافا للكتاب هشام فان كان الفعل
 مضارع دخلت عليه ضمير كان نحو ان زيد لم يجرى او غير مضارع نحو ان زيد لم يجرى
 الشر والمفهوم من ظاهر كلامه جرحه على الماضي اذا كان غير مضارع نحو ان
 زيد لم يجرى او لم يجرى ان يجرى وهو كذا في بعض الاقوال لان الفعل المضارع
 كالاسم في عدم الضمير وانما يكون في الماضي ذلك فان اذن الماضي المضارع في
 جاز دخلا عليه كما اشار اليه بغيره وقد يلزم ما مع ذلك كان
 لقد سما على العدم مسكوزا اي غائبا لان قد يجرى للماضي
 من الحال فاشبهه حيثما يصاحبه اي المشبه للاسم وهو بالمشبه لا يجرى ذلك
 خصوصاً في اللام للضم كما مر في صاحب الترتيب فان ذهب الى ان اللام لا يجرى
 لا يدخل على الماضي المضارع بعد في اسمع دخلها عليه في ذلك لا محل للضمير
 فان زيد لم يجرى عند ان زيد لا يجرى خلافا للكتاب هشام فانما ذهب الى
 في المضارع جرحه ليجوز لام الابتداء في الماضي بالاولى فنقول ان زيد لم يجرى كغيرها
 الا لا تضاربه في اللام عند ما لام الابتداء اما اذا قلنا اللام للضم فانما يجرى بلا شرط

على منصوب ان المكسرة بعد ان تسكن لا تخبرها عن
 هذا الكلام وكرو ومنه قوله فمن لم يحبها ولم يه
 فانا لنالام...
 والاب فاكف باعبار جعل اسم ان بناء على القول بعدم اسطره وجه الطالب
 وكبر مطر فاح على اسم مثل ما جاع من رجل وامره بالرفع لان الرفع في
 كسنتنا الابداء من فدا زال به جمل النامع بل ما مبتدئ به كحدث والمجلد
 عطف على جعل ما قبلها من الابداء او مفرد معطوف على الخبر في الخبر ان كان
 فاصل كما في المثال واليك فان لم يكن فاصل نحو ان زيد قائم وعمر نائم
 الاول وقد شرفه وجاز ان النصب هو الاصل ولا يجمع واما اذا عطف
 على المنصب المذكور قبل تسكن الخبر فعين النصب لان الفاعل خبر المبتدئ
 المبني وفجران هو ان يكون فاعلان من قولك ان زيد وعمر فاعلان خبر
 ان وكرو معاً فاعلان مسغولان في كبر واحد ولا يجوز ذلك والحاد
 الكسرة مطلقا اي بعد تسكن الخبر وبذلك بظاهره نعم ان الدخ
 امس والذين هادى والضابرين والحفت بان المكسرة فيها كسرة
 العطف على منصوب بالرفع بعد تسكن الخبر لكن بانفاق كسرة والضابرين

في الشاوي خذله ولكن عن الطالب الاصل بالحق وان المكسرة
 على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بان فاعلها علم ومعناه عن اذان
 من اهدى رسول الى الناس كرم الحج الاكبر ان اهدى عن المشركين من رسول
 رسول وفيه شاذ بالنصب كطف على لفظ اسم من دون كسرة
 لعاد كان فلا يجوز في المطوف على شاذ ان النصب سببه تقدم
 ان لاخر لزال كسرة الابداء معها خلافا للفرق فان جبر الرفع معها اثم شذوا
 ما لا يطره فاعراب وخففت ان المكسرة فعل العمل
 كثر الالهال لزال اخفنا صهاح نحو ان كلاً ما سمع كلاً ما سمع من جازعها
 اسحق بالاصل عن وان كلاً ما لم يفهم ونلزم اللام اذا ما سئل
 لتفريق بينهما يعني ان النافذة واللام في النافذة فاعلة
 اعلم ان كسرة قد ذهب الى ان هذه اللام هي لام الابداء وقد ذهب الفارسي
 الى انها جازعها اجلبت للقرن وتظهر في الخلاف في غير قوله فاعلنا ان كسرة
 فاعل الاول يجب كسران وعلى الثاني يجب فيها وربما استغنى عنها
 اي عن اللام ان بدل اي ظهر ما ناطق اذ دعه معتمد

فأنت أعلمان المفعول المستحب بالفعل من المكسرة لأن لفظها كلفه عشر فخط
 بالماضي الأكرم المكسرة لا تشبها الأكرم كقولك فلان لا تشبه فلان المفعول المستحب
 سببا عليها على وجه بين فيه الضعف وإن يكن حسن اللفظ إلا أن
 المفعول المستحب فعلا وليكن ذلك الفعل دعا ولم يكن
 نصرفه مفعلا فالأحسن حينئذ الفصل بينه
 بئنه بفعل كمن يعلم أن قد صدقنا وفعله ثم يثبت بأن قد خط طاهر
 كان وإنك تعلم ما نشأ وتثبت أو تفي بلا أن أكرم غيرك أن
 لا تكون فنية ولا يحب أن يكون عليه أحد ولا يحب أن يكون أحد أو
 كنت تفتش عن علم أن يكون وفعله وأعلم فاعلم المفعول المستحب أن كنت
 باني كل ما تدبر أو لو غير من الاستفهام على الطبيعة وقبل في
 كتاب الحاشية ذكر لو وإن كان كثيرا في لسان العرب فاستد
 أعلم أن استحضار الفصل في هذه الصيغة إنما هو ليعلم القاري كبريا أن المفعول
 المستحب بالماضي المستحب لأن المصنوع لا يقع قبل الاسم ولا العقلية
 فعلها جازمة غير أن المفعول لفواصلها ويظهر من قولك النائم أن الجملة لا تأتي

تجويدا

أو الفعلية الجملة أو الدالة إذا وقعت قبل أن المفعول فلا يحتاج إلى فصل عن
 وروى عنهم أن المحمديين رب العالمين لأن ليس للإنسان إلا ما سقى وكما أن
 غضب الله عليها وخففت كان أيضا حلا على أن المفعول المستحب
 منصوبها أي اسمها وهو يراد أن كثيرا وثابتا أيضا في
 عنهم وهو غير يراد أن قبله لا يثبت أن في الأول قوله وكثيرا من الذين كان
 ثوبا وحفان وفعله ويكره أن يراد به يعلم كان فنية على أن لا يعلم
 على ما في الكف وعلى ما في المصنوع هاهنا لسان لما عرفت من عدم لزوم كون
 المفعول مستحبا الاسم فإن يكون يراد به جملة كما في الكتب الأول وإن يكون
 مفعولا في الثاني فاستد أعلم أن إذا كان يراد به المفعول المستحب جملة اسمه
 المجمع إلى فصل كما في الكتب الأول وإن كان فعلية فصلت بعد أن لم ينع
 بالأكثر وكثيرا لا يجوز لك اصطلاحا لغيره بفتح فيها كان فاعلم أن لا يجوز
 تخفيف فعل على الجملة لأنها لا تأكل تخفيف فعل جازما غير ممكن الله يعلم وأن
 يرفع الأختار على ما لا يحسن أنما فصلت الفعلية بعد أن لم ينع في بعضها
 أن الناصب للماضي الدالة عليها كالفعلية إنما هي كمن ضد التخفيف وجبا

من ذلك الخلق المباح بالاحتساب على الجملين **باب لا التلخيص**
الجنس على سبيل التخصيص عملان اجعل الا في ذكره
مفردة جاءك ثم لا تلام رجلان او مكررة غير ذلك
ولا نوع الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الجواب مع المكررة على سبيل الجواب
فادع اعلم انه فيهم من كلام الناطق في ذكرها ان لا يعمل هذا العمل في
سببه الا في كونها نافية والمثالي كونها اجبا والمثالي كونها نفيها
والرابع عدم دخول الجواب عليها والمثالي كون اسمها كثر والمثالي كون اسمها
متصلا بها والمثالي كون خبرها كثر ايضا فان كانت خبر نافية لم يعمل هذا العمل
الزائد في قوله ان لا يكون لطفان لا ذنوب لها اذن لا لام ذوو الحسا افعال
وتوجه كونها زائدة في البتة المذكور هو ان معناه لو لم يكن لطفان ذنوب الا
جاء الى تسع لو جمع بين خبره الفاعل الذي كان كجواب لطفان ليشير الذين
لها المسفاه ومن النفي المأخوذ من التسلط على النفي المأخوذ من ان نفي النفي
اثبات فلم يستغن عن النفي اصلا فمعين ان تكون زائدة وانما اذا البتة
امتناع كونهم لان لو دل على امتناع جاء كثر عليها على ما هو المشهور وقيل

بجمل

كجملها نافية في البتة والمثالي كون لطفان ذنوب لا من اجل ان ذنوبهم كذا
ذنوب بالنسبة الى نفي فاما بالثاني فانه لم يبين انهم لم يبين انهم لم يبين انهم لم يبين
حال كان لها ذنوب كذا مثل ان لا يفتن الله احدكم وهذا العمل لا متعين ان
كانت النفي لكونه او لكون الجنس لا على سبيل التخصيص عملان على كل من نفي الاسم
نفس الجواب وان دخل عليها جابا رخصنا لك في غيبك بالزائد وغيبت من الاشياء
فهم جئت بلا شيء بالفتح فساد ان كان اسمها مكررة او متصلا اهملك او جيب
كذلكها غير لا زائد في الدرس والاعرج والاولى للمرجل والامارة وانما وجب
فهي اثنان الصريحتين غير انما ناهيا من نفي الخبر في المكررة وينبغي بالكبر على كونها
لنفي الخبر في الاتصال ان نفي الخبر كذا النفي في الحقيقة ويعلم من ان النافي
لا يجر مجازا عن كونها نفي الخبر في الكثرات والمثالي كونهم عدم التكرار وهذا
الموضين والمثالي كونهم ولا باحسن لها ومن ثم من كلام عمر بن الخطاب في قوله السلام
لا سطر يريب رضى ولا كسبم الكيلة للمحق ومن كلام اخر لما نال امرهم بالثبته
اسم سامن او ربح او عاد على اختلاف الاكوال قولهم بانه على نفي متصلا
لا يثبت بالاشارة كلفظ مثل ويجعل اسم جنس لكل من انصف بالمعنى المشهور به

اسم مسمى في ذلك العلم والمسمى نفسه لا يفصل بينهما وصار هذا الكلام مثلاً في
 عند الأمر اليه كما في كل فعل فيكون مسمى بغيره العكس على معنى لكل جواب
 فيها من الثاني والاولى لان المعترض بان العيب في ذلك يخرج الاسم
 هذا الاستعمال من ان لم يفرق بين الاول والآخر مثلاً ولو كانت اضافة مثلاً
 لم يخرج الى الثاني لان عدم صفاته اذ لم يتكلم به الا في الحقيقة وان العيب
 اخبر عن الاسم المذكور بغيره كما في قوله بغيره على راء والآخر مثلاً ولو كانت
 اضافة مثلاً بغيره لكان التقدير لا مثلاً بغيره مثلاً بغيره وان كان
 يجاب عن الاول بان ال في الحسن وان كانت ال في الاصل لان الاصل ان
 يكون علامة لفظية للمعرب وهو كذا في الحقيقة وان كان امرها الا انه مع
 ندر في جداول مع علامة التذكير هو لا لزوم الفصل ظاهر من الثاني بان الفسا
 في موضع الغرض لا يكتفي الفسا في موضع التبريد ذلك المسمى نعم ذلك
 يكتفي عدم الاطلاق وانما الثاني بل بالمراد مسمى هذا الاسم فغير مناسب
 ليس كل مسمى بهذا الاسم بل بالمراد لانها ليست للاسم حتى يسموا على
 الكلام في قوله شاء ما شئت حتى لا ازال لها لا كنت شائبة من شائبات

المراد

ضروري اعلم ان اوله في هذا ان حتى ابتدئ بيمين في الاستبداد الفعل بعد
 كرفع في فعلها فانه يمتد الى الفعل بعد شقين في قوله شافى اى باعضا
 خبر لا ازال رفعت عليه بالكون على الخبر وما شئت من اى كونه في الابط
 محقق اى شائبة من شائباته على ما شئت من اى كونه في الابط
 اسم لا على شدة احدى مقادير شدة وهو ما يكون بين تمام معناه فيبقى مقادير
 في قوله اى محذوف وهو ما شئت من اى كونه في الابط فانه يمتد
 اسماً مضافاً نحو لصاحب بغيره اى مضافه اى ما يكتفى
 بالمتناهي لاطلا على ظاهره وبعد ذلك المنص الحار ذكر
 حاكوكك رافعه حاراً ما الرفع له فقال التثنية لا خلا في ان لا هي
 الرفع له ضد عدم كونهها فان ركب مع الاسم المرفوع في الرفع له كونه عند
 الاختصاص هو الاصح كما صرح به في التكميل وانما يكتفى بذهب الى انه مرفوع
 بما كان مرفوعاً به في قوله لا كونهها على ما مضى في قوله لا يمتد الى الابط
 في قوله لا يمتد الى الابط لان كونهها في قوله لا يمتد الى الابط
 لفظاً ومجلاً في ذلك وجهه بكون عدم عمل في الخبر بغيره شائبة من شائباته

لا خاصا كثر كثر كلمة لا ناعا على في الاسم لغيره في قال في الفقه الذي عندنا
يسمى به ان المكيه لا تصلح في الاسم ايضا لان جزءه اليه لا يعمل في اما لا يصلح ايضا
بالضبط فانه عندنا مثل ما ذكرنا في الفاضل بالرفع اقول ان الضبط للتعبد على اللفظ
كما ان الرفع في الفاضل كذلك **فائدة** اعلم ان المقهر من قول الناطم
وهو كيد ذلك الغير اذ ذكره في لا يجوز ان يكون المقهر على اسمها وهو كيد ذلك
تدبيره ولا يظن ان الرجل لا يجوز كيد ولا يعمل به بل هو مقدم على الغير على
الغير لا يوجب عندنا خبره **وربك الاسم المفرد** وهو الذي مضى
في الامتياز به مع لا في كيد غير هذا الكريه **فالحال** في هذا ظاهر الا في
كلما في المبني في ركب على الفتح جاز في اللفظ لا في المعنى عندنا وهذه الفقه
بنار على الصحيح لانما يتبين في هذه الحالة الضمنية مع كونها جاز لان قولنا لا جاز في
الامر مبني على جاز في قولنا سأل محققا او فعندنا سأل فقال هل من جاز في
الامر وكان من الواجب ان يقال له من جاز في الامر بل هو الجواب لسؤال
الامر لما جاز في ذكر من في سؤاله **منه** عندنا في الجواب في قولنا لا جاز في
الامر فممن من فقهنا لذلك وفي على الحركة اذنا لا يبرهن لنا على الفتح فممن

هذا اذا كان المفرد بالفتح المذكر غير مبني او مجمع مع سلامه وهو المذكر **كلا**
حول ولا قوة الا بالله ومع الكبر مثل اعلان لك اما المشي
والجمع مع سلامه كبر في بيان على ان يبين به وهو انما كثر في غير ذلك
العين بالفتح مثلا ولكن لزيادة المرون لتابع وفيه عشر الناس او سبعين واولا
الاولى منهم شترين وهذا الميم الى انهما ميران لبعدهما بالثنية والجمع عن
مشابهة الحرف في وضع هذا لا عرب بالركن في انما يبين في الاثبات في الاما مع
السلامة في ثبوت فيض على ما نصبت وهو الكبر بغير انضاضه في كبرهم في
انك عند الناطم **والثاني** وهو المكلف مع كبره لا كبر من لا كبر في
قوله الا بالله **اجعل الامر فوعا** كثره الام لان كان ذلك والاثبات
او منصوبا كثره لان نسب اليهم في الاصله **اشع** الذي على الرفع وفيه
اشع الفتن على الارض وفيه الثاني هو الضرب لان الفاعلة فائدة **او**
مركبا كالاولى نحن لا يبع فيه ولا يخلو ولا شفاضة في قوله او مركبا في كثير
فاما الرفع فانه على حد ذاته او جهر الا ان المكلف على قولنا مع اسمها فاعلمنا
كثيره بالاسماء عند سبهم وحديث تكون في الثانية نزلنا في المعطوفين

النقص ان لا يبدله وليس للاعمال فيه ان لا الثانية عاملة على كسرها فليعملها بل
 ان يقدّر لكل من الاول والثاني خبرا كالمطعم من عطف الجمل ولا يصح ان
 يكون المفعول واحدا خبرا لهما لا شاع فلو ان العالمين على كسرها واحد ولو لم يكن
 الخبر مفعولا منصوبا وانما التصب فبالعطف على عمل اسم لا يكون الا الثانية لانه
 بين المشاغلين فليعملها بحسب ما ينبغي ان يقدّر لكل خبر واحد فيكون لكل
 جملتين وتبين عند ان يقدّر خبر واحد ان الخبر بعد الاول مفعول مفعول
 مفعول به فليعملها ولا بالخبر بعد الثانية مفعول به الاول ان الاول ناصبه
 لما بعد الثانية ولا الناصبه عاملة بالخبر بعد كسرها فليعملها ارتفاع الخبر بها
 فليعملها وهو لا يجوز ان ما عطف به فيقدّر لها خبر واحد ان العامل واحد هو
 الاول وان رفعت ولا اما بالابدية ان على الغال لا عمل
 فالثاني وهو المفعول لا منصوبا ان منصبا انما يكون بالعطف على
 لفظا او محلا وخرج مفعول به من ما عطف به كذا فليعملها حتى قال
 لا نأخذ في هذا ولا جلي فليعملها فليعملها واحد ان كانت الثانية لانه
 وانما بعد ما عطفها من عمل الاول فليعملها عاملة على كسرها ويحذف خبر

ان كانت الاولى مفعولا والثانية عاملة على كسرها انما يكون لا يصح على هذا
 فليعملها وان يكون الخبر واحدا لا يلزم كون الخبر واحدا مفعولا ومنصوبا بل لا يلزم
 عاملين على كسرها واحد ان جعلها معا على عاملين على كسرها ذلك لانه خبر
 وكذا لانه خبر واحد ولا يلزم على ما عطف به انما معا على الفاعل ولا فاعل
 على كسرها خبر واحد على كسرها عاملين على كسرها انما بناء على الفاعل كذا فلا يلزم
 لا نأخذ فيها وانما فاعلها بالميم فالحاصل انما ذكرناه ان يبين فليعملها واحد
 فلو ان الله من كل شيء كذا فليعملها فليعملها عاملين على كسرها وكان كل من الاثنين
 مفعولا صالحا لهما العمل لا يحد احده فليعملها مع الاول مع نصب الثاني ورفع الاول مع
 رفع الثاني فليعملها مع الاول مع رفع الثاني فان لم يحد فليعملها فليعملها في قول
 الناطم بعد هذا ان لم يحد الثانية عطف فليعملها جملتان مستقلتان ان كان
 احدا لا يحد خبر مفعول فعلى الاول انما عطف به بالرفع الاول بغير علام
 مفعول ولا امره فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها
 وان كان خبرا لهما العمل لا يحد احده فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها فليعملها
 وان رفعت لا لا منصوبا ان اذا كان الاول منصوبا بالخبر في المفعول فليعملها الا

الثقة والرفع والصب والرفع والاعلام رجل والامارة والامارة والامارة
 ومن خارجها الاوجه الثقة والعلف اذا كان صالحا للعلف الا ان كان كذا
 لم يكن صالحا لغيره كمنه كمن الامارة فيها لا يزيد والاعلام رجل فيها ولا يخرج
 والرفع وهذه الصفة اما بالابتداء ان بالعلف على كل اسمها الا بالاعلام
 على كسر اللام العاملة على ما يخصها بالتركيب ومفردا نعتا للثقة
 على متعديها من الاوجه الثقة ايضا فافتح النكت بها على الغالب
 على تركيب النكت مع الموصف في احوال الاشارة بالتركيب ثلثة اشياء
 شملت عشرة نحو لاجل ترفع فيها او انصب من رتبة لاجل اسم لا ترفع
 لاجل ترفع فيها او ارفع نعتا لاجل رتبة لاجل مع الموصف نحو لاجل
 ترفع فيها ونحو ما يلي متعدي ونحو الموصف وهو المضاف
 والمثبته لا بد من لفظه من اجل البناء بالظن وانصبه نحو لاجل
 فيها ظرفا لاجل صاحب ترفع فيها لاجل طالع الجبل والاعلام والرفع
 اقصا نحو لاجل فيها ظرف لاجل صاحب ترفع فيها لاجل طالع
 جبل ظاهره كذا يمنع البناء ونحو الاكرام الاخر ان اذا كان المنسوب غير

نحو الاعلام من غير ان يرفعها والاعلام والاعلام والاعلام
 منه احكاما له بها للثقة ذي الفصل النكتي انما ترفع
 من غير ان يرفع والصب دون البشارة الفصل كمنه كمنه كمنه
 والبشارة كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 والامارة بالرفع على ما يحكمه الاكس فشا ذوالك بعضهم ان الاصل والامارة
 فحذف لا والبناء با على الرفع على نداء كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 نعتين كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 احكام النكت المنفصل نحو لاجل واحد كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 فوجه التفسير في بدل البعض والصب ما اشاعه لعل ان للفظ لا واحد
 والامارة فيها فقولنا كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 واحد كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 البشارة حكم البشارة كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 على لفظ المذكر نحو كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه
 المنقح المبني لا بد من لفظ المذكر كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه كمنه

بكلامه هو في الاصل الترادف بما فيه صحة الادب فاذا بلغ التكليف فهم
 بعضهم وغيره ولم يبق بعض الغائب أي تكلفه والاداء بكلامهم وبالفهم
 الخارج والمثل ان الماده هذا المهر وليست الا الاستغناء عنه مركبة من هذين الاصلين
 والاشارة على الاظهر في الاخيرين خلاف بشر بالتركيب لانها انما هي
 المعنى الاصل كافي الكافية وشاع في ذال البنا اسما الخ
 جرت احدى الجاهات وراى ما عند التجميع والاطمين ومنه لا سيما والاداء
 فلهذا الجاه بدل من الضمير في الجاه فلهذا في هذين الجاهين
 والاول جرت في الاصل اسمها ولا يصح ان يكون لفظ الجاه في الجاه
 يتكرر ولما فالان الحجاب من ان المشق من مذموم ولا يكون خبر على المشق
 لانهم يذكروا الالبان ما قصدوا بالمشق منه في هذا المذموم والاخر من خبر على
 الامر بل وفي بدل من حال مع اسمها وفي بدل من حال منها فلهذا فان
 البديل هو المنقوص بالنسبة وهو بالنظر الى المبدل منه سكتية فمعناه التركيب
 ضد المطلب فلهذا البند انما هي البديل بعد بعض التفرع بالان فلهذا هو
 المنقوص بالنسبة المبدل منه لكن بعد بعضه وفي التفرع ثبات اذا المراد

مع سقوطه أي مع سقوط الخبر ظهر بقية الكلام قبل ان في يري
 الشبهة ان التعليل في وقت السطر أي لانها المثل على الماده في كل تركيب
 فيه الا في كل تركيب كونه في الماده فلا يكون أي لم يبدل واحد من مكونات
 من الماده لا سيما وتعليلها بدلها في الماده المتعلقين وهذا مثال لما سطر
 الخبر وعلم اسما من فريضة الكلام فان خبر الماده لم يعلم سطر من الفريضة وب
 ذكر الخبر عند الجميع ولا ذكر في باب الطلب وهذه كذا في وجاهة فهم من مقصده ولا
 كبر من المادان مفسر الخرج النافذ المهر لدا الماسة والمصر في بعض التفرع
 التي يباح في حكمها السطر لهما يكون ان في هذا المادان كبر ولين من بين كبر
 المسبح كقول من جملة كبر في الماسة وهو الشرب صبا حاضرا في الماسة
 وهو الشرب صبا فاستد اعلم ان فهم لا على كبر ويدون لا باس على
 وهذا من ماضع حدث اسم لا وبما خبرها وذلك نادرة كلامهم لا علم ان اذا
 انما في الجاه كبر في اجمال وجب كبرها فيكون ح محلة نحو انما كبر ولا هم
 عنها فيكون ونحو انما في شجرة مباركة في شجرة لا شجرة ولا في كبره وجاهة كبره لا
 خاتما ولا اسما ووجوب ذلك لتكاملها في الجاه والتكامل في الجاه جملته

وقد نفع في دهره مفعول الثاني نقصن الطرف أي كثر له مفعول أي كلفك
 والنعم المشر للهرث ويمن علم وهو قليل كثره ودعا الغزالي يمين وخلفين
 لا سم فلا ادعى به وهو قول ودعا يمين متاف والغزالي جمع غائبه وهو المنة
 المستعينة بجواز الحلق المحلل وخلفه الباء مفعول آزل وجعل في اسم مفعول ثان
 وفعله فلا ادعى بغيره على غيره في الاستعانة أو انكاره أي فلا ادعى به
 آزل اسم في جعله بدل آزل حال ودعا حال هذا في غير آزل واحد وهو
 بأفعال المبني فلا يفسد فيه والظاهر أن ما هنا هذا البيت يكون في آزل بام
 الشباب جعل من المنة كونه بمنزلة النعم للغزالي فان كانت بمعنى ذكر أو طلع
 من باب نفع أو عرض فهو لا زنه وعلقت بمعنى نكحت كثره علما للباد
 المعرف فانبعث الكلب في راجعات الشرب والامل فعله للمعرب
 بالنصب مفعول البادل والجواب ضاذا البادل الكبر فانبعث أي انطلق فل
 الشرب وواجه له سباب وفعله علقت منانا فلتك باسل فذلك راعيا
 غرثان غاربا ففعله منانا أي عدو النعم والندم في غصن الجرد والدرثان يجمع
 المعجزة بمعنى الخاتع فيجمع طلت بمعنى طلعت فلهذا يجوز أن علم من منان فان

فلان

كانت من فخرهم علم الرجل بالكنه أو الكثرة إذا انتشت شدة العلم فهو علم في لانه من
 انما عليه يمين بمعنى شدة العلم فمعدا واحد كل في الفاس ووجلا
 بمعنى علم يجران وجدا أكثرهما لفا يمين ومكسرها الرجح وميل الرجلان فان كان
 يمين أصابت تعدا الواحد ومكسرها الرجلان بكسر الراء وميل الرجح انه وان كان
 بمضارعين ومنه أجهل فمفعول لا زنه فعدا الأولى وجعل يمين الأولى والشاهد
 بينهما والثالثة مرجع النفع المم وكسر الهم وطمس بمعنى الرجحان كثره فطننتان
 شئت لظن الحرب ضالبا فعدت فممن كان عنهما مفر فعدت شئت فنبع الشين
 وجهها أي ضللت صالبا مفر فاعل من ضللت الشاركون في سحرها ورفعت كهن
 المعلة والراء المشددة أي انخرعت ونكح يمين بمعنى المعلن كثره ولم يظن انهم ملائمة
 ربه وحسبت بمعنى طلعت كثره ثم يحكم الجاهل اعتنا من الخفت
 يحكمه ابطا ظاهرا هم مرفوع وفيه يمين بمعنى طلعت كثره حسب النعم والنجح
 جلاء راجعا إذا ما المراد اصبح فاعلا ففعله منانا أي مينا وفيه ضارعا للعتان
 ففعل العين على ما هو في النجاس كثره وها لا كثر في الاستعمال ومكسرها الجحان
 بكسر الجاء والمجند ففعل الشين وكسرها فان كانت بمعنى ضارعت كثره أي دأبت أو

مرقه فابعد الحفظ بانسانه اليه فمناه ورفق والمثلث الحرف ثلث المائده والنقص وان
 كانت كمن غلب في الحمايه واما في الفاس طابعها طابعه واما في الحمايه
 فاطنه فغلبه او مضطربه او ماضا او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 وان كانت كمن ماضا او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 العهد باعز واما مضطربه فان اغنيانا بالرفق او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 نائب فاعل وهو المفعول الاول والرفق مفعول ثان مضاف للعهد او نائبه
 او نائبه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 وهو ماضا او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 كمن مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 ماضا او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 لم يدخل على الفعل اسمهم كما ترون فان دخل عليه فغلبه او مضطربه او مضطربه
 ثم واما مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه او مضطربه
 المفعولين ولا بعد من المفعول وجعل الجمله سادسه مستان في المفعول اليه الحرف
 لما ذكر في المعنى من ان الجمله تسد المفعول المعنى اليه بالحرف فمكون فمكون

قول

مرقه وياض كالبرق في لونه ونعمت مع عدل بمن العجايب لا
 كثره نعمتي شجار كسبح انما التبع من يدب ديبا وصفا التبع
 بنبئت الراءه في الفاس فالعجايب عند البرقي هو لمرقن باعفاء
 صوام لا وعند الجراف هو لمرقن مع علم وضمان الانباج هو سباع الفل
 من عرجه ويخرج هذا لمرقن مع علم وضمان الكذب فان كانت كمن يخطئ او
 نعمت لحد ثامه بغيرها واما عرجه الجرح والبار في الاربع وعرفنا الشاهد
 منها الزمانه وانهم على في الفقه الكذب واما عرجه ثامه ثم قال في الفقه
 الزمانه الشريف واما ثامه وان كانت كمن يخطئ او يخطئ او يخطئ او يخطئ
 لمرقن في البناء الجرح واما عرجه الجرح في الفقه الكذب فان كانت كمن يخطئ او
 واما عرجه فلا فقه المولى شريك في العنى وكما المولى شريك في العنى
 فان كانت كمن يخطئ او يخطئ او يخطئ او يخطئ او يخطئ او يخطئ او يخطئ
 والمفقه واما عرجه المولى شريك في العنى وكما المولى شريك في العنى
 بعد ما ومن قاله بالمرقن لا يغيره حقا بمعنى كثره فكذا عرجه
 عرجه فمكون فمكون فمكون فمكون فمكون فمكون فمكون فمكون فمكون

باستقامة الجوارح في تركها هذا يصح أن لا يكون كمن يمتنع خيالاً عن جميع فسادات
 الواحد كمن يمتنع السبيل أو يمتنع وجعل اللزك عصفداً في الكفة
 عن جعل الملاكمة الذين هم عباد الرحمن أنا وأنتا والمؤمن أن يمتنعاً وقبل أن يمتنع
 من حال العيش في أي شيء من أجل أن يمتنع على غير ما ذكره العيش في حال كانت كمن
 أرجو أن أرجو لئلا يمتنع الواحد عن جعل الطلقات والفرز، ويترك جعل الفاسل
 كذا ويتركها كمن يمتنع فلا يمتنع في جعلها كمن أرجو سعة الرزق ثانياً بحيث
 الجرك في المثال **وهب** بلطف الأكرع كمن ظن أن لا يمتنع هباً كمن لم يمتنع
 هباً كمن لم يمتنع كمن لم يمتنع من الأختال، ولا يمتنع من الأختال كما
 اعتد كمن يمتنع وتعلم كمن يعلم كمن تعلم شفا التفرع من ثانياً بلطف
 بلطف في الجبل ولكن لا يمتنع استقامتها في أن يمتنع كمن لم يمتنع وتعلم
 أن للصبر في أن لا يمتنعها نأنت فأنه في قوله تعلم من قبل الله أن لا يمتنع
 وفوجدت الدجال لعل أن يمتنع كمن لم يمتنع، أي لعل أن كان كمن لم يمتنع تعلم الحسا
 وهو تفتت لرجل **فأشتر** أعلم أن هذه الأفعال كاعتق الحق في
 الرابع الأول ما يمتنع في الخبر فيها وهو ثلاثه ووجد وتعلم وهي والثاني ما يمتنع

فيه رجاءاً وهو خمسة جملع مجامعهم وهب والثالث ما يمتنع فيه الأكرع
 والثالث كونه للعين وهو ثمان مائة وعلم الرابع ما يمتنع فيه الأكرع والثالث
 كونه للعين وهو ثلاثه مائة وعلم الخامس ما يمتنع فيه الأكرع والثالث
 هو للعين شرع في بيان الحق للعين في ثمان مائة وعلم **والتي كبر** أمر الله
 في الدلالة على الحق بل يمتنع جملع الخمسة وتعلم وهب في قوله **أيضاً**
بها نصب بعد أن يمتنع في فعلها ميسر وخبر عن نصيب
 مثل كصفت ما كمل ويمنع في فعلها ميسر، وهو في قوله **أيضاً**
 وكمن لم يمتنع غداً من هب بلطف وتعلم هب في قوله **أيضاً**
 يمتنع يمتنع في قوله **أيضاً** من قبلها كمن لم يمتنع في قوله **أيضاً**
 يمتنع في قوله **أيضاً** من قبلها كمن لم يمتنع في قوله **أيضاً**
 لفظاً لا محلاً **والألفاء** وهو لفظاً لا محلاً ما ذكر من قبل
هب من أفعال الغارب وهو خمسة مائة وثلاثه لأن هذه الأفعال لا تترك
 في كمن لم يمتنع في قوله **أيضاً** من قبلها كمن لم يمتنع في قوله **أيضاً**
 يمتنع في قوله **أيضاً** من قبلها كمن لم يمتنع في قوله **أيضاً**

فبعضها بان لا يقدم عليه شي خلافا لكونه بين لا يخشى وان وضعت الشا
 يكون من المعقول الاول وان كان جمل في موضع المعقول الثاني او ان
 لام ابتدأ لتكون للملك من باب التبدل في فهم الغاء ما
 تقدم ما كثره اجمع واما ان لا يغيرونها واما ان لا يماثلها من قبل
 فغيره واما ان يخطئ في الدف ولا يكون الا بالاول والثاني الا على ما في قوله
 كذلك ادب حوضه من خلفي افي لهب ملائكة الشعة الادب فغيره
 اعمش الادب للملكه واما ملائكة بكلامهم فبعضها ما يضر به والشعة بالكر
 الخلق فالشعة في البكبين على فخذ من الشان اخلاله واما الشان على فخذ
 واما الاولاد لملايك والادبها والفتل على الملوك على فخذ من
 المعقولين على حصة اعمش من الشان المعقولين على فخذ من الاولاد واما ملوك
 على فخذ من الشاة مستل المعقولين على الشان واما فخذ من الشان في البكبين من
 باب لا لغا تقدم ما في الاول واما في الثاني على الفعل ولكن لا يجمع عند الجموع
 خلافا كاعتق فها من ان الا على الاربع وفيل واجب فاعلم على ما من فخذ
 فبعضها ان لا يماثلها من قبل واما التزم التعليل عن العلو للفظ الادب

الفضل جليلي للصد كذا اذا وقع قبل فنيها اعمش النافذ كحل
 ما هرا لا يظفر فملا هرا لا يظفر فملا هرا لا يظفر فملا هرا لا يظفر
 بينهما ان الحل الجمل السادة مستل المعقولين بعد التعليل ولكن من غير فخذ فخذ
 كذا اذا وقع الفعل قبل ان ولا النافذين في جواب قسم كلفه او عفا كمن
 عفا والله ان زيدا فاعم وعلم ان زيدا فاعم وعلم ان زيدا فاعم وعلم ان زيدا
 عفا وعلم ان زيدا في الدار ولا عفا ولا في كمن ان عاملا كانت او محملا وكذا
 لا امر كانت عاملا على ان اعمش او محملا واما في جواب قسم قبل الجمع
 كمن عفا لكن في المعنى ما يظهر وجه التبدل حيث ان الدار عفا سبب
 ان النافذ انما يكون لها الصد حيث وقعت في صد جواب القسم وقال في محل
 اخر ان النافذ المولعة في جواب القسم لها الصد فملا هرا لا يظفر فملا هرا لا يظفر
 وما النافذ ولام ابتدأ او لام جواب قسم كذا كمن ولقد علم ان الشاة
 فلام الاول لا القسم ولا الشاة فملا هرا لا يظفر فملا هرا لا يظفر فملا هرا لا يظفر
 اول وخلاف مستل ان يكون به من الزيادة ويجوز ان يجمع من جمل من الشاة
 في جواب قسم مستل المعقولين وكمن وعلم ان زيدا فاعم وعلم ان زيدا فاعم

ان في اسمها المتأخر عن علته ان في ذلك لغيره ان في كمال خبرها عن علته ان
 من هذا لغيره ان في ذلك لغيره ان في كمال خبرها عن علته ان
 في صفة الجملة المعلقة عنها وقد يقال ان الالام حفيها في الاصل صفة الجملة المعلقة
 كراهة من ان حرف في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 من هذا لغيره ان في ذلك لغيره ان في كمال خبرها عن علته ان
 عامل في الجملة المعلقة بعد ان كان عاملا في الجملة المعلقة في الجملة
 عن خبر العطف بالنصب على الجملة المعلقة وان كان في جملة ما البكا
 ولا من جملة النكاح حتى لو لم ينصب مرجعا بالكم عطف على جملة ما البكا
 وانما استحق المعلق بعلتها لان العامل معلق في اللفظ وعامل في المعنى فاعمل
 لا عامل في الكلام حتى عطف ما اخرها من المرأة المعلقة التي لا ترجع ولا معلقة
 ثم اعلم انه قد يلحق بالفعل القلوب في المعلق افعال خبرها عن فلنظروا في هذا ان كان
 طامعا في خبره فيكون باكم المعلق ان في كمال خبرها عن علته ان
 يقال ان انهم الذين في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 بعد المعلق سادته مستلحقين ان كان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان

مستلحقين ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 المرفوع في موضع نصب باسقاط الخبر كذا في هذا صحيح ان في كمال خبرها عن علته ان
 واحد مستلحقين ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 فغير اقول ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 حالا ان ذهب كصفتهم الى ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 اشكال ان لا طاعة الى هذا ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 وروى هذا القول انهم بان النعمان لا يفسر عليه ان في كمال خبرها عن علته ان
 الموضع القول بالبدلية وصل على صفتهم عن علم على افعال الفعل معلق ان لا
 فقال طامعا اذا قلت علة من هذا لغيره ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 عامل في جملة ما البكا على ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 ان تكون في موضع نصب وان لا يفسر النماذج في لفظها وان لم يوجد معلق على
 من هذا لغيره ان في ذلك لغيره ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان
 مكره ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان في كمال خبرها عن علته ان

ركبت وكعبا أو سدا لانه كبر المكنى على الظن لأن هذه المائة ركبت عند هذا
 الشاعر فثبت أن هذا السرايين لأنها تعقد في الضباب انما من كسح من سرك
 من ذلك بعضهم ولا يجوز في الكتب الاضلال ان يكون هذا مستقرا في السرايين على غير
 أي كسح من السرايين فثبت المضاف الذي في الخبر ويعمل المضاف إليه على وجه بالفعلة
 لا بد من قصر للمعنى في الجملة لانه لغة في السرايين فثبت المضاف فثبت ان كعبا في
 شجر من السرايين من ان الحكماء جازوا حتى مع استيفاء الشريك والموت في ذلك
 من زمانه ومنه قوله اذا طلت ابي اهل بلدي وفتحت بها عند الولد بالجمع
 فظهر اهل بلدي أي اهل بلدي اسم فاعل من اهل بلدي فلان انهم اهل
 وهم غير يرحم الرجل والمرأة يفتح الراء وكسر اللام في كعبا ابا البرقة والخبر
 يفتح الهاء ويكرن بالجمع ضرورة ولا يصلح فيها نصف انها عند السرايين المحر
فأنت اعلم انك قد عرفت ان القول انما ينصب المفعول في جرح من
 كسح الظن ولا يضر في عدم ما ينصب المفعول اما مفعول وهو على الظن
 مفعول في معنى الجملة غير فثبت شغل وخطبه وحديثا مفعول به لا بد من جرح اللفظ كمن
 يقال له ابراهيم أي يطلق عليه هذا الاسم وان كان كسبا للفاعل نصب ابراهيم

خلافا لمن منع هذا الترفع وجعل ابراهيم في الآية منادى كجاء المبتدئ في الآية الثالثة
 الا ترى ان هذا المفعول الذي مكن له لفظ غير فثبت كذا اذا كنت لفظا بلفظه في الآية
 ولا حاجة في ذلك به وهو علم من ان تكون مفعول في جميع اجزاءها الا كما في الآية الاولى
 قال سلام أي سلمنا سلاما عليكم سلام **باب علم واري**
الى ثلاثة من المتعبد واري علم المتعبدان المتعبدان
عند اذا صار اري واعلم بعد جرح هذه النقل على ما ذكر
 كان له علم من اذ بهم الله في مناسك فليلا وركب بهم كبر **فأنت**
 اعلم انما سميت هذه الحرفة هذه النقل لأنها تدخل على الفعل التلا لا غير فيستعمل
 بها المفعول كان فاعلا فليلا نصار متعبدان ان كان لا يجر جرحا
 في الاخرى والحسب من في المتعبد من يرد مفعولا ان كان متعبد على ليس كاجبة
 والكتب في اجبة وركب الجرح غالبا والاولى له الجرح غالبا وعلى الصن نافع
 اعلم الله الصن نافعا **وما حن** نافع في المثلان بلفظ حن واما فقد كان
 ان سمنه مثلا لانه الذي يشرب من الماء في الاثان والثالث انما حنفا
لمفعول علي ركبت من الكلام للثان والثالث من

مفاجيل اكله بل اكل ايضا حقيقا من جن جنيف المعقون بل معالاة
 بالاطاع رضى احدى اخطاها رضى فسد احدىها للافطار بالاطاع والمخلف
 السابق في جنفها معالاة الافطار وجلة الغناء العامل بالسيد الجاهل عرقه اكل
 تركه فام ومنه البركة اكلنا الله مع الاكابر وفوله واكتل من الله مع عام
 والمف مسكن والمف رهب كذا من يعلق الفلعا على اكل تركه
 فام واراد خالدا لذكره فطلق من عدم جلة يعلق الفلعا المعقون الاكل
 لا الفلعا وجلة حقة اخطاها الافطار وان بعدا اكل روى علم
 لواحد بلا حكم بان كانت روى غيره وعلم فانه فلا يشين
 به اكل بالكر فوصلا لما عرفت فقول اكلت من الهلال اكلت
 فاستد ان ثلث ان المصريح بعد علم بمعرفة اليقين بالضعف
 فهو علم ادم الاسماء كلها لا بالكر فثلث ان في كلام الشافعي دلالة على
 تعددتها بالهلال الا يشين وكذا عدم السماع كالقاس على اكلت من الهلال
 والشان منها اكل من هذه المعقون كذا ان اكلت من كذا
 واما من كل فعل بعد المعقون كذا اصلها البنية والمف تركه بل اجنبه

نحو

لا عطينه درهما فهو اكل لسان من المعقون المذكورين به اكل بالشافعي
 معقون باب كذا في كل حكم دوا لسان اكل دوا لسان فيمنع من
 عن الاكل ويجوز الافطار بغيره على الاكل ويجوز هذا معا ومنع الاول انقول
 تركه الهلال اكلت من الهلال اكلت بالاطاع ويجوز اكله من الهلال اكلت
 وكذا السماع الاول ان هو سماع الاطاع بالشافعي عن الاول ثم يفتى من الطاعة
 فان اكله من الهلال اكلت من الهلال لان اكله من الهلال اكلت من الهلال
 ملحقة بالقلبية في ذلك ومن يعلق روى عن الشافعي فوله من اكلت من الهلال اكلت
 بنا على ان الرتبة هنا بغيره وهو الظاهر بل عليه فلا شاهد فيها لما عرفت
 وفي التمثل بالاذن المذكور فليكن الفعل بفتح الاصل ان يكون كيف يمكن الكنية
 لا سيما لها اسما معبرا مجردا عن الاستفهام بمعنى كنية كافي في العلم اكلت من الهلال اكلت
 ويكون مضافا الى الفعل بعد بنا عليه بالمصدا كافي فيهم ينفع فالمعقون اكلت
 اكلت من الهلال اكلت من الهلال اكلت من الهلال اكلت من الهلال اكلت من الهلال
 وان سبقت جمله بغيره بالاجابة لكرها مضافا اليها وبما يصحهم بان جمله كيف في الهلال
 كجمله كذا في اكلت من الهلال اكلت من الهلال اكلت من الهلال اكلت من الهلال اكلت من الهلال

كتب الاثر من باب التلخيص وقد عرفت ان الكتب مكتوبة وكارت
 السابق المنسوبة الى ثلاثة مفاعيل فمما عرفت من الحكم بناء داخل
 وحدث وابتداء وكذلك خبر لفتحها كنداء كثره فثبت وعنه
 والسفاهة كاسمها يفتح الراء بالاشارة وكثره وما عليك اذا جرت
 دفعا وما عليك بغيره ان فروع من وكثره او نعم ما استلزم من حيث
 لم يكتب الراء وكثره اثبت فكذا لم يلبس كذا على كذا لئلا يفتن وكثره
 وخبر سكره الغيب ومضيه فاقبلت من كذا على كذا فاقبلت
 اعلم ان بناء وابتداء وخبر خبر مفعولها الى ثلاثة مفاعيل في كلامهم
 الا وهي مبتدئ للمفعول وقد وقع في القرآن فعند بناء جسد الفاعل بها واحد
 صريح لا يشك في ذلك وان المكسور المفعول باللام ومفعولها كما في قوله تعالى
 يديكم اذا نزع الابرار لعل الله يبدلها الى ثلاثة اصحيا وقال بعضهم من المفعول
 الاعمال باعل كثرنا فلا بان الخبر والتصنيف فمما للفتل اذ ثبت في السابق
 فغل عنه ما ذكره في ما هو من باب الضمير معنى علم وفرد ثبت زوجه النارة
 ناعل وهي المفعول الاول من زوجه مفعول ثان ومنه جملته حتى الى فتح مفعول ثالث

جملته والسفاهة كاسمها صيغة اعرابها عن الشاعر فيها بدم ذوقه الدفك كان
 عليه في شارة وفرد وما عليك الى ما لا يستقيم الا كذا في اتي عليك
 وفرد ان فروع من اتي ان فروع من مفعول بها لعل به عليك ومفعول ان
 فروع من مفعول لعلك اسد وفرد ما استلزم بالبناء للجهل وفرد ما لم يلبس
 وفرد سكره الغيب سكره والغيب مارة كانت نزلت بجمع يجمع اليهم بالمعنى واسمها كثره
 وفرد عصره لاهل الى الكاشين عصره مارة اعرافها حال من دار فاقبلت
خاتمة اعلم ان دخول هذه النفل ويخرج الفعل للمفعول متطابقا بالبناء
 الى ما يشاء عنها فدخل الخبر على الفعل فعمله بعدد ما في الفعل لم يكن متعديا اليه
 بدو ما وجره للمفعول فعمله فاعل من مفعول كان متعديا اليه قبل التصريح باللام
 ان دخل خبر المفعول بعد الواحد والمتكسر الى ثلاثة اذا صغره للمفعول صامتا
 الى اثنين وذا الاثنين بصيغة متعديا الى واحد وذا الواحد بصيغة متعديا فان كان
 المصريح للمفعول من باب علم على باب نون في المتكسر الى اثنين لا في السابق
 كما هو الظاهر فلا يقال للمفعول في باب نون لا يجمع جذبه الحضور والعدم الفاعل
 وان كان من باب نون باب كان وكان المصريح للمفعول في السابق لا في السابق

الْبَيْتُ وَالْفِعْلُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْأَكْرَفِ بِالْحَرْفِ عَلَى الْفِعْلِ
 لِلظَّاهِرِ بَعْدَ سُنْدٍ وَهَذِهِ الْأَكْرَفُ دَالَّةٌ عَلَى تَبَيُّنِ الْفَاعِلِ وَتَجَمُّعِهِ
 كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ هُنَا عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ وَنَهْمُ مَنْ يَجْعَلُ مَا يَدْرِي مِنْ ذَلِكَ عَلَى
 أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ وَبَعْدَ تَرْجُومِهِمْ مَنْ يَجْعَلُ عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ مِنَ الْخَصْرِ وَالْإِيجِزِ وَتَجَمُّعِهِ
 مَا يَجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْأَيْدِ الْوَالِ الْتَكْنِيمِ وَالْمُتَأَخِّرِ لِرَفْعِ الْأَعْقَابِ عَنْهُمْ عَلَى أَنْ يَمُوتَ
 الْعَرَبُ يَجْعَلُ فِي هَذِهِ الْأَكْرَفِ عَلَامَةً لِلتَّائِيهِ لِلتَّجَمُّعِ وَذَلِكَ بِمَا نَهْمُ عَلَى أَنْ يَمُوتَ
 مَنْ يَلْزَمُ مَعَ الْأَوَّلِ الظَّاهِرِ الْأَوَّلِ فَيُفْعَلُ الْأَشْيَاءُ وَالْمُتَأَخِّرِ فَيُفْعَلُ جَمْعُ الْمَذْكُورِ وَالْمُتَأَخِّرِ
 فِي فِعْلِ جَمْعِ الْمَوْتِ فَرَجَبٌ أَنْ يَكُونَ عَذَابُهُ عَذَابَهُ وَنَهْمُ مَنْ يَدْرِي أَنَّ الدَّلَالَةَ عَلَى التَّائِيهِ
 وَالْجَمْعِ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ الدَّلَالَةَ عَلَى التَّائِيهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ اسْمَاءً لِلزَّمَنِ وَأَمَّا وَجِبُوبُ
 الْأَيْدِ الْوَالِ الْتَكْنِيمِ وَالْمُتَأَخِّرِ وَهَذَا اسْتِثْنَاءُ الْفِعْلِ مِنْ تَبَيُّنِ الْفَاعِلِ بِالْحَرْفِ
 وَتَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا ضَمًّا أَيْ تَحْتَ مِنَ اللَّفْظِ مَا يَجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ
 إِذَا احْبَبَ بِاسْمِهِمْ مَحْضًا أَيْ مَلْفُوظًا بِدَلَالَةٍ كَمَا كَانَ فِي جَوَابِ
 مَنْ قَرَأَ إِذَا جَعَلَ الْفِعْلَ ذَلِيلًا مِنْهُمْ وَلَيْسَ سَائِلًا مِنْهُمْ مِنْ خِلَالِ التَّائِيهِ وَالْأَشْيَاءِ
 لِيَجْعَلَ لِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَوْ يَكُنْ مَعَهَا بِدَلَالَةٍ كَمَا كَانَ فِي تَجَمُّعِهِمْ بِسَبْعٍ لِيَجْعَلَ

تَجَمُّعُهُ

بِالْفِعْلِ وَالْأَصْدَالِ حُجَابٌ وَفَرَادَةُ ابْنِ كَيْسَرٍ كَمَا دَلَّتْ بِمَعْنَى الْكَيْسَرِ وَالْمَعْنَى
 بِطَلَاتِ اللَّهِ وَتَرْجُومَهُمْ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَيُفْعَلُ الْأَوَّلُ مِنْهُمْ شَرْكَائِهِمْ وَفَرَادَةُ
 الْكَيْسَرِ بِهَذَا صَاحِبِ الْحَقِّ وَتَجَمُّعُهُمَا مِمَّا يَجْعَلُ الطَّلَبُ بِنَاءً الْأَفْعَالِ الْفَعْلُ
 الْأَسْمَاءُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ نَفْعٍ بِالْفَاعِلِ الْأَفْعَالُ كَمَا كَانَ فِي تَبَيُّنِ الْفَاعِلِ مِنْهُمْ
 وَمَنْ مِنْهُمْ وَمَنْ يَكُنْ بِكَيْسَرٍ فَيُفْعَلُ بِسَبْعٍ حُجَابٌ وَبِهِمْ شَرْكَائِهِمْ وَبِهِمْ ضَائِعٌ
 وَهَذَا كَيْسَرٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَكْرَفَاتُ أَحْبَابُ سُبُلَاتٍ مَحْضَةٍ نَائِلَةٌ وَأَمَّا وَجِبُوبُ
 بِالْعَلْفِ عَلَى فَرَادَةِ مَا يَجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا فَرَادَهُمَا فَيُفْعَلُ الْفَاعِلُ مِنْ فِعْلِ سُنْدٍ أَيْ
 أَيْ مَلَابِسَ يَجْعَلُ مِنْ أَحَدِ الشَّرِكَةِ بِالسَّجْدَةِ وَهَذَا كَيْسَرٌ نَامُ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ
 أَحَدُ السَّجْدَةِ وَهَذَا لَا يَسْأَلُ مِنْهُمْ نَامُ ابْنِ الْأَوَّلِ لَا يَسْأَلُ مِنْهُمْ لَأَنَّ الْفِعْلَ الظَّاهِرَ كَالْبَيْتِ
 مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ الْخَصْرِ وَالْإِيجِزِ بَيْنَهُمَا وَتَاءُ تَأْنِيثِ تِلْكَ الْمَاخِي
 إِذَا كَانَ لَا نَشِي هَذَا لِحُكْمِ النَّاسِ وَنَهْمُ مَنْ يَدْرِي أَنَّ الْفَاعِلَ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ
 كَانَ حُكْمُهُمْ عَدِيمُ الْأَخَافِ لَأَنَّ كَسَاهَا فِي الْفَاعِلِ لَأَنَّ الْفَاعِلَ كَانَ كَبِيرَ الْفِعْلِ
 خَارِجًا أَنْ يَدُلَّ مَا أَصْلُ الْفِعْلِ عَلَى تَبَيُّنِ الْفَاعِلِ بِمَا خَارِجًا أَنْ يَدُلَّ الْفَاعِلُ عَلَى أَلَمِهِ
 كَتَبَ الْفِعْلَ فِي الْأَفْعَالِ الْخَصْرِ وَنَهْمُ مَنْ يَدْرِي أَنَّ الْفَاعِلَ كَانَ كَبِيرَ الْفِعْلِ

الأذى والخاصة كطعم النسيء وإنما قلتم هذه النام من الأنا
فعل فاعل مضموم متصل سزاو عا والضمير على وزن ث حيث كعد
فأنت والهندان فاعلا أم جازي كالتمسك طم كالبستان نظرا أو
نظرا على ظاهره فصل مفهوم ذات حر أي مخرج كلامك هند فاست
الهندان رعا مثلهما فصل فممنع هند نام والهندان فاعلا والتمسك طم كالبستان
نظرا و نام هند و نام الهندان و نام الهندان و نامهم من قول الناطم هزات
لا تدم وفيه من المصنوع فلا تدم في المعمل المنفصل كمر هند نام الأهر
نام الأنا أنت ولا في الظاهر الجازي للناثي فخر طم كالبستان نظرا ولا في المخرج هزات
على مناسبات بانه وأعلم أن اثبات النام مع المعمل المنفصل ضعيف والناظر
الناظر في اللغز وعلم نام متعلق بالناثي والناثي في فصل
بين الفصاح فاعلا إذا كان ظاهرا جعيل النام ث نول الشاء كاف
نحو كذا القاضى بذا الواقف وفرد لفد ولا لا جلا لم
وفرد أن امرأته سكن واحد بعثت وعبدك في الدنيا المصير واللاجز
الأشياء ولا جلا الناطم بقول الذي هو للكليل بكل قبل الأثبات واجب وفرد

كلام الناطم فإذا كان المتدله جعيل النام ث كما قلنا وهذا الحكم كذلك إذا
كان المتدله جازي النام ث النام ث الجعيل الفصح فمخلاف فعل الدنا بغيرهم النام
والاجز عتق الأديان بالمال مدعنا الأسماء والظاهر جعيل النام ث جود ذلك في
الكلام الفصح على أكثر ما ذكرت في المصير المذكور فيه على الفلذ فالأكبرية (عقد الأنا)
دليل كجته والحذف مع فصل بين الفصاح فاعله بالأنا
فصلا على الأثبات كما ذكر في الألفاظ ابن العلاء إذ مناه
نام كذا في أحد الألفاظ ابن العلاء بالسطر المعنى وعجز نام كذا نظرا إلى اللطيف
الأشياء في هذه الصفة واجب وصل الأسرى وفيه أن كان مذكرا لا كذا بالأنا
من المضاعفة وحسن الجهر بالناظر بالشر كطير ما يركب من بهيمة وفرد
الأشياء لعم والصحيح جازي في التراكيب وفرد فاجز الأذى الأسلاكهم أن
كانت الأصححة واحد والحذف فكذا في مع الظاهر الجعيل النام ث
بلا فصل كذا بالأنا ولا بغيرها شذوذ أحسن من مال فائدة و
مع ضم فري النام ث المجاز الحذف في شعر رفع أكفالك
ناما شري على لمة فان الحوادث جازي بها وفرد فلا تدم وفرد

ولا كثر البطلان في الذكر في البطلان على اعتبار المكان والناكث في
 الباطن على اعتبار البعد ولا مانع من اعادة ضميرين على ما هو جازم في الذكر
 الناكث احدهما باعتبار ذلك كبره والآخر باعتبار ناكثه والثاني مع جمع
 سوى السالم من مذكر والسالم من نكرت كانهما لم يجمع
 دل على طاعة فدخل اسم الجمع كالنشاء واسم الجنس المحم كالبذر فان حكمها كذا
 قال ابن جني اذا انشئت الجمع على النكر كيد من شاول ذكرته اعادة مذكر فصرف
 الرجال الى اخرها وذهب الرجال الى اخرها كالنشاء مع المنة الجارية في
 ما كثر في جمع مثل احد البين اعني البند فكان فعل سئل اللبنة وطل
 اللبنة فعل فاعل الرجال وفاعل الحن وفاعل الحن وفاعل الحن وفاعل الحن
 وفاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن
 كنسوة وانه وفاعل نسوة في البند فاعل اعلم ان كل جمع كان جبر فيه
 الركبان لا مكان الناكثين المتفدين فيه كاعرف الا في جميع النعم لان اوله
 نظم الواحد فيها وجب في الذكر في المذكر والناكث في المنة عرف فاعل المنة
 فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن فاعل الحن

بنوا سرقيل واذا جازت المنة واجب بان البين والناكث لم يكسما فاعلم
 الواحد وراي الذكر في جازات الفصل لان الاصل النشأ المنة ان كان
 معن باللاق وهو اسم كبح والحذف في نعم النشاء ونشأ النشاء
 استحقوا اي عده حسن ان الاثبات لان فصل الجنين
 بيقين فاعلم بالجنين ان في النشاء جنس خلائق من نعم انما هي كذا ولكن
 الاثبات ليس من الحذف فلذلك يجوز الركبان في خبرها اي المرأة خلت من الرجل
 من ذلك ما ناسا المرأة لان المرأة ههنا هم بها الجنس بل المرأة من فعل لا
 الجنين انما جاء من النافي بخلاف ما ناسا من امرأة فبالجنان ولان دخل من ناسا
 من الجنين الاكثر في المنة من المنة من المنة من المنة من المنة من المنة من المنة
 كما فعل ابن هشام والاصل في النشاء ان يفسل بالفضل
 كونه كالفرد منه وهذا شرع في الحكم السابع الا انهما من علمه بالرفع فاعلم في
 الانعائ المحنة والاصل في المفعول ان يفسل عن الفعل
 بالفاعل كونه فاعله وقد جاء بخلاف الاصل المذكر فاعله
 فاعلم المفعول على الفاعل انما جازم لا ما وجب وقد يمنع ذلك كما سأت

وفي مجيئ المفعول قبل الفعل و فاعله و ذلك على ثلاثة

أوجه جازية عن غيرها هي و الحب و ذلك في مثلين الأول أن يكون

المفعول مثلاً الصدق حين أكرمت و ثانياً أن يكون غلام من أكرمت و غلام

أي جيل فصار كسب و الثانية أن يقع عامله بعد الفاء و ليس له مفعول غيره

مقدم عليها هي و ريات فبكر فاما البعير فلا فاعله بخلافه عن أما البعير فاضرب

زهد و يمنع و عندهما أوجب فاعله أو فاعله على ما سبقنا منه و آخر

المفعول عن الفاعل و مجازاً أن ليس حد ربيب خفاء الأعراب

و عدم الفاعل إذا لم يعلم الفاعل من المفعول و الحذف هذه الآية بالزهد كما في مجيئ

من موعظي و أكرم أي فاني فاني من اللبس لوجه الفاعل جازاً التقديم نحو ضرب

من موعظي و أضفت سكت المحي فاعله فاعله كلفظة كالمثال الأول و كمن في المثال

الثاني فاستدركنا ذكره النظم هو ما ذهب إليه ابن الجوزي

و نظائر هذه من المماثلين و نافع في المثالين الحاج فاجاز فاعله المفعول

و الحذف هذه مجازاً بان العرب يجزئهم عن ذكره على غير و بان الأفعال من

مفاصل العفلاء و بان مجيئ مفعولها الأخر و بان ما خبر الشان إلى حيث

نحو

الحاجة جازية عطفاً و تركياً و بانه في مثل الرجاء انه لا اختلاف في انه مجزئ و نحو فاعله

ذلك تلك و كثرهم ان يكون ذلك اسم زائد و كثرهم في الخبر و العكس و لكن ما إذا

الحاج جيبف لانه كثرهم المفعول و آخر الفاعل و الحذف هذه الآية بالزهد كما في مجيئ

بقا عليه المفعول و كثرهم الفاعل فاعله الضرب و كثرهم بخلاف ما اجمع به فان

الأكبر لا يردى إلى مثل ذلك و هو ظاهر أو أضر الفاعل أي أن المفعول

عن الفاعل بانه مجزئ بان وقع الفاعل بعده غير مختصراً كمنك و

اهنت زهد و ما بالاً و انما انحصر من الفاعل إلى المفعول فاعله

كان أو ضل آخر عن غير المختص منها فاعله الفاعل المختص كمن ما ضرب عجزاً

الزهد أي لا أنا و ما ضرب عجزاً زهداً أنا و مثال المفعول المختص كمن ما ضرب

الأعرج و ما ضرب الأعرج و ما ضرب عجزاً عجزاً و ما ضرب عجزاً و قد

سبق المختص غير المختص لأن كان المختص فاعلاً و مفعولاً أن قصد ظمير

بان كان المختص بالاً و قد نكت مع المختص بما كثر ما ضرب الزهد عجزاً و ما ضرب

عجزاً عجزاً و من الأول قوله فلم يبق إلا الله ما هيجت لنا عجباً أنا و الذي يري ما هيجت

مفعولها ما غاب أو لم يمتص و كثرهم و الحذف هذه الآية بطلان من الشان

من كوت من كليل يكلم سائمه فما زله الا ضعف ما في كلامها من ماله واما
 ابي الاحاضرة واما كليل كليل لا اهل فان يظهر الضد بان كان
 المحصر بانها انما لا ولم تقدم مع المحصر المنع فغيره لا تعكس المحصر و ذلك
 واضح **فائدة** علم ان الكشاف قد جاز تقديم المحصر بالا مطلقا
 وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصر مطلقا وذهب الجعفيين الى ان
 منع تقديم الفاعل المحصر وجاز تقديم المفعول المحصر وانه في هذا النسخ و
 يشاع في لسان العرب تقديم المفعول للمبتدئ في الفاعل عليه **مخو** **زان** **نوم** **الشجر**
ربه **عمر** قوله جاء الخ لانه ان كانت له فعل كما في ربه من عظمته
 لأن الصيغة وان عاد في لفظه على ما ذكرناه من مقدم والرب وشد
 في كلامهم تقديم الفاعل للمبتدئ في المفعول عليه **مخو** **زان** **نوم** **الشجر**
 لما قدم من محو الصيغة على ما ذكرناه من تقدم والرب وشد
 والصحيح في قوله كذا كما استدل على ذلك بالشاع وانما على ذلك آياتنا
 منها قوله ولان كذا ما خلا الدهر احد من الناس بعد الدهر كذا
 جزى بهن ابا القلان عن كبر حسن فعل كما يحري ستمار وناول المانعين

بعض هذه الايات بما هو خلاف ظاهرها واما ما بينهم ذلك والشرع و
 الشرع والحق **قوائل** الأولى اعلان في حق ضرب ارباعا من هذين
 الاشارة الى ان كان الضمير المصل بالفاعل المتقدم عائد على المصل بالمفعول المتأخر
 امستفاد المقتضى اجماعا واختلف في تخويله في نون الضمير لاختلاف الظاهر في
 مرجع الضمير ملاية والحاد في نون الضمير طالب للرجوع ايضا فكانه قد فعل
 ربه واختلف في حق ضرب ارباعا من هذين فمعه فم في طاراه اخرين وهل يصح
 لما عاد الضمير على المصل بما ربه الضمير كان كذا وعلى ما ربه الضمير
الثانية كما هو الضمير على مقدم ربه دون لفظه وليس هذا كما كذا
 يقع على مقدم معز وون لفظه وهو العائد على المصدا المفهم من الفعل فخر
 وذلك في الصيغة فخر في كذا في السادس وهذا عدل للرب للقران والعدا
 المفهم من لفظه عدل **الثالثة** يقع الضمير على ما ذكرناه من تقدم
 في سنة موضع احدها الضمير في ميم وشم وشم وشم وشم وشم وشم وشم وشم
 بناء على ان كذا ما مبني على كذا في كذا العكس الثاني ان يكون كذا ما مبني
 الثاني على المعلن انما كذا جعفي ولم احبب الا خلافا في الضمير على

لكن لا تضع هذا التعميم في كنفهم لا يجوز فيه بل العليح فيه فقد قدمه حيث البتة
 رة دل وما القاباع ونحوه من غير الاوجه الثلاثة ثابت لما العاين
 ثلثه كما فعل على وزن الفعل في اختيار وانقاد وشبه
 بجعل فاعله الضم والظرف واخبره بالضم في ضم الناء والظرف وكما كان الاسم
 ونحو الخبر في خبره وقابل للبناء في ظرفا ومن مصدر او جزم
 حرف جر بنينا بحرى كى جزم لما الافلا فاعلا للبناء في ظرف
 كالمصادر هو المصدر في المصدر من الظرف ما عاين في المصدر على الظرف في الخبر
 من من المصدر ما عاين في المصدر على المصدر في المصدر من الظرف ما عاين في
 من انواع الاختصاص كالامانة والصدق والعلمية ومن المصادر ما يكون له في الخبر
 فخرهم بزمان جليل امام الامم فاذا افترق في الصغر بغير واحد بخلاف الامم
 فخره وادان جنان ومعاذ لا شناع الكفر والخيار لا يفتقر جليل عليه ومعاذ
 اليهم بغيرهم بزمان جليل وكان سببهم لعدم الفائدة له لانه الفعل على الماهية
 المستند بالزمان وصفا على الماهية من المكان انما ما فاعله وذلك على جليل
 ومبطل لانه ان يكتفى بغيره لم يكتفى فمما ومبطل على الاصل الماهية

بين المتكلم والمخاطب لا المعنى من الفعل اذ لا يلائم على كنفه على دلالة
 على الاول عليه كما هي شأن الصفة المختصة بالبناء بل للبناء من الخبر في ذلك
 لم يلزم الجازم طريقة واحدة في الاستعمال كذا ومنه في رب حرف الضم والاستثناء
 لأن من ومنه بخلافان بحر الزمان وريب بالتركيب وحرف الضم بالمضارع
 حرف الاستثناء بالمحذوف ومجوزة للتركيب المحذوف بالظاهر الذي هو ما بالبناء
 والاول على كنفه كاللام والياء ومن اذا طابقت للتركيب فان يفتقر له بان كان
 لغز لم يمنع انما به خبره ما فاعله بغير جزم ويقتضى من فاعله فلا يكمل الا
 بغيره فانما ثبت بغيره المستند لذلك على امر الاخر من فاعله ولا يوجب
 بعض هذى المذكورات كمن المستند في الظرف والمجرى ان وجد
 في اللفظ مفعول به ولو تضرعا باسقاط الجازم فممنع انما به خبره بغيره
 فلا يجمع متفرقان في الكلام احدها متصرف بالفتوح الثاني فممنع باسقاط الجازم
 كمن اخبرت زيد بالرجال المنع انما بالبناء في خبره الجازم بغيره فممنع انما بالفتوح
 المجرى في اللفظ دون خبره فمما كمنه بغيره وبغيره في خبره كمنه في الخبر انما
 بغيره بغيره المفعول به مطلقا سواء تقدم النائب على المفعول به او تأخره وقيل

اعلم انهم قد استدلوا بان المفعول الثاني مع ما ذكر من حصول عدم اللبس ان لا
يكون جملة فان كان جملة استغنى نائبا عنها عنهم من كلام الناطق عدم الخلاف
فجزا نائبا للمفعول الاول في الاكبر بالثقة انما الثالث في باب رفع الفعل
الاثنان على منع انائمه ولكن الحق ان الخلاف يرجع فعلا لما رتبته حيث لا يلبس
على اعلم به من سلك مسج واجمع المانعون انما انما في ما بين علم بالانسان في
انما كما ذكره في قوله فيمن يعجز الضمير على ما نقله في ان كان الثاني في
على قائم به لان الغالب كونه مستغنى عن الاثنان في باب العلم
بان الاول مفعول صحيح لا غير من مبدئ وجب شها بمقتضى اعطى خبر السماع بان
الاول كونه ويثبت عند هذا الخبر كذا ما من التمام اجمعا وحكم
ابن ابي عمير ان في ما يجوز ان نأخذ خبر كان المفعول وهو ما سد لعدم الفائدة ان
كبر قائم حصل كون لقائم وعن المعلم ان الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم
بجوز بناء المبنى عند كذا في مثل ذلك الدار مثلا اسلم رجال عنده
لذلك اشاء به في الكافة وقولهم قد يربى الخبر بباب كان مفعولا لا
وناسب يثبت له كذا في شاهد من القياس في ان علم انما لا يقع في

تجوز

الفعل لا ناعلا لحد كذا لك لا يقع في الناب عن الا نائبا بل ومما سوي
ذلك **الناب بما علقا بالرفع** في النصب لمحققا
في ذلك النصب لما نقله ان لم يكن جارا بجزءه ان خلا ان يكون الجار بالفتن يثبت
البناء لما رتبته من الخبر بالفتح ليدل على صحة الخبر **فاستدل** على انه قد
يرفع المفعول به وجب لئلا يخلو كلامهم على خلاف هذا بل حيث لا يفسد ذلك
الذهب ولكن لا يفسد عليه كما صرح به في الكافة وقبل في رفع مفعول به لا يلبس
مع نصبه على ان كذا فلا يفسد اي قد علم الخبر المفعول عدم حصول اللبس على غير
كل من الفاعل والمفعول به با حارب الاخر كقولهم حرف الشرب المسار مع النصب مع انه
مفعول ونصب المسار مع كونه ناعلا لانه مفعول المفعول بالجار في المسار لا الشرب في
شال الضاعف قد جاز قد يثبت فلو ان اريدت مثل انهم يجرى في علم المسار لظلت
تزيد في حرف في حرف وعشرين دنانير في حرف مع حرف على البناء ضد الخبر المانع
غير المفعول مع وجوه فان ذلك لظلت حرف في حرف وعشرين جاز في الخبر
وكعبه وعلى الرفع في الفعل الى عن الضمير فيجب ان يثبت مع النصب فيجب ذكر الخبر
والجوز في الجمل الضمير الى الجمل والمثله وعلى النصب في الفعل مثل الضمير في الضمير

والجواب لا يجب ذكر الجواب الجواب **باب اشتغال العامل عن العمل**
ان ضم اسم سابقا لاشغل عنه ينصب لفظه
اول الحلك رخصه هذا التيا كما سطر ان ينصب اسم على العامل الذي كان له
العامل عن الاصل ذلك الاسم السابق فيضمه او لا يرفق للتعريف كقولنا
ذلك العامل المشاغل انما سطر على الاسم المذكور لخصه لفظا وعلاجه في الماضي
واللفظ وهذا خبره في الحق **فالسابق** اي الاسم السابق انصبه
اسما جوبا بل ملحوظا لاجلها ان يصرح بالاضافة مع النصب كقولنا
الاسم بعد اذا تعذر ان يخطا سطر بانه **يفعل ضم احما** اي ضم
واجبا وذلك لان الفعل الطاهر كيد من المضم فلا يجمع بينهما لان الجمع ينافي
والتا في هذا ان يركب احدهما كقولنا المضم فيهم لاجل ان يجمع بينهما
الباب بل يركب الثاني ما كمالا ولا في المعنى الثاني كقولنا لا يركب لانه لا يركب
عليه والمفعول في يركب احدهما كقولنا في الحق المضم فيهم لانه لا يركب
بعد والجمع على هذا في انهم وساعد في التلخيص **موافق** ذلك الفعل الضم لما
اي الفعل الذي **قد ظهر** ذلك الفعل ما كمالا معا في خبره يركب خبره

قوله

فعله يركب خبره واما معنى ون لفظه عن يركب خبره اذا فعه بجاء خبره
مركب به وبغير خبره ثالثا كما نال وهو عدم ملغاة الفعل المشاغل الفعل الطاهر لفظا ولا
يكون لكن يكون لانها لا يكون خبره يركب خبره فان خبره في يركب خبره او خبره لا فعه
مركب ويكون ان يركب باللفظ في المعنى ان يركب باللفظ به رخصا او لا يركب خبره مع رخصه
المعنى، فالاول كما في يركب خبره به فالمعنى خبره في الخبرين والمعنى خبره في الخبرين
بمعنى واحد بخلاف المعنى بلفظ فانه يركب لفظا ان يركب في كلا في يركب خبره اخاه
اكتسب من يركب خبره عنه اي اكتسب من كافي يركب خبره بغيره اي لا يكتسب
فان اعلم ان المضم من يركب الاسم في قوله ان ضم اسم هل ان الاصل في
الاسم المشغول عنه ان يكون اسما واحدا فلا يجمع ان يقال يركب خبره اعطيه اياه لانه
لم يجمع خلافا للاعتقاد في الجواز اعمال الفعل المشغول في كثر من واحد كما في المثال من
الرجوع انه يركب ان يركب اسما او اكثر لما ملكت صفات من ارجع اصل كقولنا اخاه علامه
مركب اي لا يكتسب من يركب اخاه صفة علامه من ما كمالا يركب خبره ويكره ان يركب
ههنا بابا لاشتغال لفظا ورفعه على من شلو كونه الاسم المشغول عنه واحدا الا ان يقال
المعطوف تابع للمبوع واحد ولا فرق في الفعل المشغول بين الفعل في معنى الفاعل المفضل

كما سباني في قول الناطم ان كل من فعل شرط في الفعل المفعول به التعليل بغيره كان
 الاسم السابق تلويلت من قبل انك لم تضره كجوز الفصل بانك ولما دفع الناطم من
 بيان حقيقة الاشتغال شرع في بيان ما مضى وجعل نصب الاسم السابق ورضيه
 جازا الا ان كان وقال **وَالنَّصْبُ فِي الاسم السابق كَحَمِّ اَي وَجِبَ**
اِنْ نَلَا اَي نَعِ الاسم السابق اى شيئا يخص ذلك الشي
بالفعل وذلك كادراكه لشيء كان وجبها لادراكه الحقيق
 وادراك الاسم بغيرها الا ان كان لا يعلم ولا الاسم وان كان الفعل بغيرها
 لكن الغالب دخول الفعل في انما يخص الفعل كادراكه لادراكه التام التام
 في الامور التي لم تخطت كغيرها كالتعريف ورضيها على التام والاعطف وقادته
 والشرط وان عوان من قبله فانه كرمه وجبها على الفقه فانه فعلان شالان لكل
 الناطم كان وجبها لكونها من ادراك الشرط وهذا كغيره وان كان قبله وجبها
 فعلان شالان لادراكه الحقيق والاسم بغيرها فلا يضره بغير الاسم السابق كجمله
 لانه كان في هذه الصفة وجب هذه الادراك ما مضى من الاختصاص بالفعل
 خلافا لمن الجازي بغير المسئلة بعد ادراك الشرط المحض والاسم بغيرها

بالتعريف

بالفعل بالفعل بغيره مطاوع للظاهر كغيره لا يضره ان من قبله هلكه في التعليل
 بالرفع من قبله فان كانت لم تضره هلكه فان نصب لعلك تضره بالظن الاول
 التعليل ان هلك من قبل هلكه وان لم تضره هلكه فان نصب لعلك تضره بالظن الاول
 لا يقع الاشتغال بعد ادراك الشرط والاسم بغيرها اما في الشرط بلها الا
 بهج الفصل في باب الاشتغال فلا ينافي ذلك صحة الاعم انما اذا لم يضر الفعل
 في جزمها كمن ان نزل ويضطر اما الا لهما الاسم وان كان في جزمها الفعل كمن انما
 ثم قد يضرهم بنصب ثم على الاشتغال بمقتضى انك اى انما ثم قد يضرهم بالهم
 هبطا على القول بانها كسبت اذا شرط كما فعلت عن بعضهم من رفع الاشتغال وانشر
 بعد الشرط اذا كانت اذا اذا مطلقا سواء كان الفعل ما قبله او ما بعده الا انما
 وقال بعضهم كذا كشرط لا يضرهم كذا كسبت اذا ان كان بشرط ان يكون الفعل
 لفظا كمن ان من قبله فانه كرمه او كمن عوان من قبله فانه فعلان شالان
 في التعليل لادراكه التام ادراك الشرط وهو كذا فعلان شالان وان نال ان
السابق ما بالابن المحض هذا شرع في بيان ما مضى بغيره
 الاسم المفعول عنه كذا فعلان شالان كذا فالرفع التعليل كذا فعلان شالان

فخرج المشقة عن هذا الباب إلى المشقة بالجر لا بدعية الاستعمال ان يكون اللفظ
 بحيث لا ينفك عن العامل أو مناسب لنفسه وما يجب كقوله العيشة عن حجب
 فإذا مر به غيره وعرفه بها بشره به برفع يده وبشره بالصب فيها لا يجوز لعدم اللفظ
 إذا لم يجر له ذلك المفرد في الفعل كقولهم خلافاً بيننا وبينهم فخرجت بقا النساء
 في استبدال غيره به بناء على أنه ما اختصا به بالجر لا يتم به مما يختص بالانفراد
 أيضاً في الحال في حجب يده به بغيره عن ولا يجوز بصب غيره في الموضع من غير
 هذا المثال في الحال هو كقولهم الفعل مضارعاً مثبناً أو تعدياً مع متحيزين في الحال
 سبب عدم جواز الصب لما قال بان الجمل المضارع المشبهة الزائدة لا ينفك
 عنها التركيب بالزور وما يختص بالانفراد لا بالانفراد أيضاً لا يكون مدحها
 بعد الاسم فعلها من صفة غير مدحها فقد كان في تركيزه كذا الموضع الذي
 السابق إذا الفعل المشقة فلا أي شيء ما أتينا لم يرد
 ما قبل معمولاً ما بعد وجد والمعنى إذا الفعل المشقة مع متحيزين
 لم يرد ما قبل معمولاً ما بعد كذا في اللفظ والاشتغال بالمتحيزين واللام
 الاشتغال وما التافه من كم الخبرية والحوادث المتأخر والمؤخر والمؤخر وكذلك

أو لا الاشتغال بفعل غيره ان يرد به كقولهم هذا كذا وهكذا إلى غير
 بالرفع فلا يجوز الصب في هذه الاستغناء على وجه الاستعمال لأن هذه الأشياء لا تعمل
 ما بعد ما قبلها لأنها لها الصفة والتركيب ما قبلها عاملاً فيها قبلها الزم وبها
 حصل ولا ينفك عما لا ينفك لا بد من اللفظ به لأن المعية هذا التباين كقولهم المشقة
 عرضاً عن العامل المفعول فلا يصحبت بمقتضى الفصل الذي لا ينفك باللفظ لفظ دون
 الفعلين حازن لم يكن المشقة من باب الاشتغال فالكلمة قبلها دون تركيز اللفظ
 صلاته للعلف قبله ولما صرح بان دلوي في قوله بانها المانع كقولهم
 مفعول الفعل كقوله تيسر دونت مع ان اسم الفعل لا يعمل قبله وأخيراً
 فيصب أي يصب على الرفع مع جاز في ثلاث من أوجه الأول أن يقع اسم الاشتغال
 قبل فعل ذي طلب أي يفسر الفعل قبل طلبه حيث طلبه كان
 طلبه من أن يكون ذلك الطلب باللفظ والمعنى أي لا يفسر فاعلموا
 المتحيز للطلب هو الأمر لا كقولهم الدماء غير هذا الخبر لا يفسر بغيره أن لا يفسر
 اللهم سبحانه اسمه أن لا يفسر ولا يفسر بغيره ولا يفسر بغيره في غير الحسن برف
 العقب مع اندوال على الطلب ولا يجب كقولهم هذا السؤال بان على العقب فعل ما يفسر

على صفة الأكر من الأول لا على الملوك خلافاً للشيخ لا بد أن يجمع بينهما في بعض
 الخطاب والبيان لا يجمعان فاستغنى عن نصب زيد عنده لما ذكرناه بل لأن فعل
 الجمع لا يعمل فيما قبله فلا يغير عما ملا وقال بعضهم بان سبب الرفع في المثال
 المذكور هو كون الضمير في هذا الرفع لا مما نصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميراً في
 محل الرفع بل مما نصب الاسم على الرفع في نحو الزائدة على ما جلد في هذا المعنى
 الرابع على السبعة من لزوم إجماعهم على الرفع المخرج وهو الرفع فما صدران هذا ليس
 مما نحن فيه بل الاسم المخرج من حيث هو الخبر والمجمل بعد مساندة الكلام بل كان
 عند سبب من عند الرفع هو سبب خبره فجاء بعد وعمله الفاء لما في المبدأ من معنى الرفع
 فلهذا لم يجر نصب الاسم إلا لعمل الجواب في أكثره مكنى ما استقصى وما لا يعمل إلا بغير
 عما ملا خلافاً لما في السبعة من لزوم الإضافة لما نحن فيه والرفع خبراً من الخبرين
 ذكر السبعة لا يمنع إجماع السبعة على المخرج كونه ركن جمع التثنية لأن المثال
 لكن في المثالين ثمة خبرين بلا فاصل والمقصود أن لا يمنع من إخبار المبدأ بـ كلف
 من كمل المثالين فاعلم و الثاني من المثالين الثلاثة أن الرفع الاسم بعد
 إبلأوه الفعل غلب أي بعد ما الغالب عليه أن يبدل فعل ما لا بد

مجد

ممكن مضافاً إلى المقول الثاني في الفعل كقول أكل لأنه الفاعل في الفعل لأنه الذي
 على الأثر والبدل في الذي بدل الفعل غالباً كشيء منها خبره الاستغناء بخلاف الشيء
 أدل من خبراً بل ما لا بد من نصب بشران ذلك إذا انفصلت خبره بالاسم المفعول عنه
 فان فصلت فالحال الرفع غير المستزهد بغيره لأن الاستغناء عن خبره بغيره
 بعد أن نصب خبره في الرفع لأنه لا يصح الرفع هذا إذا انفصل الخبر عن فعله
 بمرور أو فصل بين فعله ما جملته مثلاً لا يجب نصب ما انفصل عنه إلا في كل
 تركيبة بغيره بما انفصل عنه بالخطاب أو بما لا يجرى لأن الفصل بالخطاب كالفصل وقال
 بعضهم إن كان الاستغناء عن الاسم فالرفع واجب عن خبره بغيره أم جزمه وما ذكره
 انشيد القولين أم يا حيا عدلت بهم طمأنينة والخشابة بنصب شبهة بفعل مفعول
 بالثبوت ومنها النفي بما أن لا أن خبراً ما قبله من لا أن كلفه لأن يكون
 تركيبة من مما قبله بالنفي بالثبوت لأن لم ولما أن لا يلبها الاسم الأخرى في نصب
 عند ذلك لا خضاضتها بالفعل فيهم من ظاهر كلام سبب في الأمثلة المذكورة
 الرفع من ذهب عنهم إلى إسناده الأثرين أو النصب الرفع فيها وفيها خبرها المجرى
 من ما نحن عليه كسب خبره بغيره و الثالث أن الرفع الاسم بعد عاطف

بمن زهد لا كرهت حلفه في سببه كذلك فعل من زهد لا كرهت حلفه في سببه
 واخاه او اخاه فكل من المصلحة على من سببه لم يكن له على ان يكون المراد باللفظة
 الضمير المجرى الى الاسم السابق والمعنى ان وجه الضمير في الابع المشاعل كاف في الربط
 كما يكون في وجهه في نفس المشاعل ان كان الاصل ان يكون متصلا بالعامر من
 عند مجرى وجهه **فاست** اعلم انك لو جعلت اخاه من قولك زهدا كثر
 نحو اخاه بدلا منعت المتشابهة فثبت ان وجه لان البدل في وجهه كره العامر
 ان عامل البدل فعل متعلق بوجه البدل اهله اخرى في الحقيقة وان كانا يمتزجان في الكلام
 المشتمل على البدل منه والبدل جمل واحد اعلم ان هذا هو الفلك ثم يجرى به ذلك ان قلنا
 ان الفاعل في البدل هو الفاعل في المبدل منه في كل معنى اذا كان القطب في الزمان
 الزاوي معنى الجرح بخلاف غيره من صرف القطب لا علم ان اذا وقع في وجهه اسم سابق ان
 ملائمة الضمير بمن الزهد نام او غضب عليه ولا زهد نام او غضب عليه ذلك الاسم
 واجب الرفع بالابتداء كترتيب فاذا زهد نام او غضب عليه فعلا ذا معنى ما كان ذلك
 ان كانت شائعة منه كما كان الرفع جازما لا يجرى الجواز الاعمال والافعال في
 في وجوب الرفع المصيرية لكل ارفع بعد المصداق بالفاعلة الفعل كمنه في غيره المذكور

جوز

لوجوب الرفع الفاعل ظاهره ان يكون بالفاعلة كمن وان احد من الشريكين اسما في
 هلا زهد نام او غضب عليه راجع الى ابتداء على الفاعلة فخر زهد نام عند سببه وشا عليه
 لغيره لوجوب الرفع لعدم تقدم طلب الفعل ولقد يكون راجع الفاعلة على الابتداء
 زهدا لغيره راجع نام زهدا وهو راجع الى وجهه كمن نام او غضب عليه وذلك بان راجع نام
 وهو راجع لغيره في وجه الاسم هو شاكلا المصروف عليه وكانها ما كان راجع على الابتداء
 راجعا للكسبي وعلى الفاعلة راجعا للصدق والسطح كره راجع الى حال الشاهد على
 الاسم السابق **باب تعدى الفعل ونزومه علامة**
الفعل المعتك يفتن بحسب الرضا الى معقول به فاكثر من كذا في كذا الفاعل
 على المعقول في تحاير الجواهر الفاعل الى المعقول في فاعله في كذا في كذا في كذا في كذا
 عن تعدى بولطه حرف الجرح تعدى بغيره بل طه اسقاط الفاعل فخره ان فصل
 راجع الى فصل **هنا** خا كرهنا **خير** مكد به اي بذلك الفعل لا يجرى
 على هذا التعريف الاعمال اللاحقة للبناء للمفعول لا فاعله ضالحة لذلك بحسب الاعمال
 فمن تعدى لا سماعها لانه لا فاعل للمفعول عارضا كرهنا كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 من قصد ذلك الفعل اسم مفعول نام او غضب عليه كمن راجع الى الجواب لا بد ذلك نحو

ان ملأه الحصر مع دفع اللبس لعدم الرفع المحصر فيه كان يقال ما عطف الا
 من غير ان لا يرفع الحصر مع اللبس عن الفعل في ما عطف ان به كاعطف
 المارة من جملة اذا كان من جملة الفاعل في المعنى وما يظهر في النص هو ان ملأه الحصر
 مع الفريضة لا لغة بل كان يقال عطف المارة الرفع من جملة وهذا هو
 قول بعضهم بحكم اللفظ وجزء اذا واما معنى ان يحكم الفاعل في المعنى مع الفعل
 في المعنى في هذه الامور الثلاثة فيقولون فيكون في كل واحد من هذه فاعلى
 عن طين من غير ان ملأه الحصر في غير طين في الدارها جها وكلف
فصل في هذا المعنى من غير ان ملأه الحصر اجزا اخذ ان اذا كان
 لم يصر حذوها كاهل الاصل ذلك الحذف يكون لغيره هو ان الفاعل
 كناسب الفاعل الى ان يرفع الادات من ما وعلت بهك وما في
 الاذكرة لمن يحش كالايجاز عن ان لا يفعل ان لا يفعل واما معنى
 فيكون كذا لا غلب ان الكافين ان سبها كقول عائشة ما رايت من
 من معنى او كونه ما يجعل بحيث الفعل لما جعل في الفاعل من الرفع في اللفظ
 والمبهم فان صرحت انتم ذلك كحذف ما سبها حوبا لثالث

جوزا

كصير من يدين نال من صيرت اوحصر عن ما صيرت الا قبل ان ما صيرت
 من هذا وصيرت عامل عن ما بال لا اسد ويجوز ان صاحبها ان
 ناصب الفاعل ان على ان صاحب الفاعل في ما صيرت واذ حلت فقد يكون حذو
 لما في عن ان لا يرفع الحصر مع اللبس عن الفعل في ما عطف ان به كاعطف
 كما في باقي الاستعمال في اللغة لعدم امكان الجمع بين العرض والمعرض وما في العطف
 في الاعراض بشرطها في العطف على ما ان لا يكون بالان كمن بالان لا اسد ان
 بالاعطف عن اسك والاصف ان بالكلل انما لا اسد وشرط الاعراض
 غير المروءة والافعال بالكلل عن انما الحالت وما كان مثلا عن الكلاب على الشرط
 اسل الكلاب ان فما اخرى يحوله عن انما الحالت لكم انما انما عن الثلث اسل الحصر
فان اعلم ان الفرق بين الملتاح ما اخرى يحوله كما ان الملتاح
 في غير ما وضع له الملتاح كغيره من غير ما وضع له الملتاح كما ان الملتاح
 خل الناس جميعا حرمهم وشرهم اسلك طريقا لا يرفع من قبل المارة اذا امكنك الفاعل
 فاعلمها وما اخرى يحوله من قبلها وضع له لكن اسل في كثر الاستعمال و
 حسن الاختصار فاعلم حكمة في عدم التفسير **فان** اخرى اعلم ان الملتاح

بصر لا نرى اى منظر من الشئ بالكلية بحسب الظاهر والمخفى اذ فى حكم اللادى
 اى بان يكون الامر بحسب الظاهر ومعدى باعتبار المعنى او بعض المعنى بحسب الاشياء
 الاول الشئ من بعض فعل لادى وهو ان شارب اللغطة معنى لفظ اخر ليعطاه حكمه
 لغير الكل من موى موى كلين كمن لم يجد الذين يخالقون عن كره اى يخرجون
 من اللادى بحسب كنههم اى تلبس بكنى بعد اذ اعل به اى غدر بالكلية لانه
 اى بالمرء ومنه قول الفرزدق كيف ترون قال يا حصى قد فعلت ما لا يحسن
 اى صفة بالكلية الثانى التحريك لى فعل بالضم ليعضد المبالغة والتحجب عن غير
 رهم بمعنى ما انصرف رافعه فخرج بطرفنا ليعضد المبالغة والتحجب التحريك لى فعل بالضم
 للقل كذا في قوله ولطاف بقل صفة العين الى الفاء على قول سبق ان الاصل
 فعل بفتح العين فلما سكن اخره للضمير ولم تحت عليه حرف الفعل بالضم ليعضد
 الزيادة فعمل ان عتبه ولما حرك الحرف بالفتح ليعضد ليدل على ان عتبه بالضم
 فان هذا التحريك لا يفتى بالادنى بل ما على قول غيره ان الصحيح ان الضم للمبالغة
 بيات المراد لا للقل الثالث مطاوعة المعتد للاحكامم الرابع الضعف
 عن العمل اما بالناسخ فخران كنتم لا تباينون الذين هم لرجم كنه اى

والم

بكثرة ذنبا ولعل يخرى معدن لما كنتم يكم فقال لما روى الخاسر المذنبه كنه لى
 فلو انك فى المنام خرته لى الضعيف يارب بلام فله لىك بالقرينة فامعده
 اى ضاكت وبعثا لىك بالقرينة وخرته المارة الكثرة والضعف بمعنى الضامع يارب
 اى يوفى يارب بلام اى قيام جلد والشاهد قوله يارب فان الفعل يمتد الى كنه
 فبعد الشاعر لا يروى بالنبذ اكره للضوء وبعثا لىك بالقرينة فامعده
 بالباء وخرى بمعنى ان يكون المراد لىك الضعيف ربهما يارب ربهما يمكن للفعل
 كنه نال بالاسناد فاستأخرى اعلم انه كان لسان المعنى
 بغير ربهما اى كنه حكمة حكمة اشياء وكذلك بصر لادى معدى بغير اشياء الا كنه
 النفل كاعرف فواب اعلم رابى الثانى لضعيف العين ما امكن كنه عن اى فكنى
 لضعيفها لادى على وادى كنه اى الا وادى منها ولفظ غيرهما من با وخرى لىك
 كنهه وبعثا لىك بضم ربه وخرى ربه وادى لىك فى قوله ثم نزل عليك الكتاب
 بالحق فعد لما كنتم يكم وانزل المكة والاذبح قال فى الحنفى الضعيف سماعى
 قول لادى وفعل المعتد لادى وسمعت فى المعتد لادى وبعثا لىك بالقرينة فامعده
 الرخصه وخرى ان الضعيف لىك بالقرينة واليه لىك بالقرينة فامعده

على تركه به لا يمنع الحجة لا يعلم هل الخدين مستندان به أو على ظاهر النص
 الشائع بهذا أن شئ به أصلاً ظاهر أن يكون ضميراً في الأصل لعرباً
 بطابق المفسر إلى أن يكون خبراً للشيء في الأصل بطابق المفسر الأول
 والذكر في قوله الخدين الحجة بكونه عدم المطابقة فحينئذ يظهر
 فخرج المستلزم بهذا الباب نحو أنظر بطائناً آخر ركباً وعمراً
 أخوين في الرحا على الحال الأولى فهذا وعمل الخدين مفسر لا من راحة
 مفسر بطائناً ويحيى به مظهر الحجة أصلاً لا من راحة لا يخلو من وجهين أحدهما
 بغيره من راحة الخدين في الأصل كل الباء من بطائناً في حاله مفسر وهو الخدين
 في الشك والمان يثنى راحة في المفسر في حاله مفسر وكلاهما يمنع ضد المفسرين
 كذا الحكم كذا علمت لثاني بطائناً واطن الركبين العربى أحاطاً خلافاً للذين فيهم
 يعرفون الأصوات على قول الخدين وإن خالف المفسر وقال بعضهم إن النص حين
 المطابقة بين العربتين جميعه إذا من اللبس استدلوا بغيره ثم فإن كان لثام قال
 إن كان كذا مع أن العربتين لا يكونان لظهور المفسر فإشال عندا كذا فيمكن
 اطن ويطائناً إياه الركبين العربتين عندا حال الأول والها لثام أن عكس العمل

تجرباً

سكت الشافى وأهمل الأول فكت اطن ويطائناً الركبين أحاطاً إياهما
 يعرفون أيضاً الخدين كذا اطن ويطائناً الركبين العربى فإشال علم أن وجه
 كذا هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الأول اطن ويطائناً الركبين العربى فإشال
 العلمان الركبين فالأول كطابق مفسر لثام كطابق مفسر لثام الأول فكتاً
 به الأولين كغيرنا في لثام خبراً الركبين وهو الأول فكتاً مفسر لثام الثاني
 كطابق الأصوات فإشالاً مستنداً لعدم راحة لا يظهر ولفظاً أحاطاً في الخبر فكتاً
 مخالفته لأخوين لا من راحة ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسر ما علم أن الشافى لا يثنى في الخبر
 وكل الحال لا يخلو لا يعرفون لغيره تتكلمها خلافاً لذين مفسر في الحال فإشالاً في خبره
 نرى أن أولئك راحة على الحال الثاني وروى أن أولئك في هذه الحالة راحة على الحال
 الأول وكل أحسن لثام ومفسر كذا لثام أن العرب في الفعل المثل يثنى أو انعكس المفسر
 أراد من الأسماء على كذا المفسر إلى المثل وإن أخبره مع الأمان فقال لثام أن
 ومافداً الركب كذا مطلق ابن هشام فإن أراد مع فكتاً الأهروردان المفسر لثام
 كفت الفاعل هنا وهذا الركب جاز عنده وإن أراد مع كذا فكتاً المفسر
 رشح كذا بهم بأن هذا المنع خاص بالجميع أما النسب فلا يمنع ورفع الشافى فيمكن

لما صرحت بالركبت الاربعة وقررت بان المبني فضله او مؤنث صفة الكلام على
 لفظه بغير تحليل الرجوع ولا يخفى انه قد خبرنا فاع مع انكاس المبدأ ان انصرف
 الفعل الجمل دون الاول ولم يحذف لفظه المحض فها ان انصرف اوله وندرج
 بان المحض فيه لا يخفى ان رضاء انه يفتقر الى انشاء اذا كان المنسب عن فعل
 نحو ما علمت وتبينت الا ان يلا فاعما وكسرى كمن الرجوع المبني في الانشاء
 والجزء ان كان الحسن وما وجد فاعا ههنا بل ان ذلك موقوف على انشاء فاع
 على التفسير والحال غير هذا من المعملات **المفعول المطلق** هو ما كان
 في شرح الكافية المصنف وفه مفعول مطلق يفتقر للشيء بما هو اسم منه مطلقا
 كقوله الانسان باذ الحزن اذا المصنف اسم مطلقا من المفعول المطلق الا ان المصنف
 يكون مفعولا مطلقا فاعلا ومفعولا به ومفعولا له والمفعول المطلق لا يكون الا
 مصدرا **فائدة** قبل الشروع في بيان كيفية المفعول المطلق لابد من ذكر
 انواع المفاعيل هي خمسة مفعول به ومفعول فاع ومفعول مفعول له ومفعول
 مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول منه فالمفعول المطلق هو ما هو مفعول
 لما ليس له من مصدق مبنى من كيد عاملا او بان فاعا وعده ومفعول ما ليس له

ج

بغير المصنف المبني للرفع في ذلك صرحت صرحت الهم ومن مصدق بفتح الفاعل
 نحو وان عدت وانه من كيد عاملا فتح بفتح المصنف الموكد في ذلك امره
 الذي مع عامله للمعاني الثلاثة نحو عرفت فيما علمت ويدخل ان فتح الفعل المطلق
 ما كان منها مفعولا لكونه فضلا بغير مفعول كذا او صرحت به او صرحت به او صرحت
 لكونه نائب عن الفاعل بغير مفعول غضب شديد او فاعا مفعولا مطلقا لان
 المفعول عليه لا يخرج الرضلة لانه مفعول الفاعل فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 كتب بمفعول الفاعل فيمنه كل منهما مفعولا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 وفه لا حيلة ان فاعا وعده فلذلك احتجبت في محل المفعول عليها الى المصنف كجبت
 الجرجلة في محلها حتى ان فاعا عليها في الوضع وتقدم المفعول به لم يكن على بل
 الفاعل بل على حسب الاستطاعة والنية واما كان المفعول المطلق هو المصنف
 مع خمسة شيئا اخر كما عرفت بدله بغير المصنف لان مفعول المصنف من مفعول
 مفعول امره فقال **المصنف اسم ما سوى الزمان من مذكور**
الفعل اي اسم الحدث ان الفعل يدل على الحدث والزمان فاستحق الزمان
 من المذكر لانه هو الحدث كما من مذكور ان من مذكورين مذكورين

الدلائل على كبره وعامة كبر كل الجسد أمر من جديده كبره بغيرها أن الجسد
 لا كبره كبره بغيره وعامة كبره بغيره ولا كبره بغيره ولا كبره بغيره ولا كبره بغيره
 أن لا فلا الشافى لفظ بعض ولا لفظ طالع ولا لفظ كبره ولا كبره بغيره
 الضرب الثالث من كبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 أن كبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مركبه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 عن المصنف مع أنها مصادره لغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 المذكور وقال بعضهم أنها إنما يكونان مصادره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ولفظ بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الرابع صفة المصنف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 كبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ومنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ولا كبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 أن لا كبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

هذه الجمل تركه وفيها حال تركه من الجدة والذكر بالعلم بالكلية بالعلم
 كبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مراد المصنف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 والمجربا ما ذكره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مفعول أول والمفعول الثاني فان اجمع المصنف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على أن لا يتركه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 اعني المصنف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 المشار اليه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 اريد أن لا علمه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الطوبى عن المصنف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 شدة ما جلى انما يشهد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

اسم المصدق العلم عن غيره ويجوز ان يكون اسم المصدق لا يدل على كمال
من لا يكتفى به من المصدق الموكد ثلاثا اشياء الاول مراده عن شئ واحد
احسنه معذرة وجبت جديلا الثاني ملائمة في الاستدلال عن الله تعالى من لا
يتانا دليل كذا كذا الثالث اسم مصدق غير علم عن نفسه وضاعف
اعطى عطاء وما بين المصادق الموكد في حد ابد لان المصدق
به الجبر من حيث هو ان الموكد وهو المصدق الذي انصرفت الفعالة كذا
بالفعل والكثير والفعل لا يثبت ولا يجمع **وإن واجمع** غير اى غير الموكد
هنا المبتدئ **رافدا** لصلاحه للثبوت والجمع لان الجبر لا يثبت بعد الفاعل
واعاد اما المصدق الذي فاعله غير غيره من غير ان يكون له في نفسه
من خلاف فالمشهور الجبر لا يظن ان فاعله غير غيره من غير ان يكون له في نفسه
فرد تعالى وظنن ان الله لا يظن ان فاعله غيره من غير ان يكون له في نفسه
ذهب الى صحة **وحذف** عامل **المصدق الموكد** **اشيع** كذا يجمع
ناجزة عن عامل بخلاف عامل الموكد والعقوى فلا يجمع ناجزة عنها انما اشيع
حذف عامل الموكد لاننا لم نجس به لغيره عامله بغيره معناه وان حذف بنا في

في

ذلك وفي حذف عامل سواء الدليل **اشيع** ذلك الحذف عند
الجميع كان يقال فاضرب ففعل بل هو كما ترى ان يكون كذا في كل من يجمع
من غير ان يكون له دليل ملائمة في الاستدلال عن الله تعالى من لا
يتانا دليل كذا كذا الثالث اسم مصدق غير علم عن نفسه وضاعف
اعطى عطاء وما بين المصادق الموكد في حد ابد لان المصدق
به الجبر من حيث هو ان الموكد وهو المصدق الذي انصرفت الفعالة كذا
بالفعل والكثير والفعل لا يثبت ولا يجمع **وإن واجمع** غير اى غير الموكد
هنا المبتدئ **رافدا** لصلاحه للثبوت والجمع لان الجبر لا يثبت بعد الفاعل
واعاد اما المصدق الذي فاعله غير غيره من غير ان يكون له في نفسه
من خلاف فالمشهور الجبر لا يظن ان فاعله غير غيره من غير ان يكون له في نفسه
فرد تعالى وظنن ان الله لا يظن ان فاعله غيره من غير ان يكون له في نفسه
ذهب الى صحة **وحذف** عامل **المصدق الموكد** **اشيع** كذا يجمع
ناجزة عن عامل بخلاف عامل الموكد والعقوى فلا يجمع ناجزة عنها انما اشيع
حذف عامل الموكد لاننا لم نجس به لغيره عامله بغيره معناه وان حذف بنا في

في

كما في اليقين من عتبات برين بل من كلام العريب والمرد من اجازة برين فوكت
 هي كرف اما البسيد فز عبيد من المعقول لا كلفه القياس خلافا لمتقدم فانه
 عندهم معقول بل لغوا في كنهات اى كنهها ذكر البسيد و لم يذكروا ذلك البعيد كبرين
 فكم كما ما يتبعها كنهها من شئ بل يظهروا في كل مكان بما يظن به وجعلوا في
 له شئ من مضاف اى كنهها ذكره لا كلفه البعيد ولا كلفه القياس عليه فاما
 بان ساد البعيد فبشدة من شئ والشا في كنهه فليسا لان العلة هي الحاصلة على
 اتحاد الفعل كالحاصل على الشئ متقدم عليه وفعال الجرح كلفه كلفه فلا يمتنع
 جئت فرائد العلم لانه فعل اللسان و لا فلا لكافرا لانه فعل اليد خلافا للفتاوى
 فانه اجازة جئت ضرب زهد اى ضرب زهد بل فلم يشرط كنهه فليسا واما كنهه
 اى معناه فلا يمتنع احسن اليك احسانا اليك لعدم فلفه الشئ كنهه و لا كلفه
 كنهه متقدم مع العلة في الوقت فلا يمتنع جئت كنهه فليسا و لا كلفه فليسا و لا كلفه
 مع فعله في زمان ان يلا فبا في جرح من الزمان كان جميع زمان عاملا جميع زمانه
 كنهه جلا لا اى كنهه زمانه اخر زمانه عاملا كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 زمانه كنهه زمانه عاملا كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه

بل كنهه عدم ظهوره لسانا و كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 جئت باى خلافا لى خريف فانه لم يشرط الاتحاد في الفاعل كنهه كنهه كنهه
 بركم البعيد كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 واما كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
فان اعلم انهم في كل من فاعل الفعل كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 فاعل فعل من لفظه و الفاعل كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 المتقدم عليه لانه ملائم في المعنى و ان خالفه في الاشياء مثل كنهه كنهه كنهه
 و قد يكون الاتحاد في الفاعل كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 يجعلكم كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 الخطايرين و فيه نظر ان ذلك لا يمتنع خلاف الظاهر و اما كنهه كنهه كنهه كنهه
 الاحكام الجزئية هي كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 لا يكون لاجل الخوف و الطمع بل كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 السابق ذكره فوحي و جوفان كان و لا بد من السابق كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
 و الطمع بالافئدة و الاطعام كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه

غير يستع باسقاط الجوار ولا بهندى يتقدم من راي الحرف اعرف و هذا من ذهب
 الاخص و قبل انفس على الطريقة بفتحهم بالهم وعزاد التبيين على المعنى على
 هذين التبعين ارجو الاطراء على ذلك يحتاج اليه **فائدة** اعلم ان بعض
 الامم من الحرف على فعين الاول يفتش البناء وهن يكون الامم خلفا عن بعض
 الحرف بان يغير الامم من راي معنى الحرف بغيره من جوار بلا خط في علم الكلام كما
 في بعض من معنى الحرف ان التلويح والاشارة لا يفتش البناء وهن يكون الحرف خطا
 في الكلام بان لم يرد الامم بعض الحرف بل يشر اليه فخط ومناه بان فيه يرد به
 تحتنا في هذا الباب من هذا الشأن **فانصبه** او اطلت بالواقع فيه
 من فعل شجوه **مظهر** كان الرفع فيه من جعلت من الجحد اما ملك وانا
 سائر عند خلفا اركب **والا** اي وان لم يكن الرفع فيه ظاهرا بل كان تحتنا من
 اللفظ جوارا وحريرا **فانوه** **مصدر** فاعلم ان بعض من الجحد من نال من راي
 راي بعض من نال كم سرت والقرين يعني من كم ان من يطلب بها من غير
 خاضه وكم يطلب بها من غير المكت من الزمان او المكان او من غير ما هم منها
 والوجه ان هذا اذ وقع خبر عن زيد خذله او صله عن راي الذي مكن ارجو الا

يؤيد

ركب لظلاله على الخطاب او صمد عن رايك والاشارة عن رايك فلا عن غير الجحد
 سرت فيه او صمد بالخط لا غير كغير جحد الا ان كان ذلك جحد لا يفتح
 الا ان في السام المدة في هذه المواضع المذكورة استغنى واستغنى في الصلاة فان المقد
 فيها استغنى لا يجر لان الصلاة لا تكون الا جملة كما عرفت فهاهنا **فائدة**
 اعلم ان الزمان يفتح عنهم على كذا فاسم الاول يفتح معده كروسان والهمم والهمم
 والاشارة فيفتح ذلك الفهم على كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح
 فيما نحن وكنت والاشارة كمنه غير يفتح فيفتح على كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح
 لا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح
 الواحد كما والهمم كمنه رمضان وغيره فاللفظ يفتح على كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح
 ان كذا كمنه الحرف الذي يفتح فاصبه ان لم يكن الحرف يفتح فاصبه ان لم يكن الحرف يفتح
 الزمان فاذا قبل كم سرت فقلت شهر رجب ان يفتح في جميع التمر كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح
 ان يفتح في الصلاة والهمم كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح
 فاصبه كمنه الزمان استغنى في جميع ذلك اليك كما اذا قلت شهر رجب كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح
 ان كم سرت فاذا لم يفتح جميع اليك فاصبه كذا فاسم الاول لا يفتح ولا يفتح ولا يفتح ولا يفتح

والكل والها مفعلة بال لا ما بدل فلا سئل ما كبشيل الا وسئل في جميع الدية
 فقول سلام تزيلا لا بد من كل من من انهم عزم الطالبة للصوم الى حين وفاته
 لا طوى سلام ابل رطل الا من ابل وما سيج ذلك حاز في العيم والنجيع كبريم
 لا الكيل راكبا ايام الا سيج راكبا الشهور فاما الهما لفظ شهر كبريم فاضا لفظ
 صرح في عدم الاضافة اليها ومن ذلك ان اسماء الشهر كالحرم وجفر من المعروفة
 منها للثلاثين يوما فحرم شهر الحرم شهر ثلاثين يوما فكل واحد بالكم وكذلك لفظ
 شهر يمين الاضافة الى اسم شهر من الشهر واما شهر الحرم فمعناه وقت الحرم فخرج لفظ
 شهر باضافة عن كبريم معناه واما الثلاثين يوما الا ان الشيء لا يضاف لشيء ولا
 شهر الحرم تزيلا كبريم المحض خلا لا للزيادة فذهب الى ان الحرم كمثل الحرم فخرج
 الحرف في جملة في كبريم وكل اسم وقت قابل ذلك النسب على
 الظاهر من ذلك انهما اذا خصصا لزمان بالهم ملاد على من غير كبريم كحين ومنا
 وكذا قول شهر شهر حينا ومناه وقفا فحينا ومناه ما كبريم من الزمن الفعل لا
 لا من علو ملاد على الفعل ومثل كبريم بعد كبريم لان الاسماء لا يكون الا كبريم
 فان لفظ ح كبريم مترك كذا كالمعقول المطلق الا ان التاكيد في الطرف لمن عاملا وفي

تكون

المعقول المطلق لمحدث فاملا والمعقول ما دل على معنى مل كان المفعول كمل كالمعقول
 بالعلم كصفت رمضان واعتكفت بكم المحمد اكل كبريم راكبا العام اكل الا
 كبريم من الشهور كبريم فاملا كبريم كبريم وهو كبريم كبريم كبريم كبريم
 اكل كبريم واما لقبه المكان اكل ما قبل النسب الطرف المصنع
 لان كان الا في حالين الاول ان يكون جميعا لا يخصص كملاد هذا بالمعقول
 له كبريم وشكل يترك بالحس الظاهر فاما ان يكون محظا لم يصح لعل للمعقول
 والليل والليل ما ليس كذلك نحو الجبال المعروفة بالثلاث وهو امام
 ذلك ومن مثال وقول رطل وما بها جبالا والشياخ كبريم مكان رطل
 لا عما كان الجبال منه لعدم اختصاصها بغير كبريم لانها امر اعتباري فخرج
 يكون خلفات انا ما الجبل وقد نزل في كل الامر لا في كل الامر الا انهم لم يخلطوا مثلا
 اسم لما دل على طوله الى انرا لهما كما فاد في النجج ونحن المقادير كبريم
 وعلم نحن بلسان انا ماك واما الجبل رطل فخرجنا من كبريم على ان الا لانه
 راكبا كبريم فخرجنا من كبريم فخرجنا من كبريم فخرجنا من كبريم فخرجنا من كبريم
 فخرجنا من كبريم فخرجنا من كبريم فخرجنا من كبريم فخرجنا من كبريم

فان يثبت في الوجود فاما الخلق من هذه الجهة فيجب ان يكون له على الاثر وعدمه ما
 يثبت احدهما على الاخر لكن حيزه فيكون في الاثر كما في الطرف فيكون له حيز في الوجود
 وفي المحذور في المحذور من هذه الجهة وبذلك يكون في الاثر كما في الطرف فيكون له حيز في الوجود
باب المفعول معه ينصب الاسم الفاعل في قوله
 ان يثبت مع الالف بعد هذه ذات فعل ان لم يثبت بها معنى الفعل وعرفته
 مفعولا معه كما في نحو سبي والطريق مسجرا واما ان
 واليه واليحيى كسر واليه والطريق واليه في هذه الاشارة بالمفعول معه
 فاما الاول في قوله ان بعد الفعل والالف والثالث في قوله مثالان للالف
 بعد الاسم الذي هو معنى الفعل وعرفته والمادة من كون المفعول معه اسما هو كسر
 مسجرا بان لا يكون فعلا ولا جملة واسما هو ولا يخرج بغير الاسم الذي هو معنى الفعل
 السلب والشرط الذي ينصب في كل واحد من ذلك اسم هاشم وكسر سبي والشرط
 فان ما في الالف والاول وجملة في الثاني فليكن مفعولا معه بناء على ان المفعول
 من ان والفعل لا يثبت مفعولا معه خلافا لمتهم وعلى قوله الشرط الذي ليس بمفعول
 خلافا لمتهم الفاضل في هذا الفصل على شرطه وكسر كسر في قوله لا فضل في

بالله كسر يثبت مع غيره ويكرها مع غيره وكسر يثبت مع غيره وكسر يثبت مع غيره
 بجملة على كل حال ويضبطه فلا يخرج في هذا المثال الا يخرجنا في المعنى وكسر
 الجملة ذات فعل ان لم يثبت مع هذا كسر واما ان لا يثبت بجملة في قوله ان لم يثبت
 ما انك في قوله وكسر انك وقصد من شرطه في هذا المثال في قوله فاست
 اعلم ان في قوله ما في الالف اشارة الى عدم جواز الفصل بين الالف والمفعول معه وكسر
 فان ما في المفعول به بين الالف والالف وكسر في هذا المثال في قوله فاست
 والتجديد ويجب ذكر هذه الالف اذ يثبت في كلامه حيزا والمفعول معه كما صرح به في
 وفي قوله ان يثبت مع الالف لا يخرج على ضابطه ما يثبت المفعول في المثالين
 معارفه في الزمان من الشرط في الحكم كسر في قوله ان لا يثبت في المثالين في قوله
 في الاكساف في هذا الفصل في الحكم في الحكم في الاكساف في الزمان وان وجدت في
 كل حال ويضبطه فلا يخرج في هذا المثال في قوله فاست
 على ما بعد هذا كما في قوله وكسر انك لا يثبت في المثالين في قوله فاست
 بالحق في الالف على شرطه في قوله وكسر في قوله فاست
 لا مفعول معه لان المعنى في قوله مستغاده مما قبل الالف ولا منها في هذا الفصل

بما من الفعل وشبهه سبق ذال نصب

بالايناء والنصب بدل انصرف بيان و بما خبر بالبناء و بنى صلاها و من الفعل
يتمل سبق و نصب الفعل معه انما خبر بالبناء و بنى صلاها و من الفعل
لا بالواو في القول الحق خلافا للرجاء فان رجاء ان النصب
ولا يقع ذلك التكرير منه ان كان كذلك لضعف اتصال الخبر بها فكان يقال
ولا كما حصل الخبر به من الود من المودت الداملة من انك و ذلك يمنع بالبناء
و انما خبره انما جعلت كمن كرهنا غضا باللام خبره من قوله الخبر فخذ ان لا فعل الا خبر
كخبر الخبر لا بالفتحة عطف على الاول لا بالواو اي لكن نصب الفعل معه لا بالان
ولا بما الفه ما بعدهما لما هما خلافا للتكرير فان اتصال الفعل به عندهم
ذلك ان الواو لما اجبت مقام مع المنص على الطريقة والواو في الاصل و لا
النصب على ما يكون العرب فانه كما عطف ما بعد الا ان يعم خبر العرب خبره وكان
الاكثر كان لا يقر له بخلاف النصب في كل جمل صيغة وطرا و لم يكن في انما انما خبر
منزل من قوله الخبر لا بالان من لام التعريف فانه انما نصب بالاسم و انما خبره كخبرها
كأن خبره منه بدل على الداملة لها انما ذكر الفعل بالاطلاق في قول الساطع لم يكن

شاملا على الظاهر كما مثل والمدة كقولك فمالك والفتحة كقولك فمالك انما انصرف
من افعال شبه الفعل في انما جعلت والفتحة كقولك فمالك فويل ففعل و اياهم فان
انما نصبهم بكونهم كخبر السام المسند و قوله لا عطف على انما خبره ففعل
و اياهم كخبرها و سببا لا نصب سببا لا على الفعل معه و الداملة في مظهر الاصل خلافا
لاي على خبره الا من بنا على ان هب من الاكثرا بالبناء المفعول فافتن
اعلم ان المفعول من قوله سبب هب ان المفعول معه لا يقدم على ما له و هو على ان خلافا
للفعل فانه خبره ففعل على مع ما خبره عن المصاحب كمن اياك والبناء سبب و قوله على
مضارع مفعول و المفعول خلافا لا من بنا على ان هب من الاكثرا بالبناء المفعول فافتن
ثلاث اتصال كسب خبرها بغيره و قوله اكسب على انما خبره و الاية والنون
التي على رايه من نصب السبب واللعب كمن ان الملاء في الاكل كمن خبره ففعل مع
فعل و قوله ان ولا الية اللعب مع السبب لان من اللعب ما يكون خبره و لا يجهل
فيها لا مكان كمن الملاء و فيها ما طرفة ففعل مع كمن خبرها سبب و ذلك في الاكل
ظاهره ما في انما ففعل ان كمن اسلمه و الاية اللعب و الاية السبب ثم حلت
ناسبا كسب فافتن اخرى في قوله يليب فافتن بناء على ان نصب الفعل

[illegible]

ثالثاً ومن ذلك قوله لما كنت راكبة شلف والراكب كائن وقصته من شرف
والراكب لا تكون رديلاً وكنت وقصته فاسم كان ناضجاً كانت أركاناً منسجماً
وهذا الاسم الاستفهام المقدم عليها لما اختص الفعل باللفظ الفصل الثماني
فائدة مما اضمره ناصب المنفرد معه قوله أزيهان فرمى بالجملة كالف
لزم الراجحان على محملها فالجملة مكسبة على المعية بفعل كمن مضى والمفعول
أزيهان كان فرمى بالجملة كذا صدره يسبقه فتعبر كان هاتين من محل الأما
والضمان أيضاً وبمعناها تبيح فعلها في باقي الأقسام وأعلم بان قوله ليس
المراد بأنه ان الراجح فاذكر رغب الزينة بالمف والمطفان
يمكن بلا ضعف من جهة المعنى ان من هذه اللفظ احق راكع من الصب
على لعدم التعبد بخلافه من المطفان بخلاف الصب اذا قال ان الصب مثلاً
لا يجزى ولا يكتفى به العرف من الصب فضلاً ولأن الأصح ان المطفان على حدة
المطفان والصب اذا قصد الحكم سلطان النسبة فان قصد التخصيص على المعية يقع
الصب وان قصد عدمه على غيرها فبإدخالها ضمن الرفع خارجاً ركب واكثر من
نادره كما سحرنا أنت ومنه جازع هذه الأوتلة لا وجهه المطفان والصب

لكن العطف هو الاصل وقد امكن بلا عطف رجوع النصب على المبتدأ ايضا
 فذكر **النصب على المبتدأ** مختار لدخول ضعف النسق
 من جهة المفعول كما في نحو فلم يركب النائم وصلها روضها فان العطف في
 هذا المثال وان كان ممكنا على تقدير تركب النائم لم يصلها ولم يصلها
 روضها الرضها لكن فيه كلف وتكرار جملان فهو ضعيف فالنصب موجه على معنى
 تركب النائم مع فصلها لعدم الكلف وتعب الجملان ونحو قوله اذا انجذبت
 الدهر حال من امره ففهم ولا كلفة ولا ليلاليان في قوله كثر زانم وتبين لكم
 سكان الكليلين من الطحال لان في العطف تشقا في الاول وتكرار الجملين في
 الثاني وفي النصب على المبتدأ مثلا من جهة مكان اولى من العطف واما من جهة
 اللفظ كما في نحو حيث وزها وادهب عروا لان العطف على خبر الرفع الفصل
 لا يحسن ولا بد من ارفع الفصل ولا فصل فالنصب لعدم لزيم التركيب
 كجصيف **والنصب على المبتدأ ان لم يحز العطف لما في**
 ان يكون محب فالما في المعنى كما في سرى والنيل وسيت في الحاطط
 مات زيل وطلع القمر اشد اشد ذلك لعدم جهة مشاركة ما بعد الموصولة

في حكمها في هذه الامثلة فصرح العطف اذا عطف ما بعد اوله على ما قبله او نحو سرى
 والنيل ولاحظ المشاركة بين النعاطلين لفساد المعنى في الحذف كان نحو ما لا بد
 وما شئت وكذا بناء على هذا تبين ان شاع العطف على الضمير المحذوف من غير
 اعاد الجار اما على هذا تبين ان شاع العطف لا يتم لا بد من ان يوجب اعاد الجار
 العطف على الضمير المحذوف **فاشترط** اعلان نعت نصب الاو على المبتدأ انما يكون
 حيث يمكن نصب جملها كما عرفت من الامثلة فاما عند شاع الركعين وهذا ما لا يحل الا
 وذلك كما في نحو قوله عطفها بنينا وشار بارها في قوله اذا ما القيا تبارك من
 وتبين المحراب والعبارة فان العطف منقطع لانتفاء المشاركة بين النعاطلين الاول
 اشترط المبالغة بين النعاطلين والعرب للعجب والركعين الذي هو محض تبيين
 العجب وتكرارها الا ان النصب على المبتدأ منقطع ايضا لانتفاء المشاركة في الاول
 وانتفاء ما تعد الاعلام بها في الثاني فلو ان العامل المذكور في العامل في نصب
 عليها فان تبارك عطفها بانها من ركعين تبارك كما ذهب اليه اكثر العلماء وقال بعضهم في نظر
 النقص مما عطف العرب للعجب المحذوف لا يخلو للعجب وفي الاعلام بها فان تبارك
 من ذلك نظر بان قوله انهم لم ينع الا بعد فاداه تبارك للعجب فلا يحصل له الا

في هذه الحالة ان الاصلهم من هذا العطف في الاستثناء خاصه روي عنهم في هذا
 باطرد عن ما قام اليه في انكرت كخطف بل الما على ما روي وجب في هذا
 كبر اليها في المنكر اذا الاصل ما قام احد اليرين قال العطف فيكون بلزم على كل من
 المعطف عليه باطرد في المنكر في غير بطرد ولا علم اذا تعدد دليل على الخطا ايهما
 الخطا في ما جاز من احد اليرين ولا احد في اليرين وما يثبتها الا في العباد يثبت
 لما بعد الا في هذه الاشياء فيكون كبر يثبت الا في العباد يثبت لان من دليله ان يكون
 في العطف نيا ساعدا لا في العطف في ما في العطف يثبت روي عنهم في العطف في العطف
 لان ما روي لا في العطف في ما يثبت في العلم بان المعظم من ذلك النظم الخب ههنا
 جاز انكضا فيما ذكر كانه في التبع في كنهه في ما في العلم الا في العلم في العلم في العلم
 الا امر تلك بالنصب وانصب ما انقطع من النصب اذا كان في العلم
 بعد ان انكرت في العلم ما قام احد الاحوال وما يثبت باحد الاحوال هذه في جميع العباد
 فيهم وعليها في العلم ما في العلم من علم الا في العلم في العلم في العلم في العلم
 كان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ان الا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

طرد

كما في هذه الحالة ان الاصلهم من هذا العطف في الاستثناء خاصه روي عنهم في هذا
 باطرد عن ما قام اليه في انكرت كخطف بل الما على ما روي وجب في هذا
 كبر اليها في المنكر اذا الاصل ما قام احد اليرين قال العطف فيكون بلزم على كل من
 المعطف عليه باطرد في المنكر في غير بطرد ولا علم اذا تعدد دليل على الخطا ايهما
 الخطا في ما جاز من احد اليرين ولا احد في اليرين وما يثبتها الا في العباد يثبت
 لما بعد الا في هذه الاشياء فيكون كبر يثبت الا في العباد يثبت لان من دليله ان يكون
 في العطف نيا ساعدا لا في العطف في ما في العطف يثبت روي عنهم في العطف في العطف
 لان ما روي لا في العطف في ما يثبت في العلم بان المعظم من ذلك النظم الخب ههنا
 جاز انكضا فيما ذكر كانه في التبع في كنهه في ما في العلم الا في العلم في العلم في العلم
 الا امر تلك بالنصب وانصب ما انقطع من النصب اذا كان في العلم
 بعد ان انكرت في العلم ما قام احد الاحوال وما يثبت باحد الاحوال هذه في جميع العباد
 فيهم وعليها في العلم ما في العلم من علم الا في العلم في العلم في العلم في العلم
 كان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ان الا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

فاست

انفع منه فيقبل مع ان اسم التيقنل ما اشترى من فاعل المصروف من اياه على كونه
 الماد بوجوب التصب انما هو الابدال والافجوز كونه على الابدال والتجزيه وقت
 فغيره في المثال لكن النفس شانه على التجزيه كتحريف النفس لكن شانه النفس
 فسطا اطره من البعض على جنس التصب فاذا وجد شرط جازم الابدال فالارجح عند
 التصب وتجزئته **مسئله** سابق على المشقة في النفي
قد بان على انه بان بفتح التامليه ويجعل المشقة منه ناعلة كثره لانهم يجزون
 منه شفاعه اذا لم يكن الا الجزين شافع وفيه تجزئته كغيره وتجزئته ان
 كفى انفسا بياض ما انفلا لا يسير وحده من ان وفيه تجزئته بغيره
 ما لا يوازيه ناصر **فاستد** اذا قدم المشقة على صفة المشقة منه فبعضها
 الاكبر عدم الاكثرت بالصفة بكون البدل بها لا كما اذا لم تذكر الصفة وذلك كما في
 نحن ما فيها احد الا ان لم نذكرها لها وهذا كغيره من وفاق عدم الاكثرت
 بغيره من المشقة بل بغير المشقة مفعوما بالكلية على المشقة منه فيكون تصب راجعا كذا
 المبحر والمعارف وفي الكافيه وشبهه ان التصب واليك مسريان لان لكلهما كذا
 وان بفرغ سابق الا من اراد به بالمشقة منه لفظا لما بعد ان كان

او هو ان يشاء من غير انما يكن **مسئله** انما بعد كذا الاعداد ما يجزئ
 على ان يكونها من الاعراب على حسب ما يقصد ما فيها من ذلك عند كذا
 اماه فيجزئ التصب في نحن ما دام الازدياد بناء على كونه من جزئته الفاعل وما
 في قوله كذا الاعداد ما يجزئ ان يكون مضافا الى قوله ويجزئ العكس ايضا وما لا يشبه
 ان الاكثرت بغيره عند نعم هذا كغيره من افعالهم على كونه البناء الجعلي
 اما على قوله ما البناء للعلم كذا لعلنا في خبره من ان الناس انما بعد فاعل المشقة
 على المشقة لا كغيره على بناء الفاعل ولا يكون هذا الاستثناء المفعول الا بعد ان كان
 شجوه فالاول كمن وما بعد الازدياد وما على الازدياد المبني والباء في قوله
 نعم لعلنا لعلنا لا على ولا بعد لعلنا لعلنا كذا الا ان كان لعلنا لعلنا
 الفاعل فاعل لعلنا لعلنا كذا كغيره من تصب ما يقصد به العلم لعلنا لعلنا لعلنا
 الفاعل والبناء لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
 وهو بعد ويجزئ من الحجاب في الازدياد اذا كان فضلا وجعلت فاعله نحن فراك
 الاكثرت كذا فانه يجزئ ان نعم في جميع الايام الاكثرت كذا عجلات تصب الازدياد لعلنا
 ان تصب جميع الناس الازدياد وما في لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا

لا يريد ويصح التفرع ليجز الفركلث بالاشارة اما الباع فلا يفرع هذا الا بالكيف والمكان
 التفرع في غير هذه الاعصاف ايضا والا المستدرك فلا يفرع ما سبب الا شيئا يكون
 التفرع في باقي الفركلث بالاشارة ثانيا وكذا الحال المكونة وكيفية ان يثبت التفرع
 فلا يقال ما سبب الا بالمثل وانما نحن ان نظن الاطلاقا اول بكونه ممتنع ام لا
 فلا يصح فلا يفرع فلا يفرع فلا يفرع بالتشديد والتفصيل
 كما رادى الى صحيح طحاوي لا يستغنى عنها كون ما بعدها بالاشارة لها بدلا منه
 وذلك ان طحاوي المعنى ومطابقا عليه بالاشارة وانما هو ان اخلفا منه الا اذا كانت
 فالطحاوي انما هو الاصل بالاشارة فلا يفرع بالاشارة فلا يفرع فلا يفرع
 الا الفركلث بالاشارة على كل من الفركلث والاشارة بالاشارة بالاشارة
 بالاشارة الا الفركلث بالاشارة فانما هو الفركلث بالاشارة ولا يفرع بالاشارة
 الا بالاشارة لكونه بالاشارة فانما هو الفركلث بالاشارة ولا يفرع بالاشارة
 ذات شي كذا فلا يفرع بالاشارة فانما هو الفركلث بالاشارة ولا يفرع بالاشارة
 كذا من كل كافي فيقال انما هو الفركلث بالاشارة فانما هو الفركلث بالاشارة
 عن ما يعجز عن ذلك الا بالاشارة فانما هو الفركلث بالاشارة ولا يفرع بالاشارة

من اطلاق الاطلاق في ترك التفرع بالاشارة لان هذا الحكم يكون في الاشياء والاشياء
 ثم اطلاق الفركلث في قوله لا يفرع الا بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 من اطلاق ذلك بعضه فلا يكون الفركلث بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 لا يفرع بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 نظير اطلاق الفركلث بالاشارة فلا يكون الا بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 تركه فثبت ان جعل الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 الاشكال ويجوز جعل الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 بالاشارة على الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 بدفع الاطلاق على يد الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 على نصب الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 بدلا فلو ان الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 نعلم ان الاطلاق على الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 لا يفرع بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة
 ذلك مع فروع اخرى مع فروع النشأ بالاشارة بالاشارة لان الفركلث بالاشارة بالاشارة

الضام الذمير فالضام منصرف لغيره وشبه التكرار فله انجفت فالضام بلون
بكونه فليست الاصل الا انها ما فالاكمل شبيه بالتكرار لان في هذا اللفظ
لكن الفرق بين غير الامن وبين احداهما عدم جواز حذف من غير الا فلا يصح ان
تكون في حال جازم غيرية وتظهر في اللفظ والظروف فانها تقع صفات ولا
يجوز بانها من كونه في ما وما فيها انه لا يصح جعلها في اللفظ لانه لا يشاء في غير
وهم الا وان لا يجوز الا اذا نشأ وتجمع الجهد لا يشاء في غير صفات وهم
عزيم هكذا قال جماعة من العلماء في اللفظ والظروف في مكان في اللفظ الا ان
لا يجوز ان يكون في اللفظ والظروف بل لا بد ان يكون في اللفظ والظروف
اما الاصل فلان اللفظ في مكان في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
عدم الفساد عدم الاصل في اللفظ والظروف بل لا بد ان يكون في اللفظ والظروف
كان الاصل من الصفات المكونة للصفات في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
بشر الاصل من الصفات المكونة للصفات في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
فالصف من الصفات في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
مركب كما لا بد كما في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف

فلا يصح لها ان تكون في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
الا ان شاء كما لا بد من اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
بصرف المكان عند جازم في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
فان اللفظ في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
ان من اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
موسى باللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
ما العزيم من اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
صف لكونه في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
شغل لكونه في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
ولا بد ان يكون في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
بل لا بد ان يكون في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف
فان في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف في اللفظ والظروف

أكثره وفي كل مبدى ناول بالانكاف كبعه
 البر متاكنا اي مترا منه بدل اسد اي غابته وكتر نك
 اسد اي كاسد اي متها اسد اي دخله جلا اي ثمين
 فاشتد اعلان الملتح التي تقع فيها الحال كما مد جرد بل من شئ
 الأول ان تكون موصوفه كمن فينا عربيا فتمثلها بلسانها
 اي مهملة لما قبلها ان كان معنى مثل شخص في طرفة العين
 القسب من الحاضر هو الشاء اذا ظهر ليرى حاله في حال الملكة
 الاثنا مثل لها في مرسا شارب سرور الخلق كشافه في مرسا شارب
 فلفظها الى مرسا الشاء ان تكون والارادة كمن فهم مرسا شارب كلفه
 الثالث ان تكون والارادة كمن فهم مرسا شارب كلفه
 كمن هذا ولا طلب منه رطب الاربعه ان تكون روبا لساها كمن هذا
 الخامس ان تكون روبا كمن هذا كمن هذا خاما فيختر من الجبال روبا الشاوية
 ان تكون اصلا له كمن هذا خاما كمن هذا خاما كمن هذا خاما
 فليس شلفنا كمن هذا خاما كمن هذا خاما كمن هذا خاما

لم يزل في شدة جردته في اللغة بل جعل هذا كمن المثل بالمثل والناويل
 مفرقة روبا روبا صفتا بشرى ومعدا وكسلا بطر البسران روبا
 مرسا ومصرعا وشاوية روبا شلف والخال ان عرف لفظا كمن
 لسان العرب ان اوليان هما مرسا لفظا مفسر على الياض فاعتمد
 نكته معنى كوكبك اجهد وكانها في الف روبا كمن
 روبا البقاء العفر فوجدت روبا والعلات روبا كمن روبا لفظا كمن
 نكته في اللغة روبا كمن شافه روبا كمن روبا كمن روبا كمن
 نكته لسانهم كمن نكته ان الغالب كمن شافه روبا كمن روبا كمن
 نكته مطلقا بل ان روبا كمن روبا كمن روبا كمن روبا كمن
 لسانهم الشطيع لفظها كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن
 حالات روبا كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن
 من اذا شاء فان لم يفتن معناه اجمع فلا يجوز روبا كمن روبا كمن
 ان روبا كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن كمن
 فاشتد اعلم انك اذا قلت روبا كمن روبا كمن روبا كمن روبا كمن

فيه وقال في الارشاد لا يظهر ان يكون هذا هو المعنى الفاعل وهو ضمير مفعول
 جيد الثالث في قولهم اتعابوا غلاما اي من كل ركيب وقع فيه الحال بعد ان وقع
 قصد فيه الرد على من وصف شخصا بضعفين راى ان تعابوا لظاهرة واحدة لها دون الا
 فاعل ذلك من وصف عدله شخصا بغيره متكررا عليه وقصده به العلم بالناصب
 هذه الحال هي على المثل المتخيلت وصاحب الحال هو المفعول به والظن به كما في المثالين
 في حال علم فاعله كرام ويحتمل ان يكون الناصب ما قبل الفاء وصاحب الحال هو المفعول
 المستوفى وهو على هذه الركبة والظن به صاحبين من بين فاعله كرام في حال علم فاعله
 ما قبل الفاء لا يتبع ما قبلها نحن اما على حرفه وعلم نفع الارب الاول فاعله المصدق
 الثاني لا ما مفعول بال فهو مفعول له عند سببهم والظن به كرام فاعله كرام ما مفعول
 مطلق هذا لا يقتضيه ههنا كذا في قولهم ان الذين آمنوا به جعلوا ههنا والظن به
 كما في قوله على ان العلم فالذي وصف عالم وهذا القول كما سيجي به في شرح المجهول
 اولى بالقراب ثم اعلم بان كلام الناطق بغيره ان وقع المصدق المعنى خالفا لغيره
 كذلك وذلك من ان علم بغيره من قولهم طابت الحظيرة باله ومرتبة باله عز وجلها
 الدلالة والصحح انه على الناطق بغيره ومرتبة كرام ولم يكن غاليا

فقط

ذو الحال اي صاحب الحال لا يركب ليدل في المتن ذكره بعد ما علمت من الجمل
 المكية الفاعل يكون متكررا كذا فاعل مع ان الفاعل المتكلم عليه لان صاحب المثل
 اذ من الامر المتكلم به مع كل خلاف الفاعل يعلم بغيره في الحال ان يكون معرفة ان
 لم يتأخر في الحال من الحال فان تأخر كان ذلك التأخر في الجمل بذكره في قولها
 ناعما رجل وفيه ليدل على الحال وفيه للتمسك بها كذا في قوله تعالى
 تشبهوا الذين شهدوا في الحال اما بصف كل واحد منهم رما
 جاءهم كتاب من عند ربهم وفيه يحجب بامرب من حال كذا في قوله تعالى
 في اليوم تخرجوا وفيه ليدل على الفاعل شاهد فلا شاهد به ولا في السبب كذا في المثالين
 يكون الحال من المستوفى في الجمل والظن به رما ما اذا تدعى في ركبة ايام من كذا في المثالين
 رما بغيره يحجب من ضرب اخره شديدا او بين اي يظهر في الحال من
بعدن في ومضاهيه اي شاهد من حاله في الاستفهام في الفاعل
 وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم فاعله كذا في المثالين
 بعد النفي على المسمى وفيه مرفوع اخره هل ان كان الجمل الجاهل بالاركان كذا في قوله
 ناسم من موصوفها في قولها ما من شيء وفيه مرفوع اخره كذا في المثالين

من كثر اذا سئل من سئل عما يحسن اليه كذا يقع امره على شئ منه لا
والاستفهام كقولهم باصلاح كل من كثر ما يحسن اليه في سائر
الاملا فبا حالي من كثر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
الانعام خالبا لا يحد في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
مزيد بما يحسن اليه في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
سبب بهما يحسن اليه في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
فائدة اعلم ان من السرافات كذا في السبب ثلاث احدها ان يكون
الحال ملحقا بمفعول بالو كقولهم ان كذا في سائر ما يحسن اليه في سائر
سبب بهما يحسن اليه في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
الذين الى السبب كمن هذا خاتم جديد فاما ان تكثر التكرار في الحال كمن
هو له ناس من عبد الله مطلقين **وسبب حال ما يحسن اليه**
نما انه **فعل** لكونه في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
الذي عليه والمفعول في موضع السبب على المفعول اذا كان في سائر
به الاضافة والمعنى منع اكثر المتكلمين في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر

في غير مرتبة في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
والنفس والعلل تابع للعلل في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
بذلك الراسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يمتنع بحرف الجر في سائر
من الاشياء في الراسطة الزمان المتكبر في الانعام **ولا تمنعه** اي كماله
وفا في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
كلا لا يمنع في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
وما استلزم الا كانه للناس كذا في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
وقد تقدم عليه في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
باللام واكثر من كذا في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
حاضر لعدم الكس فبا سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
اشياء الله سائفا ويمكن ان يجعل المحسن ارساء المحسن في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
تكون المحسن المحسن في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
فبا سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر
كذا في سائر ما يحسن اليه في سائر الاملا في سائر

وقد وردت شذوذة في شواهدهم كثر والجميع ان جعلت ذلك كخصيص بالشرع وقد
 ذكر ابن الأثير في الإجماع على المنع **فأنت** اعلم ان الكوفيين قد فصلوا
 في هذا الموضوع وان كان المحرم من غير المحرم كرهت ضاحكة بها ان كانت الحال
 فعلا كمن نفعات مكرهت جندوا الضيق من اولاد وان عمل الخلاف انما هذا
 كان الحرف غير بل قد كان ان لم يزل جازا للقديم بالانسان كمن صاحبها مكرها
 من رجل واعلم انه قد عرفت من الاستنباط الموجه ان الحرف لم يكن صاحبها مكرها
 الا ان يكون مكرها بالاضافة كمن عرفت قيام تزيدها ولا يحجب وجهه
 مسطرة فلا يجوز ان يكون الحال وهذه الصفة اولى في قوله الاضادة سواء وقعت بعد
 المتضا او قبله ما في الاول لئلا يلبس الفصل بين المتضامين وفي الثاني ان
 المتضا اليه مع المتضا كالصلة مع الموصول كما لا يندم ما يندم بالصلة على الموصول
 فكل ذلك المتضا والمتضا اليه وذلك في الاضادة المتضادة كما لا يرب اما في غير المتضادة
 كمن هذا شاربا ليس مكرها الا ان اذ لم يفرق بين ان غير المتضادة في غير الاضادة
 فاما المتضا اليه فمفعول به والمفعول به عليه جازان والشافعي ان يكون الحال كمن
 كمن وما نزل المرسلة لا يثبت ويثبت في المراه بالحال المحصر ان يكون كمن

فمن

فيها ويظهر من المحصر ان الا اذا انكسرت مع الاكاره كما بهد الحال بين الناس
 صاحبها كما عرفت كذلك بهد الحال وجوب التذم عليه وذلك كما اذا كان محصرا
 ان محصر به كمن صاحبها مكرها الا ان كان اذا كان صاحب الحال مضافا الى صفة
 ما لا يلاها غيره وان هذا هو المعنى **ولا يخرج الا من المضاف له** رتبة
 كمن في المضاف الى الحال هو المضاف الى صاحبها وذلك الوجوب المذكور كمن حاله رتبة
 الحال من المتضا اليه ان المتضا من حيث انه مضاف لا يعمل القسب وان الحال مضافا
 كالنكاح والاعتناء به وانما ما واحد وما ذكرنا من الوجوب هو من باب المحرم
 وفيه سبب عدم وجوب ذلك لان الحال شبه بالجزء فاما على ما
 البنية على الجميع **الا اذا قضى المضاف عمله** عمل الحال من
 كمن كمن اليه كمن كمن جميعا مكرها مكرها من الوجوب والقياس في كمن كمن
 وفرد فقول البنية ان انفلات واحد ان التوجه هو ما لا يركب الا بالها وهذا
 ان كمن الحال من المتضا اليه هذا فضاء المتضا العمل المذكور في الثاني **او كان**
المشاجرة ماله اصبفا اي المضاف اليه كمن وفيه ما ووصفهم من قبل
 الخزانة العباد حكمه ان ياكل لحم ابيه كمن **او كان المتضا مشاجرة** ^{الله}

ذلك كمن كلف جاره زكوة أو في اتصال سله فلما انزلت شبع باسم المكان فغير
 الى التعلق كاهره بغير اسم فغيرت كاهره هب التعلق لان الحال
 بمعنى ونحو ذلك هو هذا النفع من عمر وعانا ركبنا
 منه فاعل ما وقع فيه اسم التفضل من طابعين طابعين من اسمين مختلفين في المعنى
 كالمثال الاول او كمن كلف فيه كالتأني ففصل احدهما فاعل على الاخر في امره
 مسيحا لان كمن على ان اسم التفضل على ما في المثالين وذلك مستند
 لعدم من انه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه وانما حاز ذلك هذا لان اسم التفضل
 وان انقطع من اسم الفاعل الصفه المبتهد بعدم خبره على اناس الصفه والاف
 على المثالين لان خبره ما في المثالين معنى الفعل ويغيره من غير ذلك
 وكذا من جعل من الفعل في متابع لعدم الحال عليه ان اسم التفضل على كمن
 اكتمهم ناصر وجعل من الفعل اسم الفاعل في جعل من التكم عليه اذا فوسطتها واما
 ذكره الناطم هو من المذهب بغيره واما الجهر ففقد في الالف المتصين في
 ذلك ويغزو خبره لكان مفعول مع اذا في الماضي واذا في الاستقبال وما لوانه
 تكلف اصا وسند اشياء وهي اذا واذا كان واسمها مع الاول والثاني وكذا

ذلك التكلف بلزم افعال اسم التفضل في اذا واذا يتكون وانما في مثل ما في هذه
 على افعال السبب وفعال متقدمة عليه وقد منع في شله وهو على كلف متقدم عليه
 وقد قال يرفع في التكم مالا يرفع في غيره فاستدعي اعلم ان لا يرفع في
 هذه المثالين على فعل ولا يرفعها عنه فلا يرفع في زكوة فاما على الحسن منه ولا يرفع
 الحسن منه فاما على ذلك كلف الا لسان ان قلت يرفع اللزيم على ما اذا ليا
 لا فعل ولا يرفع في منه قلت بلزم الفصل بين الفعل من ان لا يرفع ذلك الا بالفتن
 والجرير والضمير ليرد السماع فيهما بعده في الحال والحال شبهها بالجرير
 اما الخبر في كمن كلف ما جاف في المعنى على صاحبها وان كان التكم في الخبر ففصل
 شيئا واما التكم ففعل انما الالفاظ بصيغة وان كان قصد بان التكم وتعبا
 في الحال فليجئ ذاعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فاعلم
 كمن جازع ركبنا صاحبك وفعله على انما لمجئت كمن يرفع زكوة كمن
 رجلان حافيا ومنع بعضهم هذا النوع مما يمكن التعامل فيه افضل التفضل او من
 بين المثالين غير هذا ليراد بطلب منه بطلبه بخلاف غيره كمن من لغيره وتكلمنا
 روي الخبر في المثال الاول لان صاحب الحال وان كان واحد في المعنى مستند

ففيه تعالى ان ذاهب الى وجهه من حاله فخلط لما اشرط عدم تضرعها
 بعلوه الاستقبال لاخره صحت بها انهم استدلوا بالنظر لما اشرط انقضت المفارقة
 ويجعل الشافى يفتي الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك لسان
 بحسب المعنى وان الشافى للاستقبال الحال الرباطية لا العجزية المارة هذا الثالث
 ان يكون موطئها بمصاحبه بالضمير بالمراد بها والاصل الضمير لعل كماله بعد
 الحال المفعول والمفعول بالفت كجاء زيد وهو ناول وحله فذل الشافى
 اسكت الشافى الثالث وذات بد بمضارع ثبت حو
 ضميرها بطلها ومن الواو خلكت بجر الشافى شيعة بان الفاعل جاز
 الماضي وان استجده في وقوعه صفة وصله وصلا الا ان المضارع يربط على وجهه كونه
 على كانه وسكانه وكما في الجملة الا انه وان يترك بحسب المضارع جازا الربط
 بالمراد ولذا لا جرح في الاستصحاب اعرب وانه تسعين حالا من فاعل بعد فعل
 فالمسبقة بالمضارع جازة بعد فعله ونعم الامر بها والخصان بين بين ولا يجهل
 جازا وصحبت ولا يعدم وتعد **فائدة** اعلان في قوله تعالى وكما برئت
 فعل مع مبريت كبريت بوزن بربيت ناسب على فعل وان يكون فاعلا بالظن

التي

لوضاؤه على الحال وهو غير انبى المشددة فعل والظن حال وان يكون مبتدئا
 الظن والحال حال ويجعل المعنى على الاول والعجزية قبل اذا فرق فعل الشافى
 وجب ان يقع مبريت بالفعل لان فعل واحد لا يكثر فيه مبريت بان التجرع ما سنده
 ولبعد بد بلام كان لغما اذ الضمير بحسب اللفظ كان في لفظ وذات
واوبعدها انومبدا للمضارع اجعلنا
 ولكن ان الجملة الحالية المقيدة بمضارع ثبت ثلث الاربعة على ان المضارع خبر
 مبتدئ محذوف من ذلك فربهم ثلث واصلت عنده اى وانا اصلت وقوله فلما خشيتم
 انما بهم بحرف وانهم ما لكما وقوله على ما عضاوا فخل كماله اى ولما اشرتم
 ما لكما وانا اخل فكمها وقيل الاربعة لاحالة والفعل بعدها موقول بالمتأخر
 على سبيل الاكراه لانه متناسبة للثلاثا طعن فقط والا فحين عطف المضارع على الماخر
 من غير تأويل ولم يوقول الاول بالمضارع لان ما قبل الثاني في وقت الحاجة
فائدة اعلان ان دخل الاربعة في سبع مسائل الاولى فيما سبق من الجملة
 المقيدة بمضارع ثبت حاربه للضمير كماله الاشارة الثانية في الجملة الاشارة الرابعة
 بعد عاطف من فاعلا باسنادا لما اكرم ما ثلث ثلثا لهم الجماع العاطفين من

الثالثة في الجملة المركبة المعنوية الجملة المعنوية التي لا شئت فيه ذلك الكتاب لا يسمي
 فيه لأن المركب عين المركز فيدخل الواو بهم عطف الشيء على نفسه صريح
 الرابعة في الجملة المصنوعة بالمناهي الرابع بعد لا نحن ما نكلم ربك إلا فاعلم من
 الأكلان بركنه من لأن ما بعد الألف وحكاية واحد منهم جازا لأن ما قبل
 تمسك بغيره نعم امرهم لم يرنا منه إلا وكان مزاجها من هذا الخامسة فلها إذ
 كانت مصدرة بالمناهي الرابع قبل ونحن لأضربه ذهب ومكث ومنه فركن
 لفعلين قبلها وأعدلا ولا فيهم عليه جاد أعدلا لأنه في نفسه فعل الشك إذا ^{لكن}
 ان ذهب وان مكث وفعل الشك لا يفرض بالواو وكذا المفق به السادسة
 في الجملة المصنوعة بالمضارع المعنوي بلا نحن وما لنا لأنهم بالله وضال لا ارت
 الهدى ولما صنع أنزلان الواو في المضارع المعنوي بلا أن لا في فعل القلم ^{على}
 المعنوي باسمه صريح هو لا يدخل عليه الواو فان قلت أن هذا الوجه جاريا ^{لكن}
 بلم أنما أكثافا وجهه والواو فيها دون ما ولا قلت بأن معنى المعنوي بلم أنما
 في المعنوي خبره من الفعل المناهي بخلاف الأخرين بالواو وأبعد من الشبه بالقلم ^{على}
 المذكور بخلاف المعنوي بما أن لا فان وجه من هذه المذكورات بالواو أن لا على ^{فعل}

بوجه

مبدء على الأصح كقوله ابن ذكوان فاستبها لا يلبثان السابعة في الجملة المصنوعة
 بالمضارع المعنوي بما كثره عمدت لما نصبت فيك شبيهة فمالك بعد الشب
 ضاعفيا وأعلم بأنه تعلم أن الواو إذا كانت الجملة المصنوعة بالمضارع المصنوعة
 بعد نحن وقد علقين أفى رسول الله اليكم لأن قد صنعت شيئا باسم الفاعل لعدم
 دخلها عليه وهذا الوجه ينطبق الجواز لا الجواب كما صرح به بعضهم وأعرض عطف لك
 بأن الفاعل هو الواو لأنهم قد علقين ومثل ما ذكر من أن الواو الجملة الفاعلة لا يمتنع
 جازا ربك وما طلعت الشمس **وجملة الحال** سو ما قدما **فجاء** يطلبها
بواو ونحو هذه الواو والحال والواو لا يبداء بها ليعتبر هذه الواو مستعاره
 من العطف كجملة الحال بما سلمها كما سنده الفاعل العطف كجملة الجاء بالشرط
 انما خست الواو لأنها تجمع والعرض جمل الحال مع عاملها ونحوها سببه
 الألف من باذ ولا يبدؤا أنها بمنها إذا لا يبدؤا الفاعل الاسم بما اختارها كبدوها
 قيد للفاعل السابق أو لما يبدؤا شبيهة بالحال باذ فما ذكر لا بيان معناها **أو بمخصص**
 بهج الزى والحال **أو بجها** أي بجها وكيلها بالواو والضمير ما كالمرد من قولنا ظم
 سرى سائهم هي الجملة الألفية وهذه المناهي شبيهة كأننا نعتقن جملة المضارع المعنوي

فيشقي من ذلك الاسباب التي بعد عطف والمركبة ويجعل الماضى الى الابد والمثلث
 والمضارع المنقح بلا اعراب على ما مر من بين من اخرج المضارع المنقح من المنقح على ما
 في الماضى بل لا يمكن هذا في مثل ذلك مع الجملة الاسمية من غير ما تقدم من الجملة الاسمية
 التي بعد عطف والمركبة والمنقح بالجملة الاسمية من غير ما تقدم من الجملة الاسمية فان ذلك الحال
 وصف للمضارع وهذا لا يظهر في المثال ثلث المنقح من انما طبع الشعر مثلاً ومنه
 لئن اكلت الدب ومن عصبه فحين عصبه حال من الدب اكر من غير من حيث منطوق
 بالواو فخط لان الشعر منها اكر من لا يطلع له في الحال وهو الذئب اكر من حيث
 وجاءه زيد وجره على مركبه ومنه فلما اهلط منها جميعاً سميت كصريحه واكر من
 وجاءه زيد وجره على مركبه ومنه فلا يجعل الله اناداً ان لم يعلق وهكذا المنقح لا يشك
 مع جملة الماضى من غير ما تقدم جاءه زيد وقد طبع الشعر من غير ما تقدم فيكون وقد اكر
 سبغ وجاءه زيد قد اكر من سبغ ومنه اكر من سبغ سبغهم وجاءه باهم
 عشاء سكرين فالواو اكر من سبغ وقد اكر من سبغ ومنه وانما ان لا نفع في
 سبغ الله وقد اكر من سبغ فالواو اكر من سبغ وقد اكر من سبغ وهكذا المنقح لا يشك مع المضارع
 المنقح بل اكر من سبغ ولم يفرعه ومنه فلهذا ثبت بان امره لم يكن

فرا

فكتب واكر من سبغهم جاءه زيد اكر من سبغ ومنه كان ثلث الامور فيكون ذلك
 من بحسب لسان الجملة جاءه زيد من سبغ ومنه اكر من سبغ ومنه اكر من سبغ
 وهكذا المنقح بل ومنه اكر من سبغ ان دخل الجذر من الماضى الله **فائدة**
 اعلم ان الشعرين قد اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ مع الماضى لثبث مطلقاً
 اكر من سبغ بالواو اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 بفار من سبغ الحال من عامها وان لم يفرع لهم من غير الحال بالذئب ان من سبغ
 ففرع الماضى من غير ما تقدم ذلك بان المعنى الماضى جملته بل لا يفرع من سبغ
 وقد اكر من سبغ اكر من سبغ انما الاضطرار قد اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 جازاً اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 صلتهم وعادوا اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 لا سيما مع اكثره وفي ذلك اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 قد اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 اضمار الكسوف في السابعة اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ اكر من سبغ
 الا والمضارع ومنه فلهذا ثبت بان امره لم يكن

وهي الحامدة الموضحة ومنها المبيضة باعتبار التبيين والمركبة وهو الغالب والتميز
 والمركبة وهي التي ينفذها بفتحها وتكون هذه الأقسام ومنها المبيضة
 وهو الغالب والمبيضة باعتبار جوازها على من هو له رتبة كرت بالارهاق
 سكاها باعتبار الزمان والمكانة لها سكاها وهو الغالب ومعه وهو المبيضة
 كرت برجل بعد صفها بل بهذا أن مفعول ذلك ومنه ادخلها خالدين المبيضة
 المبيضة لها إنشاء بعد من مختلفين مذكوم ومفترى أي أوزن لك وسالها
 المبيضة كانه في شج الباع ان يصح فذلكها بالفتوح لوم العلة ومن ثم اضرب
 تبصم على المبيضة لمختلفين ومفترى في الأذن لعل المبيضة عند مفعول المفعول باللام لا
 دخلهم المبيضة كبر لعل ويصير ويكون المبيضة ذلك لا على من إن العلة لا
 يجب فكاهها ومنها المبيضة ومثلها في المبيضة كبر لعل كبر لعل وسالها
 محكية وفي نبات هذا القسم والمبيضة كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 وهو كبر لعل ولا تميز الكلام غايته هذا ان يربط اسم الفاعل الذي هو مفعول
 عن المبيضة كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 التميز من كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل

والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة
 جملة من هذا ما هو الغالب والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة
 في كبر لعل والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة والمبيضة
 في نظم الكلام ولا بد ان يكون مفعول مبيضة من كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 بل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 استغنى كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 وفي الثاني للابدية أي استغنى كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 جعلها في الثاني للعلل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 الحسن ومجرا كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 البكرين ولا بد لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 هذا الاسم المستعمل في هذه المبيضة كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 في مفعول كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل
 وهو الصحيح والمبيضة كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل كبر لعل

كيفية ولا يحدده حتى يصح كقولنا انما هذا الوجه تام مقام الخبرين من كمال فضل
نا ندرج فدان يقال كيد بعض الفقهاء هذا الوجه جبره بالاضافة الا ان يكون
أقوال المتكلمين صاناً الخيرة فيصحب خبره بكلام الناس جبراً وبعد كل ما
افضو نجما مبركاً كرم بادي كرايا وما اكبرها بان الله قد ناسا
وحسب به كمالاً وكفى بالله علماً بانها ناسا انما كانت جارية والذال على الجذب
كقوله وهو انما الله لا يخلق الا ما يشاء الله وانه لا يخلق الا ما يشاء الله فان ذلك لا ينافي
هذا البيت لان الايمان بالخبر بعدد او الجذب جاز او واجب كالمبرك بعدد او
الجذب لا يخص به لانه واجب بان المكلف اذا دونه وجب نصب الخبر بعدد الله
وسمعه جبره بالاضافة كالمبرك المثال **واجر من حاكمها لم يظلمه كل شيء**
لمباشرة ان شئت لا تضاد بمعنى كما ان كل ظلمة قد وقع في رتبته وبعده صاحب
لمباشرة وكل خبرها ناسا لم يباشرة من غير ذي العبد والفاعل
المعنى المخبر عن الفاعل في الصناعة كطب نفساً فقد اذا صله
للطب فشئت فذو العبد والمخبر عن الفاعل في الصناعة لا يكلفان لمباشرة من
ولا يقال في عشرين من جبره لا طالب كبره من نفس من المخبر عن الفاعل من

قريباً

انك اطلق في خبره بانها لم يحدده حتى يفسر من خبره من كبره من كبره من كبره من
من يصلح من كبره من جبره **فاشئ** طاعت المريد من فرك النائم غير
العقل هل العبد الصريح فلا بد ان يتركهم الاضطرار به جبره من مع انه غير عاقل انما
اشبه دخول من في السائر المشقة ان كان يضع من الشايد ان يفسرها بانها كبرها من
فيها اسامع كل ما يكتسبها كبرها من ذهب وفي العبد لا يتبع لكل كبره من كبره
والمراد من ذلك ان العبد لا يخلق الا ما يشاء الله وان كان ذلك لا ينافي
من الفاعل المكلف كذا في التكميم والمريد من كبره الفاعل في الصناعة انما هو
له من فاعله ما ندان كان فاعله وان كان ذلك لا ينافي من كبره من كبره من
دخول من عليه من ذلك فم جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من
جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من
فرد ان شئت هو جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من
يجوز ان يكون ذلك بعد المعاد به ما استبهم كما يرد في كبره من جبره من جبره من
المشرك من مذهب الفاعل ما عدا النفس لها الا ان ذلك لا ينافي من جبره من جبره من
الطبيب بالنصب على كبره من جبره من جبره من جبره من جبره من جبره من

الاول ان يكون اشارته الى عبادة صائر اليه المصلحة كما في قوله كبر لا كبره والاشارة
 ان يكون اشارته الى عبادة الصائر مطلقا لا يشترط دخول الكائن عليه بل يكاد والظاهر
 كونه راد الحجب شريطة ان يكون كبره لا كبره انما كانت راد كبره واما دخوله
 عليه فليس يمنع كبره انما كان كبره انما كانت راد كبره انما كانت راد كبره
 كما بانك وما انت كما بانك فان لم يكن دخوله على عبادة المصلحة والاشارة ان
 اشارته الى عبادة صائر اليه المصلحة انما كانت راد كبره انما كانت راد كبره
 فلا والله لا يكون ناس فوجهاك بالان لا يراود منافع الساطم من ان يكون
 حرمه المجرى في شأن ما بها بقره وقال **بعض بين وابس**
في الامكنة بمن يحسن تفعل بما يحسن في النقص وعلا من النقص
 فبعض وضع بعض كبره انما كانت راد كبره انما كانت راد كبره
 البين لا صائر اليه المصلحة علا منها كبره انما كانت راد كبره
 ان يكون مع صائر اليه المصلحة علا منها كبره انما كانت راد كبره
 ان يعلنها الصائر فبعض من اشارته الى عبادة صائر اليه المصلحة
 بقره انما كانت راد كبره انما كانت راد كبره

فيها

فيها في قوله ان كان كبره من المصلحة المصلحة الى المصلحة المصلحة
 الامكنة بانها راد كبره انما كانت راد كبره انما كانت راد كبره
 من الشيطان الرجيم لان معنى عبادة الله لا يحجب الله انما كانت راد كبره
وقد تاني ان من **لكه** العابد في **الاركان** كعبه كعبه
 على التفرقة من اولهم من ذلك اذا اراد بالاسكندر المشاء ان انما كانت راد كبره
 فمن يحسن في كماله الرضى وفي الطرف من كبره انما كانت راد كبره
 ومن يتبادر بعبادة حجاب وذلك كبره من النقص على المصير انما كانت راد كبره
 الراد كبره ولما اشار الى ان يكون كبره انما كانت راد كبره
 فلا لا يستفهم ان يكون كبره انما كانت راد كبره
 النقص فلا تزداد من مع غيرها عدم النقص لان غيرها لا يطلب بالانقص
 بخلافها وان يكون كبره انما كانت راد كبره
سبهم فخر نكرة ولا تكون هذه النكرة الا مبتدئ لانه الاصل كبره
 ان من معن لظن ثنائف مناصلا علم **كالبائع** من مفسر انما كانت راد كبره
 من احد ان كبره لا يحجب كبره انما كانت راد كبره

الدخول وقول عليه مطلقا سره كان ما كتبها من جيلها اكرالا على النبا
 فيها عند الفريضة ومنهم الطرف انه لا خلاف في وجوب دخول ما كتب حتى وليس
 كما ذكره بل الخلاف مشهور وانما الاصلان في حق الماطنة لا الحافضة والفريضة
 ان الماطنة تفرز الاول والفريضة في تحريمها الاولان ووقع الخلاف الظاهر في جميعها
 لما ذكره في الفريضة على ما لا بد الاستنباط وانما الفريضة في حق الحافضة لا في حق الماطنة
 بناء على الظاهر من قوله الماطنة لا تتلوا ولا تقرأ على ذلك بان الذي قبل
 حتى في الحافضة والاولى في الماطنة اخذت فيها فكلما راجع بناؤها بالمثل في
 هذا الفعل فكانه قال في ما يتلوا حتى يتلوا وما كانت الفعل متصلة بالاشرف في
 جزمها حتى والفريضة على عدم دخولها في حق ثم انما الصيام الى الليل في كل واحد من
 ويكون الصيام شحوا غاهل الا ما عمن المتطهرين النهار والى متلوا بالصيام كقوله
 مما جهل الا بالمثل لان الامام فعل الجهر الاخر فلا يبعد ان ما الفريضة في حق الماطنة
 الا من الخ وطا والشاعر على ما بعد حتى بانطاع الفريضة روي عنه في الماطنة
 بمعنى كسرها ان الجهر والمهلين والمجهلين بمعنى مطلقا ومن ولاء بينهما
 بكل لا اي نافي من ولاء بمعنى يدل امان فقد تقدم ذكره وانما الباء في

الكل على ذرية واللام للملك وشبهه وفي تعدي
 ايضا وتعليل في وزيد اي نافي اللام للامارة لما قبلها
 احد عشر معنى الاول انهما اللام لكامل الثاني للملك على ما بعد في
 ركنها لما قبلت عن المال ليد الثالث شبه الملك عن الجلال لا بد في ركنها
 بلام الاستعانة انما رها في الفريضة بمعنى وذلك عن الجهر وكي لا يظن ان
 كان ذلك في سائر القلوب بان يراه بان لا بد في معنى فانه طريق لك اسم ذات ان لا يبعد
 فانين وكنها لا يعلل عن الجلال لا بد اي من فانين ومطابق كدورها لا
 كمن زيدان وقد يكتفي بها في الاشياء المذكورة بلام الاختصاص المراد به هذا الفعل
 والارباب لا الفسد الرابع النبوة عن ما ضرب من الجهر ومما يكره ان يرب
 رجب سئل في الاصل وبينهما للمحب فعلا في فعلهم العين فصارا ذرية ثم
 عدا بالهجرة الى يهد وبالام الرعي وكره هذا مذهب الشيعة ومذهب الكوفة في ان
 الفعلين باذان على ذلكهما الى المتكلم في كونه ويكره انهما يتلوا بلفظ اللام النبوة
 وانما هي الفريضة الجامعة لهما في استعماله في الغيب وهذا الخلاف يفتى على
 الخلاف في فعل المحب المصريح من منتهى فيجب الكوفة ان لا يفتى على فريضة ركنها

الثاني عشر المبلغ وهو الحارة وهم السامع غفلت كذا في ردت له وفيه
 راجع سئلناهم القول السامع عشر اليقين على ما بين في الالحام عشر يمين على
 في الاستعلاء الحقيق يمين ويجوز ان لا يكون في غيره فخر بهما للذين في الالحام
 كمن وان اسام فلما ارسل لهم الراء ولا تكرر الحارة في الاخره قال لا يعرف في
 العبد لم يمين على كمن السامع عشر يمين بعد كمن في الصلوة في ذلك العشر في السامع
 يمين عند كمن كذا في الحارة وتكون في بعضهم انما في السامع بعد السامع عشر
 يمين في كمن وضع الملائكة في السامع لاجلها في الراء في كمن في كمن
 لا يلزم في ذلك طريقة اليقين في كمن في كمن في السامع في كمن في كمن
 بالذين في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 عشر يمين من كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 أي منكم العشر يمين يمين في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 والذين يمين من كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
فأنت اعلم ان كذا في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 هو المشهور ونقل في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن

تجوز

سبحه ورحمه وتبينه في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
وقد بينا ان سببا بالاسم في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 ومثل مع ومن وعن بها انطق أي ان كان كذا في كمن في كمن في كمن في كمن
 لما ان اسام فلما ارسل لهم الراء ولا تكرر الحارة في الاخره قال لا يعرف في
 كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 على وقع في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 ان المقيمين في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 استعمال كذا في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 ناسبا وهو مطلق الملائكة من المكابذ الحقيقه او كذا في كمن في كمن في كمن في كمن
 راي في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 قبل الكلام في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 وحلت امره في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن
 او كذا في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن في كمن

بالطرس وفي ذلك زيد على المحرقة كسب قال لا يقال ذلك الا اذا كانت الفرس
 هي الكربة التاسع البتل نحن والعلامة لا يخرج من نفس شيئا وفي المحرقة
 نحن املك العاشرة اربعة للغير من امره عتق كزله اخرج ان نفس الالهة
 فلا الزم من بين جنسك نافع شبه بكاف وبها التعليل
 يعني وزائد التوكيد ورد اي ينجي الكاف لسان وعلما ان كربة
 الفرس الساطع عليها على ثلاثة الاول النسيب وهو لا يخل بها نحن بكافا لسانه
 التعليل نحن واذا كره كاهديكم اي لعل انكم جعلتمهم من قولنا اني بكاف لا
 يخلج الكاف من اي يجب عدم فلاح الكاف من المباد من دهره كره على المشاع
 في قوله كره فلهذا جعلها للتعليل بالنسبة الى محبتها للنسيب الثالث التوكيد
 الزائدة نحن لغير كسب شيئا اي كره شيئا شله لا يخلج من زائدة لم الحال وهي
 اثبات التعليل نعم الرابع الاستعلاء كزله كزله جراب من قال لا كسب
 اي يخلج من هره لعل واستعمل الكاف اسما عن شل كزله
 يخلص من كزله النعم اي نحن شل البر وفي قوله لا ولا يخلج من كزله
 خلاف واذا كان اسما كزله فاعلا وكزله من هره لعل اسما دائما و

كذا عن علي في سندها استين الاول يمين جاب واثان يمين من
 الجذر اعلمها من خلا قوله والعلامة في الخارج من كزله
 ناره واثان وكزله عتق من عتق بكزله ام طرله نفع من فله من كزله
 مد ومن سندان استين يمين فما اسما ان كزله رفعها
 اسما ندر او اوليا جلا اذا اكلها الفعل مع فاعله وهو الغالب للثنية
 مع خبره فالاول كزله ما لانه من كزله ان من كزله الحمد وهاج سندان وما عتقها
 خبره والعلامة اسما نفعها الرتبة يمين واذا قطع الرتبة يمين الحمد وهاج سندان كزله
 كزله رفعها فاعله الكفر المعنى يمين يمين الرتبة يمين وما عتقها فاعله
 بقول كزله اني من كان كزله من كزله ما را كزله كزله يمين واثان يمين
 ما اذا اكلها الجملة الاستعلاء والفعل كزله مدعا وفعله ما اذا عتق
 بانه الزم وفعله واثان يمين يمين انا نافع والمشهد افعال فاعله مضافا الى
 الجملة كزله يمين مضاف الى الجملة وهاج سندان يمين يمين يمين مضاف الى الجملة يمين
 هره لعل وان مجزا فاعله ما يمين ان كان ذلك في نفس كزله لعل
 كزله ما لانه من كزله الحمد ومن كزله الحمد كزله يمين الحمد وفي الحصة

نلى كنت الاغراب والماء بالزيت هرب من المشى والجرح على وجهه والى الخ
 بضا ولا تترك فيها سائل كانت كلفه اربعه مائة كافي لثقت و دون مثال او
 ثوبيا ظاهر كان او معتد به ذلك الاخره الاكله المده من العنب والماء
 من ظهره مشاجه الفحل مما اضيف الى زهدنا فانه احذف كذبت
 بالاولى لرب رغبه من الحظ من كماله من القليل وهذه عشر زهد وكطور سبنا
 ومفاتيح العقب وهذا الحديث انما هو ان كان فيه ما ذكره الا انك قد ظفرت به
 الا ان يفتح هذا الحديث وان كان كعبها للبحر الرحيم الا ان يقال ان الاضافه قبله
 ان يغفلت الرزق التوكل عليها علاه الا عراب فانه لا يفتن انما هو ما بين زهد
 شياطين الانس فاستدركت ما لا انما يفتن من الاضافه فلهذا
 اللبس كقولهم واخلفه على الامر الذى وعد له امره وقوله بعضهم لا وعد
 لعدوه اى عدوه وجعل لعدوه منه وهم من بعد عليهم سبيلين وانما الصلح بناء على
 لا يهال دون الاضافه ولا فاما ولا فى الغلبه فليست ان لم يهال للباس ايجبت
 هذه الساعه فانه زكته ثم هو ما عجزه من الباس والثانى من الاسباب الخمسة
 وهو المضاف اليه اجرو بالمضافه الى البس من الجرح من اوجه ذلك عندهم المضاف

الفقيه المضاف لان الفقيه انما يصل اليه لا بالكونه المتروك خلافه للبراج وانو
 من من او من في اذالم يصلح ثم اذ ذلك المن كان يفتن
 من فاما اذا كان المضاف متبعا من المضاف اليه مع هذا المضاف اسم عليه كثر من خاتم
 فعدو لا يفتن من من من خاتم من فعدو اذا الشرب كعبه من الخاتم كعبه من الفقه
 من في اذا كان المضاف اليه من المضاف اليه كعبه من كعبه اى فى اللبس ولا تتركه
 الفقه اذا كان من فاما ان كانا احسبنا ارجحنا كعبه من كعبه باصالح العنب
 الاضمار واللام هذا لما سوى ذنبتك اذ هو الاصل من
 زهد وجهه المبحر ومنه المبحر به زهد فان الاضافه فى هذه الاصله بمعنى اللام
 الشطرين فى الاولين والاولى والثالث والثانى فى الاخرين واللام مع المملكه
 لام الاضمار فاستدركت ما لا انما يفتن من الاضافه لى على فعدوه كعبه
 ذكره ولا يفتن ولا يفتن كذالك لزم مائة غلام زهد لغلام زهد فى المعنى وليس
 كذالك اذ معنى المعنى غير معنى الكثرة واجب كعبه من المضافه فى الثاني لان
 الماد كعبه الاضافه على معنى اللام مثلا انما كلفه بها كعبه اللام ولا يلزم منها
 غلام زهد لغلام زهد فى المعنى من كل وجه وهو غلام زهد بمعنى غلام زهد اى من

مثنى او كذا على وجه فلا بد من وجوب واحدتها في كل حال واجازة الفراه واصلها فيه
 مضافا الى المعارف مطلقا من الضاربين في هذا بخلاف الضاربين على
 في كل الضاربين او ضاربين موضع الضمير على الجوز والرافى ونصب عند
 الاختصاص ههنا ونصب في الضاربين ونصب في الضاربين عند كونه لان الضمير
 كما انما هو محمول في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 عكرا ونحوه في كل الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 لا يابهم من رايهم ركن في كل الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 من رايهم من نصب الحرف في كل الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 كبر في نصب الحرف في كل الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 سبيل اجمع من جميع الكتب في كل الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 وربما اكسب ثان من الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 المضافا فانك انما تكثر في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 ان كان الاول نحو موهلا في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين في الضاربين
 بالشافى في الاول كرم بعد كل نفس في كل جاد على كل عشرين في كل

في كل

يتبعهم لفظه كغير الباء في كل كاشف كذا الفاء من الدم في كل في كل
 انما الفاعل كمن يطلع هرب في كل على ما هو في كل كاشف في كل في كل
 الفكر باثره لا الامر معن على جناب الزلف في كل على ما هو في كل كاشف في كل
 الضمير في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 هو صايد الخديف في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 من المضاف الى التانيث في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 الضمير في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 كل المضاف في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 عند كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 الدليل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 كذا الفاء في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 للفتة في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
 يكون المضاف الى التانيث في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل

امانة الصدق الى المخلص ونازله ان يكون مصروف ايضا ويكون اضافة الصدق اليها
 اتي حتى يرد من غير النطقه وحينئذ من غير العلم **فائدة** اعلم ان الطائر
 قد اجاز اضافة البني الى ما يمتداه لاختلاف اللغتين وانه من الطائفة وحينئذ
 جعل من ذلك نحو وادرا الاخره من البني وحينئذ لم يرد من وجه الحاصل على
 بعضهم منع اضافة الموصوف الى المصفى بان المصفى تابع لموصوفها في الاعراب على ما يضاف
 اليها الموصوف لكانت مجزئة وادرا لم تنص البنية المذكورة وعلى منع العكس بان اضافة
 يبين ان تكون تابعة وموضوع في الاضافة لا يمكن ذلك وعلى منع اضافة احد
 المذوقين الى المتذوقين الى الاخر بعد المضافة اذا الموصوف حاصل من لفظ المضاف
 مع قطع النظر عن الاضافة فممكن لكل **وبعض الاسماء تمنع اضافة**
كالضمير كل الاشياء لعدم عرضها لضافة غيره وحينئذ بالتحريف والحق
 لا يضاف كغيره من الموصوف الى تمام تمنع الاضافة في اي افعالها فلهذا
 لفظا ان نعتها بالضعف شيئا بالتحريف بما عارضه من شدة انفعالها الى ما يضاف
 اليه ليس يغلها في الانجام وكذلك الحال فانها اذا كانت استغناء عن غيرها
 كمنها **يضاف بطل** فلا يعمل في الحال **وبعض** اهل اللغة

ادرا **فد بات لفظا مفردا** في اللفظ فقط وهو مضاف في المعنى نحو
 كل واحد من اهل كذا في كل في ذلك كجوف وفصلنا بعضهم على بعض
فائدة اعلم ان كذا اذا وقع في كذا او في كذا فلهذا اضافة
 فيه لفظا كغيره العلم كهم ويزيل الرجل كل الرجل واعلم ان كلا وبعضا في اللفظ
 عن الاضافة الى المعنى معترفان بهما ضد كسب والجمعين وهذا جائز في الحال
 مفعول وادرا الفاعل كمران وحينئذ بالتحريف من افعال اهل كذا في
 ملازمة للاضافة مع ان ذلك كانت مشبهة او موصولة الى شيئا منها اما ان كان هذا
 حالا فلهذا اضافة لفظا وادرا في كل واحد من اللفظين العلم والجمعين
 المضاف اليه والمضمين للشيء في الافعال فان اختلاف اللفظ لا يوجب نعتا اما في
 او لكل كذا فان ذكرها مشعرا بالالفعل انما فليسا من مدلول الضمير كذا
 البعض لانه لا يوصفان بالسبابة في الفلك وحينئذ سمع الفاعل كذا في الفعل
 فعلم من السبابة والتحريف وادرا في تلك مرادها لكل وجمع في كسب مرادها
 اليه المحقق فلا يبال اليه فتمنع في تلك التفرع على الافعال الاولى فلهذا
 انكر كذا على الثاني ثم اعلم انهم من مدلول فرك الناطق وبعض الاسماء وقوله

كغيره انما يات لفظا معن ان الاصل والغالب في الاسماء ان يكون صالحه
 للاضافه والافراد وان الاصل في كل ملازم للاضافه ان لا ينقطع عنها واللفظ
فاشدة اعلم ان الملازم للاضافه على غير ما ذكرنا من تركيب مخصوص الاضافه الى
 الجمل كما سبقت وتتركب باللفظ وتتركب بالادراك وتتركب الاصل ما يضاف الى
 الظاهر بالمعنى كمن كذا وكذا ما يضاف الى انهما لكن لا يتركب من اللفظ هما و
 كما ان ما يضافه من عند ولفظ ولفظ باللفظ ولفظ باللفظ ولفظ باللفظ
 والظاهر بلفظ عن اولى واولى وذات وذا في كل ما يضاف اليه من المعنى
 من الناس دوره فادراك الثالث ما يضاف الى المعنى بلفظ لا يشار به بغيره
 وبعض ما يضاف كحما اى يحيا اشتهر بالادراك
ظاهر احب وقع هذا اللفظ على غير ما ذكرنا من مضاف الى الجمع والاضافه
 كوكحل كمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت
 المستند به بغيره من لفظه وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت
 بغيره كالاولى والآخرى وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت
 بغيره وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت

وكغيره انما يات لفظا معن ان الاصل والغالب في الاسماء ان يكون صالحه
 للاضافه والافراد وان الاصل في كل ملازم للاضافه ان لا ينقطع عنها واللفظ
فاشدة اعلم ان الملازم للاضافه على غير ما ذكرنا من تركيب مخصوص الاضافه الى
 الجمل كما سبقت وتتركب باللفظ وتتركب بالادراك وتتركب الاصل ما يضاف الى
 الظاهر بالمعنى كمن كذا وكذا ما يضاف الى انهما لكن لا يتركب من اللفظ هما و
 كما ان ما يضافه من عند ولفظ ولفظ باللفظ ولفظ باللفظ ولفظ باللفظ
 والظاهر بلفظ عن اولى واولى وذات وذا في كل ما يضاف اليه من المعنى
 من الناس دوره فادراك الثالث ما يضاف الى المعنى بلفظ لا يشار به بغيره
 وبعض ما يضاف كحما اى يحيا اشتهر بالادراك
ظاهر احب وقع هذا اللفظ على غير ما ذكرنا من مضاف الى الجمع والاضافه
 كوكحل كمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت
 المستند به بغيره من لفظه وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت
 بغيره كالاولى والآخرى وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت
 بغيره وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت وكمن جئت

وسند بالادراك بلفظ في قوله دعوت لما ياتي به من لفظي ناتي

ثم كسبت سبيلها وقره كسبت الى العالم فساد لا يفسد عليه خلافا للكتاب ان لم
 ان لمهم اذ ذلك ليس من الاضانه الى المعنى بل الى الجمله الا سببه والمفعول اذ ذلك
 اى ان ثابت او غير ذلك او المفعول اذ كان ذلك وان يكون مجمل
 اذ اى وان يكون اذ جعل انما هو المفعول اذ كان ذلك مع اضافته الى المفعول
 اليها كما في قوله من وجبت في الشرب عن غير من لفظ الجمله المضاف اليها وانما
 رأت اذ جميع فساد وما كاذم معنى في كل ظرفا بينهما مضافا الى المفعول
 بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفه ام لا يخرج من وقت وزمان
 بهم اذا روي بها الناسى كاذم في الاضانه الى المضاف اليه ولكن اصف
 هذه جواز المسابن ان اذا اضاف اليه روي بها نحو حين جانبين
 طاء روي بهم الجاهل ايمر نحو حين مجتهد بن وجاه روي بهم امره الجاهل فضا
 للمعنى فان كان المفعول المجرى مستعمل المعنى لم يفسد مناسله اذ يكونا مفعولا
 اذا مضافا الى الجمله الا سببه بل الى الفعلية كسبها وانما هم على ان يكون
 وفعله تكن لى شعاعهم لادون شعاعه بمن فاعلا عن سرادين ثاب في قوله
 منزله الماضى المفعول وفعله هذا من كتب بهن راخان ذلك ذلك الماضى على قوله

فقط

بظاهر ما سبق وانما عليهم روي الجمله فلا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 الى المعنى فلفظ نحو كسبت وان واعرب ما كاذم فاعلا بما سببه
 مضاف الى الجمله بل انما هو المفعول اذ كان ذلك وانما المضاف اليها وانما
 جملته بما ذكره بما اذا لم يكن ولا يجب عليه ولا يفسد جملته بما ذكره جملته
 الى الجمله بما ذكره بما اذا لم يكن ولا يجب عليه ولا يفسد جملته بما ذكره جملته
 الدلالة لاجل كسبت شل دون روي وفعله انما هو المفعول اذ كان ذلك
 بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا جملته لان الاضانه من مضاف اليه الى كسبت
 سبب لبياء ولغيره فكيف تكون واحد اليه والمختلفات فيها استهوا برسولك عراب
 واخترنا كسبت فعل دينا اى ان لا يفسد كسبتا لبياء فعل كسبت لبياء
 للناسب كسبتا عراب غابض المشب على الضبا وفعله عرابين يفسد كل
 حلم وفعله عرابين غابض عرابه حال ودخل المدينه عرابين غفلة
 وقبل فعل عراب ومبند اعراب نحو هذا كسبت يفسد الضادين
 صديهم وكسبتا المفعول باعرابها كسبتا عرابين كسبتا عرابين قبل هذا كسبت
 اليه يفسد وكسبتا كسبتا لبياء وان ذلك ما لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد

بقى فلن يقتل اى من يملك الجمل ذلك بقدر نافع هذا كى من ينفع الفخ
 واما الرضى لا دليل فيها لاحتمال ان يعم نصب على التفرقة بين الجملين كما لا يرد
 بقدر لا يكتفى ولا يرد عليه ان يعم خلف هذه المبادئ لعل الرضى لا يكتفى بعد
 فانه من يعمها فوله على من لا يعمها بليل **والرزموا اذا الطرفة اضاف الى**
جمل الافعال خاصة بناء على قطعها معنى الشرط غالبا وانما فيها لها بالقر
 للاختلاف بينهما اذا كانت هاتية لا تامة كقولهم على السمع والسمع لا يضاف كقولهم
اعطى اى كن من رضى ما ههنا اذا كثر له وكثرة تعالى داخرا وتصلها فاذا
 تعلق به معنى الشرط مضاف الى الجمل كقوله والفاعل جملهم على المسمى لان بعضهم
 ذهبوا الى ان الفاعل تاليه الجمل لا يردن جملهم بالغاء وانما نحن اذا التمام انشئت
 فمثل وان احسن المشتركين استجارت وفوله اذا باهلى عن حفظه له ولها
 وذلك المنوع فعل ايضا كان الثانية كما انهم يرون اسمها ضم الى الثاني في قوله
 فعلا تفرق بين شئها هذا من ذهب سبكي واما اذا خفض اضافها الى الجمل لا
 تمسك بظاهرها سبكي والآخر بغيرها سابقا عن كونها واذا خفضهم يفترون والى
 اذا اسماهم النعمان يفترون فاذا فيها طرفة الجملين بقدرها ولا شرط فيها ولا

كان يجب ان يرد الجمل الا بغير الغاء **فاست** اعلم ان من احسن ما استدل به
 على كونه اذا التمام ان يرد على الجمل الجملين كقولهم اذا حاكم وكثر من الاخر
 انهم يفترون فذلك انهم انما يردون الجملين في مثل ذلك بالغاء لا بما اسبقه وذلك
 فكيفهم هو طرف زمان والمفهوم في مركب فاذا انما يرد على فعل الرضى وكما يفترون اذا
 لا يرد انما يرد ان من الجملين كذا اسلفنا ههنا ان يرد على خبر ان يرد على متعلق الخبر كقولهم
 ان يرد على الرضى كقولهم كذا هو متعلقه بالخبر كقولهم في مركب فاذا انما يرد على خبره فلا شك
 في انما يرد على متعلقه وان لا يكون اذا مضى الجملين او لا يعم شئ من المضامين بل هو المتعلق
 وهو غائب المفهوم في اذا الطرفة ويمكن ان يكون المتعلق بخصر كقولهم في مركب فانه
 من مركب فكذلك الاضافه الى الجملين مقدمه في ان يعمهم هو طرف مكان والمفهوم في فا
 كقولهم فعل المكان كقولهم كذا هو متعلقه بالخبر كقولهم في مركب فانه يرد على خبره
 مضى الجملين مقدمه فانه لا يضاف من طرف المكان الى الجملين الا كقولهم كذا يرد
 فاذا انما يرد على الجملين كقولهم كذا هو متعلقه بالخبر كقولهم في مركب فانه يرد على خبره
 دفعا لا يضافها بالشرطه ومن ثم انشع القصبة فخرجت فاذا انما يرد على خبره
 كقولهم من الجملين يردون ان يرد على الفعل المتعلق به دون الجملين منها وانما يقع

استعملها به أو غرضا أو حالا لأصا بعض بعض حيث استعمل المفعول أي والمفعول المفعول
 شيء واحد ليس له ابتداء بخلاف هذا إذا استعملت للكثرة فاصح بعض كل وإن
 كثر منها أي بالسلف بأسرها كان المجرى بها أن لا يصح الحكم بغيره وإن كان بعض
 إضافة هذا إلى الوجهين الحكم فاضف إليه كثره فلعن لعلك خالين لعلك
 أي أهلك فامرأ الأشرار وفعله الأول لأن الناس أجمعين غلاة البشر
 كان خبر كثرها لأن المفعول بها بالثانية مركبة للأول فلهذا نص في قوله
 المفعول على وجه المجرى كالباء والكاف ثمان مقام ما الدلالة على المفعول أو
 نحو بالمفعول المفعول بجمع بان نرى الإجزاء غير أي يهلك بعض أي يهلك
 وأخصص بالمعرفة موصولة أي أخصص أي الموصولة بالحق أو بالحق
 إلا أن معرفة خبرها ليس منه وهو المفعول بجمع أي الموصولة بجمع أي الموصولة
 اتصل بهم أي أشد ولا تضاعف لكثرة خلاصتهم وبالعكس من المجرى
 الصفه وهي المفعول بها والمفعول حالا فلا تضاعف إلا أن كثره كثره بغير
 أي غير من غير أي بغير صفته فلهذا نص في قوله فاصفها بغيرها أي بغير صفاتها
 لأن الفصلين الوجهين الدلالة على الحال والمفعول على المعرفة بعض بعض فلا تضاعف

ويشترط في الكثرة أن تكون ماثلة للمعرفة لفظا ومعنا ومعنا فلهذا نص في قوله
 به رجل على فنان والمعرفة به رجل مقام حكمه وإن تكن أي شرطا أو
 استعملها ما فطفقا كل به الكلام أي إذا كانت أي ثلثه
 أي استعملها به تضاعف إلى الكثرة والمعرفة مطلقا سمي المفعول المعرفة غير أي رجل
 فلهذا نص في قوله الأجلين فصفيت بأنهم بالغير غير شيئا ومباني حيث ظهر من كلامنا
 أن لها ثلاثة أحوال فاشتد العلم أن إذا كانت تعنا أيضا ولله
 بالصفة في قوله هي ملازمة للامتناع لفظا ومعنا وإن كانت مكررة أو شرطا أن
 استعملها ما فخر ملازمة لها معنى لفظا ومعنا وهو في ثلث الأجزاء
 وهو على وجهه وصلة لثلاثة ما هذا كمن بالجملة الأولى ولم يذكره الشاغل لعدم
 مناسبة المقام إذا المقام مقام ما مضى لا غير والموافاة لذلك
 فخر ما بقية بالإضافة لفظا إن كان معربا ومجلا إن كان مبتدئا كجمله نحو من
 حكم علم في قوله نلتهم في العلم في علمهم من ذلك الظاهر إلى التفسير في الأول
 ونحن وعلما من الدنيا علما لغيره بأساسيان من لدنه في الثاني وفي قوله وذكرتهما
 لأن انت باع في الثالث ولم يصف من طرفه المكان إلى الجملة الأولى حيث

وقال بعضهم كتب نطق هذا الأصل الشائع في لسان العرب ونصب

عذوة بها عنكم ندب كاف فله فاعل محذوف من المصنفين الذين

عذبه حذوف كت العرب هي ح منقطعة عن الأضادة لفظا ومن نصب عذ

بعدها على الخبر الذين يكون من غير المعنى وجهان الذين اسم لأول مؤنثهم فمض

بفتح أو على المبتدأ بالمفعول بشبهها باسم الفاعل في ثبوت نفعها لاء وهذا امر يمكن

بضعف هذا التشبيه سماع المصنف بها كقولهم قد أنزل من المصنفين

ما ذكرهم نصب عند حذوف الذين من الذين لأن اسم الفاعل لا نصب عند حذف الذين

هذه الضارب قبل الضارب أعرا والضمير بكذا لأن كالمعروف من الذين في الأولى

والذين في الآية كمن أجبر لكان حذوف ندم اسمها أي الذين كانوا الساعين عنهم فاعلم

تكون الذين مضادة إلى الجمل وعلى الأولين الأضادة لأن حذوف بعضهم هذا التقدير لما

فيه من الباء الذين على ما ثبت لهما من الأضادة ويحيى من أوجه نصبه وجه آخر يصح

جعل الباء المضافه ونصبه بفاعل ويجوز جرده بانه بالأضادة على الأصل

فأنت أعلم أنت إذا عطفت على عذوة المصنفين جازمه المعطوف بها

لأصل أي الغالب في نال من الجرح عان نصبه بها باللفظ كما ذكره الأعرابي

دعوا

واستبدوا السائل وقال أبو عبد الله القاسم لأن القاسم جريا بغيره من القاسم

ونصب ندو بعدها مع عطفا لندو القاسم على ندو بغير القاسم وكل الكثرين

منع ندو بغير الذين فعله بكان نال كحذوف واللفظ الذين كانت عذوة وبغير جازم

حذوف واللفظ الذين ذلك هرقه وقبل على التشبيه بالفاعل ولا نصب بعد الذين

الأسماء بغيره كذا ما لا يستقيم ثم أعلم أن الذين بغيره أن الذين بغيره بغيره

الأولى أعرا ولا يند بل على العايات أي لأن المضافات فتبها فاعل الذين الذين

بجملته عند نال تكون بغير القاسم إذا دخل عليها من الأضادة ومن ثم نالها فإن في

جئت من عند من لدية وفي الترتيب البناء كمنه من ضلنا وعلنا ومن لدية على الجمل

جئت عند فلا يجوز جئت لدية لعدم معنى أو بغيره هنا باللام جئت في مكانة

منه الشاف أن الغالب سماعا جازما ومن غير الغالب الذين ثبت ويدل أن

بأنع الثالث أنها كبند الألف فند ليس ويلتهم فزع من لدية فاعلم بغيره عندهم

أنه بغيره بضافها إلى الجمل كاسم القاسم جريا إذا فعلها فبغيره على ما من كالمريض

أعرا لها فاعلمها من الأضادة لفظا ومن السادس أعرا لفتح الأضادة عن القاسم

عند البصر فلا يجوز من الذين البصر لأن عند جزم ما سدد البصر وهو المفعول المحذوف

فأعطى إسماعيل دابة ذهب فخرج بعد طلوع الأمان البحر يستريح فيها على الجبل فوجد
 أنبساطا منسك منها من وجهين الأول أنها تكون طرية للأعنان والثاني أن يكون هذا الطريق
 عنق صلاب ويضيق على من يمشي ذلك في ذلك الطريق طرية لك بئر فداوى لها
 بديل الطريق لوقد الشافق أنات فخرج من مكان كان غابا ضلت و لا تعرف
 له طريق الا اذا كان حاضرا كما قال الجهمي وفي هك المديح ارفعهم الاثر في بطن لك
 وحسن ولكن يصح كما عرفت **فأنت** اعلان في دن لثنا في اللاد فيهم
 الدال وفيهم اركها وفيهم وسكن الزن وفيهم بديل في دن على فيهم
 فعل امر الا ذات من الحوت و لدن على في دن طالت ماضى المخاطبة و لدن كلفن فعل
 من الطريق و لدن كلف و لدن كلف و لدن كلف وفيهم فيها في لثنا و الزنوا ضافة
 أنبساط مع و هم لمكان الاصلاب ان وفيه المشهور فيهم فاعلم اليك وفيهم فيهم
 اعطى و مع بالبناء على التكرن **فيها قليل** كثره فزيتي منكم و هم اى
 معكم وان كانت زيارتهم لما ما و هم يكرهون سكن عنها على الضربة ولكن ذلك
 بكم في هذه فيهم ذهب تعيهم ارجع فيهم في حال التكرن و هو معهم الا مع طية
 و هو ساد و الصحيح انها باقية على اسمها و هذا حكمها اذا اتصل بما قبله **ونقلها**

فيها

فخ وكسر لسكون بضم السين مع الغم فالفتح للفتح والكسر على الالف
 في النوا والساكنين و لغز مع اى تنقطع عن الاضائة حال كثرها كره و هذا الاصل فيهم
 عن الطرية و غضب على الحار كمن سبها دائما و قبل كثر يخرجها الزن و بان معان شغل
 بلح كاستمدا لا شين كثره و اثن جالي فبادر ما اى جبا و فز فيهم
 من فز هب من مع و فز فيهم هذا ذكر من من حكاه سب و اضم
بناء عمران عدوت ما له اضييف لثنا و اياما
عديا من اللقطة معنى هذا اشار الى الاول الاخر الى الاخير فيهم كليل رعد
 اى من الكلى الملازمة للاضائة فيهم هم دال على هذا فذا ما قبلها لما بعدها
 هذه المخالفة اما بالذات كثر و بديل فيهم اى الصفة فيهم حلت و جبر فيهم
 حكت به و اذا مع بديل فيهم المضاف اليه كليل فيهم عشر فيهم حلت و جبر فيهم
 لفظ فيهم بعد فيهم لثنا معنى المضاف اليه على البناء و الحذف على الاعراب ثم خلفت
 ح نذهب المبرد الى ان فيها ضياء لثنا كليل فيهم الا بجام لأن منهاها فيهم
 اذا معان فيهم فيهم اكب و جلا فيهم لا تخفى بذات و فز فيهم كان معان
 الغالب كليل رعد و جبرها فيهم و فز فيهم اسم للفتح المثال الشافق

المجلدين مكتنة الطمار الثالثة أن يكون الفاصل بينهما كما أشار إليه بقره ولم يعجب
 فصلهم من نحن هذا علم واسمهم كونه للثلاث كما ذكرنا في موضعنا الثالث
 غير منع من ذلك بل يجوز أن يكون الفصل بالكلية ههنا كما أشار إليه بقره
 دم والثالث بالكلية بقره وما استمر ذلك فمجموع الثمانيه قد أشار إليه بقره **والمصدر**
وجعل الفصل بالجنبي وبعث ونداء ويترفع في ثلاث مسائل
 الأولى الفصل بالجنبي المار به مع كل غير متساو فاعلا كان كونه أعجب بام واللغة
 إذ جعله فمما جعله أي كجذب واللغة بام إذ جعله أي ولد في الجنبين فجعله في
 الفصل في هذا البيت والقاعل والجار والجره أيضا كتم كقولهم بالجنبي على الفصل
 بالاشبه ويترفع من جعله الفصل بالثلاث المعتبر من المعتبر في الأجنبيه فواضحة في الفصل
 كقولهم نحن مباحا عندك الملك ريفها أي نحن نرى ريفها الملك كالأشباح
 الأسماك أو غيرها كونه كخط الكتاب بكت كوما هي حتى يشار بها كنهيل أي
 بكت هي كوما الثانية الفصل بعث المتصا كقولهم ران حلفت على يدك بكت
 لا حلفت بهن اسدون من يمينك معصم أي يمين معصم من يمينك وقوله
 بخوف فعدل المار به سيفه من ابن أبي نعيم الأبا طالع طالب أي من ابن أبي طالع

ر

شيخ الأبا طالع واعترض على هذا البيت بأن الفاصل ليس هذا البيت بل هو جمع المتصا
 فوجب بأنه لما كان المتصا بالعلم في المحلولة الجزء الأول جعل الفصل له الثالث
 الفصل بالثاني كقولهم كان برون أبا عظام تركب حارون بالجمام أي كان برون
 تركب بام باعظام وقال بعضهم يجعلان بام متساوية على هذا التصريح بقره
 عطف بيان فلاشاهدين **فأنت** اعلان من المتصا بالثاني الفصل
 بقاعل المتصا كقولهم تركب أسهما لكنت شعبي لا نهي ولا نهي عن نفس كقولهم في الفتر
 وقوله ماثن وكذا القليل من طبت ولا عدنا فمما جعله بقره كقولهم هذا كقول
 منقول لقاعل الأجنبي كقولهم أجنبا بام واللغة بام واللغة فان كان كقولهم
 حرم ففعل المرحمن الأول كونه متساو كقولهم في الفصل بالثاني كقولهم بديلان
 هروا أيضا بقره مطر كونه في اللغة فان كان كقولهم مطر بالها أو هي ريف الفصل
 بالثاني كقولهم بام فيهم الأجنبي على أي بام الأجنبي ران كقولهم الفصل
 بالثاني كقولهم مطر كونه في اللغة بقره فيهم الأجنبي على أي بام الأجنبي ران كقولهم الفصل
 ريف الطردى بقره **فأنت** اعلان في التكملة في المتصا بقره كقولهم في المرحمن
 ريفه فكان الفصل لا نعل في المرحمن ولا فاعلا فذلك المتصا بالثاني كقولهم في المتصا

ولا فائدة فلا يجوز فخرنا مثل ضارب زيد ان يعلم زيد على مثل خلاف ما اذا
 كان المتضاغط على المتضيق في النقص فمعلوم عليها مفعول ما اضيف اليه كما سيأتي
 مفعول المتضيق لا فائدة انما زيد ضارب كما يقال انما زيد لا اضرب زيد فزيد
 ان امره اخصى مما مر في قوله على الثاني المتضيق ضارب فمفعول مفعول مفعول
 مفعول مع اضافته اليه لا اتحادا لعل على نفس مكانه قال لعل لا يغيره مفعول
 على الكاثرين غيرهم فان لم يصدق غيرهم لم يصدق عليها مفعول ما اضيف اليه
 فلا يجوز فيه نحن فاما ضارب زيد فاما ضارب زيد لعل مفعول لعل غير
 هذا كلامه **باب المضاف الى الاء المتكلم** في قوله تعالى
 بالذکر ذن في حكمه ما ليس في الباب الذي قبله كذا في قوله تعالى انما لم يكن متلا
 ولا مشي ولا جفا على من ولا شارا الى الحكم بغيره **اخروا اضيف للبا**
المتكلم اكسر جرأ اذا لم يأت اي ما اضيف اليه **مفعولا** لا يطلع
 الصريح وهو ان امره كبرت على ما لم يكن متلا ولا مشي ولا جفا على من
 فخرج عن كذا يطلع بغيرنا من غيرنا كرام وفدى اولئك
 ولم يأت مشي ولا جفا على من كاسين وزيد بن فدى الا في قوله

جميعها اخبرنا راجع اليه وانما انما راجع اليه كذا في قوله تعالى
 لعل انما اكسر الباء بعد كذا في قوله تعالى **المتكلم** اي انما
وندم الباء من المفعول بالمتكلم وكذا **الواو** من المفعول حاله في قوله
 اي في الباء المذكورة كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 هذا من قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 بالمتكلم راجع اليه كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 راجع اليه كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 والاضاف الى المتكلم **المتكلم** من قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 الام لا ينادى ثم ادغم الباء في مثلها والاضاف الى المتكلم **المتكلم** من قوله تعالى
 الاضاف اليه كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 راجع اليه كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 ما قبل الاء كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى
 فاكسرهم **هم** فان لم يفتح على قوله فاكسرهم فمفعول فاكسرهم
 والفاصل من الاء كذا في قوله تعالى **المتكلم** من قوله تعالى

نقد بان و فمّا اعرض على فكله بانه يفهم من مذكوره ان عمل المصدق بشبهه بالفعل و

فقد علم بان اذا مر به الفعل والاسم فقال كثر بحيث من ضربت زيدا كسر كسر الفعل
من ان ضربت زيدا كسر كسر ان فصره عند واحد بها اذا مر به الحال كثر بحيث
ضربت زيدا الآن اي مما مضى بل مما مضى فذكر ما بارز به الحال مع صحة تقديرها
عند بارز به الماضي الاسمي كذا اشارة للاول على المعنى مع الماضي على الـ
مع المضارع وهران لا تصح مع الماضي للفعل مع المضارع للاسناد بخلاف انما
صاحبه للازمنة المطلقة **فائدة** اعلم انه قد زاد بعضهم في هذا
مع هذه الحروف ان المحقق كثر على ضرب من زيدا فالقيد على ان قد ضرب
زيد فان كانت حلت في المثال بمعنى عرفت بتكثيرها مقول واحد وان كانت
متعلقة بالمتكثيرين فيكون التثنية ما صدر به حاصل لا شيئا وفعل المصنف المضاف
بان المحقق قد صدر بالفعل كذا انما كذا انما في هذا المثال **فائدة**
لا تصح ان قد صدر علم والمضارع مع الضم المصنف كذا اي لا تصح ان قد صدر العلم ولا شد
منه ضمير كذا وان به من ظاهر قول النظم ان كان فعل الخ ان ذلك شرط لا يرد
ليس كذلك لان عبارة في المصنف ينافي ذلك لانه جعله في غالبها وقال في شرحه
الغالب في المصنف ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل فذكر به كذا ان المحقق المصنف

اكثر منها ويعلم من ذلك انه كثر تقديره باحد الثلاثة شرطا وعلة ولكن الغالب بان يكون
كذلك ومن فصره عند واحد بها في العرب سمع ان اخاك يهزل ذلك رد لا يقال
كالحال في ضمير كذا كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا
الحال في الفعل المصنف لا يخرج وان ضمير كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا
ان المحقق لا يشرط ان يكون المصنف المضاف بها ضمير لم يرد انما كذا انما كذا
المصنف لان المراد الاجزاء بان سمع انه قد ذكر كذا انما كذا انما كذا انما كذا
فعل المضارع للاسناد كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا
التي كثر فيها **فائدة** اعلم ان لافعال المصنف شرطا غير انما كذا انما كذا
التي كثر فيها في كتبهم احدها ان يكون المصنف مفعلا ضمير كذا انما كذا انما كذا
حروف الفعل فلا يجر على الاصح مفعلا ضمير كذا انما كذا انما كذا انما كذا
هذا القول في ضمير اسم الفاعل كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا انما كذا
كعمل انما ولكن قول الدماميني لم ار احد امكن اجازة امثال اسم الفاعل ضمير كذا
الاحوال الشافى ومضغنا الاول ومفعول الثالث واجازة اكثر من امثال المصنف
مضغنا واجازة الرضا في احاد في الجوز في شافى الطريق ثانيا ان يكون مفعلا ضمير

لم يعمل في ذلك لخرجه بالمتكبر من الصيغة التي هي أصل الفعل وقبل العمل مضروب في
 مركبها من قبل ثلثها ان يكون مضروباً وان لم يكن في الاعلى الخ فلو كان تحت ذاك كان
 دالا على انه لم يخرجه ذاك الوحد لم يعمل لأن صيغة كسبت الصيغة التي هي أصل الفعل
 في ما قبله بخلاف ما في الجذر الذي هو جازم مضرب كسبه بالملا فخر كسب فساد فلو كان
 الشاء في أصل بناء المكسب بان يكون من جنس كلمة كسبه وكسبه في كسبه على عدم الوحد
 ج فلا يكون تحت ذاك في اللفظ بل يعمد ان يكون غير متبع في لفظه فلا يعمد
 في كسبه في أصل الجمع من قبل لأن معنى المكسب في لفظ الصلة من المركب فلا يفصل بينهما
 ولأن اللفظ من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعل وعدم تأثره بعدم تمام العمل فكيف
 بناخر عن استلزام العمل فان وخر ما فهم ذلك فخر فعل بعد اللفظ فيعلن بالمركب
 المخر في لفظه بعد تمامه لم يمنع حاشا ان يكون مضرباً في ما قبله في كسبه في لفظه
 فخرهم اما قبله في اللفظ في الصلة فساد لأن نشيد المكسب وكسبه في جازم
 صيغة الاصل التي هي أصل الفعل في الجازم بكسبه في كسبه في لفظه في اللفظ في الصلة
 المكسب جازم واللفظ في الجذر والكرم في اللفظ في الشاء وخرجه في اللفظ في الجذر
 شاد بها ان يكون مضرباً على معنى فلا يخرجه في كسبه في كسبه في لفظه في اللفظ

فانهم جازم في ماخر عن معنى اذا كان بدلا من اللفظ بفعله عن زيد في كسبه في كسبه في لفظه
 فخر في الجذر شاد بها ان يكون مضرباً في كسبه في كسبه في لفظه في اللفظ في الصلة
 الصلة كسبه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 اسم الفاعل في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 مع كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 جاذ عن اللفظ في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 الحدث في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 جاذ في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 المخر في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 المخر في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 فانهم جازم في ماخر عن معنى اذا كان بدلا من اللفظ بفعله عن زيد في كسبه في كسبه في لفظه
 فخر في الجذر شاد بها ان يكون مضرباً في كسبه في كسبه في لفظه في اللفظ في الصلة
 الصلة كسبه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 اسم الفاعل في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 مع كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 جاذ عن اللفظ في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 الحدث في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 جاذ في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 المخر في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه
 المخر في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه في كسبه في لفظه

ان كنهان الى الظرف فرفع وجوب كنهان اعم ذكر المرفع والمنسب ارجحها
 ان كنهانها نحن نجعل نظائريهم المحدثين على **فائدة** اعلم ان هذه اللفظ
 التي ذكرها هنا ظاهر في قصد التخصيص لا سيما ما قصد المتكلم لا سيما ان كان في غير
 انما قد لكل من معنى كنهان فاعلم ان اللفظ لا ينافي في ذلك ما قصدنا ان
 فغير انما قد لفاعله والظرف وقال الدنيا بعض لناصرة بل في فهمها ذكر المرفع بالمتكلم
 وهي لما اذا كان اسما للكون ونحن من مصادره لانها لا تنافي لان عدم ذكر ^{تخصيص}
 اللفظ والخبر بلا كنهان كما لو لم ينجس كنهان تام عقدة المرفع **وجزا ببيع**
ما جاز اعم من اربع الجوز الذي هو لنا انفسنا المصنف لما يمنع من موانع وانما
 للفظه وهو الحسن **ومن راح في الاسباع المحل فحسن** فاعلم
 ان المصنف ان كان ناعا فمحل المرفع وان كان متعقلا فمحل المنسب فان كان
 فعل لفاعل مرفوع ان ذكر بان وفعل المتعقل ففعل المحجب من رتب من بالظن
 بالجر من ناعا لللفظ وان شئت قلت اللطيف بالرفع ومنه قوله حتى يخرج الرياح
 ها هنا طلب المعقب حقه المظلم فالظلم كرفع على الاسباع محل المعقب
 قوله **فالمال** الثمرة البهائم ساكنها شئ المحاركة عليها المحل للفعل ^{الشيء}

والفعل وهو يرفع المحركة على المرفع لانها ناعا على المتكلم ونحوه يجب من اكل الفريضة
 ناعا على المفعول والمنسب على المحل كانه قد كنهت ما يجب فاعلم ان هذه اللفظ
 اللبانا والرفل والهم بالرفع جاز على من من ان اكل الخبز والعلم **فائدة**
 اعلم ان المعظم من ظاهر كلامه جاز لا يباع على المحل في جميع الازمان كما هو هذا المصنف
 ويجوز من الجوز في رتب كنهان ومن لا يبيع من الجوز في رتب كنهان جازا يباع كونه المصنف
 وشبه الرصف كما في الفاعل ان يبيع في رتب كنهان في رتب كنهان جازا يباع كونه المصنف
 لان الاسم المشبه بالفعل لا يعل في كنهان كنهان الا اذا كان على ان كنهان او ناعا
 او غير ذلك الكنهان في رتب كنهان والفضل لا يجرى في رتب كنهان في رتب كنهان والفضل
 كنهان جازا يباع كنهان في رتب كنهان والفضل لا يجرى في رتب كنهان في رتب كنهان
 فيكونان افعى مما كنهان في رتب كنهان والفضل لا يجرى في رتب كنهان في رتب كنهان
 والنا كنهان وهو محل المرفع فاعلم ان كنهان في رتب كنهان في رتب كنهان
 الاصل عدم التخصيص ثم اعلم اننا قد علمنا ان المصنف بالكون المصنف بالكون
 مع مفعوله كالمصروف مع مفعوله فلا ينعى ما ينعى به عليه كالا ينعى به من المصنف
 المصروف ولا ينعى به ما ينعى به كالا ينعى به من المصروف وانه وانه ينعى به

اسم للمفعول وما يتبعه كعقل يعين مفعول كالمصنف الذي يعين مفعول كمن الدخيم
ضرباً لا يبرأ من ضرب به بالحكم على هذا بالخروج الذي يخرج عن النحل لأنه صنفه
يكون داخل في الجنس كعقل يعين الفاء وسكون العين كعقل يعين الحاء أو كعقل
عليه فان فعله العين كان يعين الفاعل كعقل يعين الحاء أي ضاحك على غير ذلك
هذه لغة صياغة في الذكر الناكث على المضارع من ضاحك يخرج الجارية على اللسان
تخرج من غير الجارية كمن ضرب وضرب وفي الذكر الناكث يخرج
كمن كلف فانه لا يخرج على المضارع الا في الذكر لان منته كلفاء وكلفاء المعنى
الماضي يخرج كمن كلف من الضمة المجهولة لأن الضمة المجهولة لا تسلبها الدخيم
في العمل أي على المفعول ان كان فعلاً متعدياً وعمل اللازم ان كان فعلاً لازماً
وانما قال في العمل لا ينفصل الفعل في جملته ما ضافه لمفعوله ودخل الاسم على مفعوله
المأثر بخلاف الفعل بها وفيه يسمع ان يقع هو مطلق عليه خبر عن شئ أو شئ
له فيسمع ففهم مفعول عليه كمن هذا ضارب زيد ويكره وجاء جلال ضارب
زيد ويكره بخلاف الفعل ان كان عن مفعوله مفعول أي في مكان
عزل أو ما يناد بان كان بمعنى الحال لا الاستقبال وشيخ لك ما اذا كان يتصرف

الوجه

أو سلباً لا يقيى وانما عمل على المضارع اذا مضاعف أيضاً بمعنى الحال والاستقبال
وولى ما يفر من الضمة بان ولى **استفها** ما كلفها بغير استجاب
زيد كمن فوله اعترافاً من كلفه بغير استجابة أو كمن كلفه من كلفه بغير استجابة
الحسن يدل على كونه وبعضهم ذهب الى انه الاستفهام المقتضى فصل بالمفرد فيضبط
في هذا الى سلبه من الكلال **أو حرف** نال كمن باطلاً عاجلاً خلافاً
لكنهم لان الصواب عندهم عدم كون النكرة من متفرع اعمال اسم الفاعل كالفعل فيضبط
بأرجلها عاجلاً اذا مضاعف عنهم اعتماداً على الموضع المقتضى وجه ذلك عندهم
هذه حروف النكرة تخص بالاسم فلا يكون مفعولاً من الفعل اجب عند بان النظم
لم يبعثه من متفرع بل ان الضمة اذا وضعت النكرة على هذا لا ينافي كون المفعول
الاعتماد على الموضع المختلف **أو نفي** كمن ما ضارب زيد كمن لا يفر في زيادة
النفي يزيان تكون ظاهره كمن لا كمن انما فاعله النكرة أي ما فاعله الا ان يزيان أو
جائضه اما المذكور كمن يفر بهل فانه يعبر عنه الحال نحو ما زيد كمن يفر
لانه صنفه في المعنى فليكن المراد بالصفة النكث بل الاسم أو كمن فرت وسباني بسانه
أو مستند المبني كمن استند اليه كمن يفر بهل كمن يفر بهل كمن يفر بهل فان

النسب أكثر من غيره كما أنه ذو رخص ومطلق أي ذات فعل وذات خفض
 ذات فعل وإنما بعض النسب لا يعمل بالنسب ويحمل الزيادة بعد جريانها في فعله
 في التأنيث عدم مفعله إياه في نحو ناء التأنيث أو زعمه والنسب ما دخل في
 النسب لا يدخله ناء التأنيث ومثل هذا لا يحال بالزعم على معنى الفعل العمل
 فهو كما تفرق طامث وقدر نظر أكثره ما انت بالفاء وليس يعمل بها كذا في جملة
 ثم يظهر أن فذو رخصا يعلن أن النسب بل لا يضاف بالفعل إلا في
 في نشان بالشاء ويعملان ولا يفعلان إلا في الجريان بالمعنى المذكور في الجريان بال
 الذي أريد ناء في النسب اسم الفاعل الذي هو المفعول في الحركات والكلمات ثم علم أنه
 في بعض الجريين الكسائي في أماله من صرفه في الصفه لأن الصفه يحمل عليها
 لا عليها من هذا الصواب زيد فاعل في كذا في الجارية مطلقا وقد
 يكون اسم الفاعل نعت مخدوف والمادة بالنسب مطلقا
 نبت الخال عرف هذا المعنى بغيره من ماله أو حاله فيستعمل
 الذي وصف مع الصفه المكلف به من مختلف لأنه في قوله كذا
 صرح به بالبرهانه أي كذا في طبعه في تمام البيت اعني فليصفا في كذا

في الزعم وهو كذا في هب النهر الجبل منه باطا العاجل أي بارجلا طامثا
 جيلان أو سنينهم المنة أيضا كالمفرد بكذا وكذا وكذا وان يكن اسم الفاعل
 صلة في المصنف وعجزه حاله قد رضى عنده
 بالخطاب من غير شرط الأعداد ومن غير شرط المذكر بغير صرفه لا يرضى كما صرح به
 ابن عطية في التمهيد وذكر الخلاف صاحب التمهيد فقال ولكن يفسد ما بعد المفعول
 بالخصوص بالمعنى لأننا لما رزق من ذلك فحدث خسر النسب بالمعنى لهذا المعنى
 نعم يفسد اسم الفاعل المفعول بال الذي فعل كذا واجب أن عدمه لم يفسد
 الذي بمعنى المضاع الشئ العمل بغيره في فعل كذا بال الذي لا عمل بالية بالمفعول
 خلا لا لا يفسد حيث ذهبوا وما ذكره من عدمه فحدث لا يفسد أما مع مضافا
 أضاف مفعول ما النسب على المفعول في لا يفسد من مفعولنا لجماعة على أنه في ذلك
 يفسد ذلك كالحاصل كونه من مذهب الشئ منها أنه يعمل مطلقا في مفعولنا فيجب
 بالنقل فعال أو مفعال أو فعول في كذا في
 النقص على كذا المعنى عن فاعل بديل أي كذا ما يعمل اسم الفاعل في
 هذه الأمثلة لئلا يفسد المثالين في الكثير من هاتين الأمثلة لا تشمل إلا

مصحح وانه من اسمع وانه من اذنه ومن اذنه من اذنه ومن اذنه من اذنه
 المشعر والجمع من اسم الفاعل كقولهم المبالغة **مما جعل** ويجوز ان يكون
في الحكم والشرع حجة مما عمل من افعال المشعر قوله من الثاني
 ولم استعمله والناظرين اذالم الفهم دعى ومن افعال الجمع قوله ثم تولدوا منهم في
 تركهم غفيرة منهم غفرهم وقوله ارايت مكرهين مني الجي وقوله فمن علي بن ريق
 عرايد جعلنا النظار في شئ من جعل ومنه في الذكر كقولهم في الذكر كرايت وكما في
 كاشفات من واما لم يمنع ثبته بعد من الاعمال كالمسكة لانه اذ كان في الفعل المصداق
 دلالة على الحدث والزمان بخلاف المصداق فانه لا يدل على الزمان الا لزوما وفي غير
 ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان انما هي لزمه كالمسكة في ذكره على الاصح
 بانه كذا ذلك على معنى في نفسه غير مفعول كصفا بزمان واما قوله من اسم الفاعل فثبته
 في الحال فعناه انه يثبته في التلخيص بالحدث بالفعل بلزم ذلك الحال
فالت اعلم انه يجوز تقديم مفعول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيد ضارب
 الا ان جرم ضارب وكونه غير زائد في نفسه نحو هذا زيد غلام فاعل وكونه زيد ايضا
 دون ليس بذكره ايضا برب ربيع بعضهم الاخر يستثنون من من المصداق لفظه غير

دارل ومن كافر به بابه ويجوز تقديم مفعول على مبتدئه نحو زيد هذا ضارب كذا في
 تبعين الكتب النحوية **وانصب بذى الاعمال** اي بالوصف دعى على
 النصب ويزيد من انه لا يضاف للفاعل انما يضاف للمفعول ويمكن اضافته
 للجهة نحو ناكثون اجنات **ثلوا واخفص** اي بدعى الاعمال للراب الاربعة
 وقد فرغ من الجمع بالوجهين ان الله بالغ امره فلهن كاشفات من **وهو**
انصب ما سواه اي ما سواه التلخيص **مقضى** نحو وجعل اليل
 سكا على فعله جكا به الحال انما عالج الاكرم خليفة وهذا معطوف به وهو
 معلم بذكره فاما انما انما انصب نصب ما سواه التلخيص انما كان فاعلا ولا يجب كونه
 كذا ضارب زكاه او لم يكن التلخيص ما جازي الفصل بربكن المتضامتين والاربعة جفت
 ما سواه التلخيص كذا معطوف بها زكاه او لم يكن التلخيص ما جازي فاعلا ولا
 فوالا من خليفة وغلنا على فعله جكا به الحال جراب عا يضاف جاعل بمعنى المانع فلا
 كبل بحث فيه بعضهم بان الجعل مفعول فيجب ان لا يخلو من الحال ولا يحتاج الى تحلف
 المحكا به **فالت** اعلم انه ينبغي في تلخيص الما سول الجرا بالاضافة كاهل المعنى
 من قوله الناطم وانصب بذى الاعمال والجرا ان لم يكن فاعلا ولا يجب كونه نحو هذا

ضارب ابن أمس فلا يحرم ضارباً به عندهم ولا ما عدا ذلك فلا بد من نصب وعلف
 من قبله معلق يداس دهما وعلم كبرياءه فاما بالنصب لغير النزل في
 المنايا من غيرهما فلهذا لا اسم الفاعل المذكور لعدم علمه ولا اسم الفاعل المفعول
 قبله لانه بمعنى المذكور من غير عامل خلافاً لليل في ذهاب النصب باسم الفاعل لا
 بالاضافة الى الاول كما يحجب الالف واللام من جهة شاع الذين في كل
 وقتين الالف واللام يعملان في معنى المنايا ويبنى ما ذهب اليه في علم
 من يداين فاما مما سبق فمما سبق فلان لا بد من نصب ذلك ناصب لم ينفذ
 مفعولاً اي مفعولاً لئلا نصب المفعول ثانياً في مفعول فلان وذلك يمنع من اللفظ
 على احد مفعولين وانما نصبه مفعولاً فلا بد من علمه فيه فاسأل عن من المفضلات
 ولا يحسن ان يجعل في الجرد ان اللفظ لا يؤول الى الاول منعاً لاضافة الى الثاني
 للضرب والاعراض على كمالنا لعدم جواز اللفظ بان الحذف هنا اختصاراً لا
 لادالة المذكور من مفعول كل من الناصب المفعول فلان على الحد من معنى الامر
 كما ان ابن هشام صرح في غير ذلك من قوله فاما بانه لا ينفذ مفعول ثانياً لغير المفعول
 فلهذا لا ينفذ مفعول ثانياً فلان وعلى كمالنا فهو مفعولاً لئلا بان اللفظ لا

الاعمال الشاكلة الغيرة بالفضل الذي لا يملكه العلق هو غير مجزئ فيمكن فيه فليكن النصب
 واجب عنه وانما يكون الاقتصار بغير كاف بالنصب على المفعول في المسألة النصب
 هنا من لغة الجرد كان النصب عرضاً من الجرد بالاضافة ثم اعلم ان ما ذكرنا من
 جواز الرجوع في معنى الظاهر من المفعول المضاف في غير ما بالاضافة من هذا مذكور في
 جميعهم الى ان يرجع في عمل النصب كما جاء من غير اللههم به عليك وانما النصب انما
 في المثال المفعول عليه مفعول بالكلية فلم يثبت الجرد خلافاً للكلية في مذكور وان
 المفعول من قوله الناصب ان النصب كماله في كل لغة ولا الاصل في ان الكافي
 النصب الجردية وفيه الاضافة كقول الحق **وَلَجُوا وَانصَبَ تَابِعُ**
الزِّي لَخْفِيفُ بالاضافة الى الصفات الدال على كبرياءه **كَبِيرُ** جاء ومالا
 فقال من **نَهَضَ** فالجاء لانه لفظ جاء والنصب من هذا لانه لفظ جاء
 لفظ جاء كالماء باللفظ ما قبل المفعول في غير معنى الغنى والفتاة في غير مفعول
 بالحل ومنه قوله **كَلَّكَ** باعش ديناراً لينا او عبد رب اخا عرفت بغير
 نصب نصب عطفاً على قوله بنا من اجل ان الناصب في الاضافة الى الغنى والنصب
 ناصب المعطوف عليه خلافاً للبدن فان جعل المفعول نوحاً للامتنع لادنى ما علم

بان شرط التعطف على الفعل وجوب المخرجه الى الطالب لذلك الفعل وهو ما ذكره في
 لان اسم الفاعل مما جعل نصب حيث كان منزها عن كونه نائبا بال او مضاعفا الى
 مفعوليه او مضاعفا فحق تضارب في ذلك تضارب زيد كذا ليس طالب النصب
 بل يجوز ثم اختلف في المخرجه هل هي فعل او وصف منزه فذهب بعضهم الى انه
 فعل كونه اسلا في الفعل فذهب بعضهم الى انه وصف منزه لا جعل المطايعه
 مطابقه للمخرجه للفظ لان ارجح لان حذف المخرجه اقل حذف من حذف المخرجه
 لوجه يذهب في كونه السابق لما قبل هو ارجح فان كان النصب خبرا مفعول
 اضمار فعل للفتن نحن ومما جعل اللبس سكا والفتن الفرع الثاني اذا لم يجر حكما في الحال
 احي وجعل التثنية الفرع الثاني فان اريدت حكما في الحال جاز النصب بالقطط
 على المخرجه لان النصب عاملا في الاختصاص الى انما يوجب الاعلى في كونه
 كما استلزمه **فائدة** اعلم ان في نحو الضارب الرجل و كذا يفتن
 نصب لتمام عدم صحة اضمار النصب المخرجه الى كونه خلافا للبيان فانه ذهب
 الى الجوز وانه ما قال بانه قد يفتن في النصب ما لا يفتن في البيع كرتب شاة
 و كملها ورجع غيره نابع الذي يخفف نابع المصن فلا يجوز به خلافا لبعضهم لان

شروط التبع على الفعل ان يكون بالاضافة لا كونه في النصب المنصوب شرط العمل به
 لا اضافة لاحاد الفعل المراد بالتابع ما قبلها من الراجح كالمثال لا يفتن و شاة
 بغيرهم المخرجه اليه **باب افعال اسم المفعول** والمصنف المفعول
 لما وقع عليه الفعل وكل ما ورد لاسم فاعل من الامكام المذكورة
يعطى اسم مفعول وهو ما دل على الحدث وعنه كما يدل اسم الفاعل عليه
 وعلى انه **بلا نقاضل** اي من غير ان يراه شرط من شرط اسم الفاعل فيه
 فان كان مفعولا بالاعمال مطلقا وان كان مفعولا منها فلا خلاف فيه شرط وان كان
 او لا يستعمل في شرطه فانه انما يكون مصغرا لا مخرجا كما هو الفاعل فاذا
 استعملت ذلك الشرط فهو كلفعل صيغ للمفعول في لا يجوز كونه
 فترجيحه لا محالة تضيق كون اسم المفعول كالفعل المصغر للفعل بل ربما يفتن خلافا
 ولا يفتن ان الغاء يفتن معناه وكذا المراد بالفتن المعنى المطايع فضلا
 فيه فان المعنى المطايع لاسم المفعول حدث واقع على ذات ر تلك الذات و للفعل
 المصغر للفعل حدث واقع على ذات ر من ذلك الحدث بل المراد بالفتن المصغر
 الحدث الواقع على الذات وعلمه ان كان متعبا الى الحد ر بعد بالمتابعة وان كان متعبا

لا يصح بذلك كاللائم ولا فلا ولا سماع بل في هذا الشرح كذا ما لا يلزم القلب
 فلا ما وان ظاهرا ولا الكبريم سماع وان منها وان كان متعبا لاكثر من الجمل
 بالصفة المشبهة لبعدها المشابه لان مضمونها لا يزيد على واحد ذهب بعضنا الى
 عدم الخلاف لان في انحصار ذلك باسم المفعول الفاعل من المفعول
 لاجتماعها في اسمها فاستدلوا على ذلك بانهم قد استدلوا في الحاشية على
 بالصفة المشبهة ان يكون على هذه الاصول هو ان يكون من التلاوة على وزن مفعول
 ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعل نحو ضربت من ضربت ويحكم من اكرم ويحكم
 من دحرج فان تولد من ذلك الرضيل ويخرج مما سبق بانهم لم يجدوا في هذه الفعول
 فلا يقال كزيت برجل كجمل غيره ولا فيلاديه ويحتاج ذلك الى سماع بل يقال بناء
 على ضمنا كزيت برجل كجمل غيره ومثله ابيه وهو المشابه لان اسم المفعول المبني
 بعا على ما ملأه الصفة المشبهة وهو يخرج منهما ذلك فتعزل كزيت برجل من وجهه

عن الرجمه وان كان ذلك مع ضعف كتابه في انشاء الله تعالى

فذكر المجلد الاول من كتاب المسمى بخواص الفوائد في
 شرح الفتن ابن مالك بعون الله وتأييده

مؤلفه المحتاج الى حجة البراري المحمدي معصوم
 بن علي شرا الاضمار في بلدة اربعة في ثالث
 شهر ربيع الثاني من شهر سنة اربع وثلاثين
 ثلاثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية عليه المجلد
 الثاني الذي اوله باب بنه المصاد والمائتين
 القابرين والثاثيرين العفوق الصفي عند ظهور
 الشهوة النسيب لان الانسان لا ينجو من ههنا الا ان
 ولا ان الجوار قد يكون الصام قد يكون واسئل الله
 التوفيق لائتمام المجلد الثاني ليكون لي ذخيرة
 في يوم المعاد ١٢٢٢

23

